تقويم التحويلات النقديّة:

وجهات نظر المُستفيدين والمجتمع بشأن خدمات صُندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن

ثابت بجاش ، خالد الدبعي (إنتراكشن في التنمية) ، باولا بريزنيتو (أو.دي.أي)

ديسمبر ٢٠١٢م

شكـرٌ و تقـدير

بدايةً نتقدّم بالشكر الجزيل لأعضاء فريق البحث الميداني / نورية شجاع الدين – هدى يعقوب حكمي – مسعد المغربي – عبده ياسين هليبي. و نشكر أيضاً مع جزيل الامتنان كلّ من أجريت معهم المقابلات على تعاونهم ومساهمتهم القيمة لإنجاح هذه الدراسة بالمعلومات التي قدّموها ، كما نقدّم الشكر للمعنيين في صندوق الرعاية الاجتماعية عموماً ، وبالأخصّ الذين شاركوا منهم في هذه الدراسة ، بما قدّموه من معلومات عن المستفيدين وغير المستفيدين .

ونودّ أن نقدم الشكر والتقدير الجزيل ، للجهود القيّمة والدعم والمساندة ، التي أسهمت مباشرةً في إنجاح هذا العمل .. من كلٍ من :–

– سارة سبنسر (مستشار التنمية الاجتماعية لوزارة التنمية الدولية البريطانية (دفيد) في اليمن) على ما قدمّته من دعمٍ ومساندة .

– آجينيسكا مالاكوسكا ، و ثيا شاروك ، على مساهمتهم الفاعلة والمفيدة في مجال البحوث .

– صامويل زفيونا ، و نيكولا جونز ، على ما أمدّونا به من إضافات قيّمة المقدّمة ، أسهمت في تطوير تصميم الدراسة ، والإطار المنهجي ، والذين استفدنا من دراساتهم السابقة عن اليمن في هذا التقرير.

– ماكسين مولينوكس، و كايندنس هيذر، و سارة سبنسر، و إميلي بوسكت، و سام روز، و سيمون ليو ، على مقترحاتهم القيّمة وإضافاتهم القيّمة التي استفدنا منها لإثراء هذا التقرير.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذا التقرير تمّ إنجازه بتمويل من وزارة التنمية الدولية البريطانية (دفيد) ، ومع ذلك فإنّ الآراء المذكورة ، والمعلومات الواردة ، لا تعبّر بالضرورة عن موقف الجهة الداعمة ، وليست معنيّة بالآراء التي تضمنها التقرير .

معهد ما وراء البحار للتنمية (أوه. دي. أي)
٢٠٣ - طريق بلاكفرايرز – لندن SE١٨NJ

تلفون: ٠٣٠٠ ٧٩٢٢ (٠) ٢٠ ٤٤+
فاكس: ٠٣٩٩ ٧٩٢٢ (٠) ٢٠ ٤٤+
www.odi.org.uk

تنويه:
الآراء الواردة تخصّ المؤلفين ، ولا تمثل بالضرورة آراء معهد ما وراء البحار للتنمية (أوه. دي. أي) او الشركاء

المحتـويـات

شكـــرٌ و تـقـــديـر ٢

المحتـويـات i

الجداول والأشكال والمربعات ii

الجداول ii

المربعات ii

ملخص تنفيذي iii

١ **مُقـــدّمـَة** ٧

٢ **نظرة عامّة للإطار المفاهيمي** ١٠

٢.١ الطبيعة المتعددة الأبعاد للخطر والضعف ١٠

٢.٢ المحددات الهيكلية ١١

٢.٣ تأثيرات السياسة الاقتصادية ١٢

٢.٤ النتائج والمؤثرات على المستوى المحلي ١٤

٤ **السياق اليمني** ١٦

٤.١ السياق العام ١٦

٤.٢ التطورات السياسية الأخيرة ١٧

٤.٣ الفقر والعرضة للخطر ١٧

٤.٤ الشباب ١٨

٤.٥ نقاط الضعف الناتجة عن الجنس والسن والإعاقة ١٩

٤.٦ سياق الحماية الاجتماعية في اليمن ٢٠

٥ **المنهجية** ٢٣

٥.١ أهداف البحث، والمواضيع، والأسئلة ٢٣

٥.٢ طرق وتقنيات جمع البيانات ٢٤

٥.٣ التشاور المسبق مع عينات من المبحوثين عن مواضيع تركيز الدراسة ٢٥

٥.٤ تكوين فريق البحث ٢٦

٥.٥ حجم العينة وطبيعة المشاركين ٢٦

٥.٦ بناء القدرات ٢٧

٥.٧ الاعتبارات الأخلاقية ٢٧

٥.٨ التحديات والقيود ٢٨

٦ **وصف العينة ومواقع الدراسة** ٢٩

٦.١ وصف مواقع الدراسة ٢٩

٦.٢ وصف المشاركين في مواقع الدراسة ٣٣

٧ **برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية: الميكانيكا والحكم** ٣٤

٧.١ الأهداف ٣٤

٧.٢ الدعم المقدم من المانحين ٣٤

٧.٣ الاستهداف، والاختيار والتغطية ٣٥

٧.٤ اصلاح الاستهداف على اساس الفقر ٣٦

٧.٥ حجم المبلغ المحول ٣٧

٧.٦ عملية الصرف ٣٨

٧.٧ الرصد والتقييم للصندوق ٣٨

٧.٨ إدارة و حكم البرنامج ٤٠

٨ **تصورات المجتمع و تجارب حالات الضعف واستراتيجيات المواجهة** ٤٢

٨.١ تصورات الناس لحالات الفقر والضعف ٤٢

٨.٢ رسم خرائط الضعف ٤٣

٨.٣ استراتيجيات المواجهة ٤٩

٨.٤ آليات الدعم الرسمية وغير الرسمية ٥٢

٩ **المعرفة والتصورات لتنفيذ البرنامج** ٥٤

٩.١ المعارف والمفاهيم عن صندوق الرعاية الاجتماعية ٥٤
٩.٢ قيود تنفيذ برنامج ٥٥
١٠ **استخدام التحويلات النقدية والتصورات حول قيمة وتأثير صندوق الرعاية الاجتماعية** ٦٣
١٠.١ استخدام التحويلات النقدية ٦٣
١٠.٢ قيمة وآثار صندوق الرعاية الاجتماعية ٦٥
١١ **برنامج المساءلة** ٦٩
١١.١ الآراء على 'الشروط' ٧٠
١١.٢ المشاركة في تقييم البرامج ٧٠
١١.٣ الآراء بشأن قنوات الشكاوى/التظلم ٧٠
١٢ **التوصيات والاتجاهات المستقبلية** ٧١
١٢.١ توصيات قصيرة الأجل ٧١
١٢.٢ توصيات متوسطة الأجل ٧٣
١٢.٣ الخطوات التالية ٧٦
المراجع ٧٧
المرفقات
المرفق ٨٣
الرفق ٢: مواقع تنفيذ الدراسة ٨٢
المرفق ٣: مصفوفة العمل الميداني و لمحة موجزة ٨٣
المرفق ٤: أدوات وأدلة الدراسة ٨٩
الملحق ٥: مثال عن قصة حياة-نموذجين لقصص الحياة ١٠٩
الملحق ٦ :قائمة المدلين الرئيسيين للمعلومات ١١١

الجداول والأشكال والمربعات

الجداول

جدول ١: أمثلة عن مصادر المخاطر ، ومستويات الضعف ١٠
الجدول ٢: خطة جمع البيانات ٢٦
الجدول ٣: نظرة عامة على مواطن الضعف الرئيسية ٤٤

الاشكال

الشكل ١: الضعف والمخاطر متعددة الأبعاد والسياقات ١١
الشكل ٢: تأثير الإقتصاد السياسي و في تحديد مدى تحقيق النتائج في بناء القدرات الانسانية ١٣
الشكل ٤: محافظة الحُديدة..... ٢٩
الشكل ٥- خارطة محافظة تعز ٣١
الشكل ٦: الاستهداف والتغطية للصندوق خلال الأعوام من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٦م ٣٨

المربعات

الإطار ١: أسئلة البحث الرئيسية: ٢٤
الإطار ٢: دراسة حالة ، فتاة يتيمة ١٦ عاماً من تعز ٤٧
الإطار ٣: دراسة حالة، امرأة مطلقة، مستفيدة، من زبيد ٥٠
الإطار ٤: دور غير مباشر للبرنامج في تعزيز القيادة على مستوى المجتمع المحلي..... ٦٦

ملخص تنفيذي

يعرض هذا التقرير نتائج دراسة عن تصورات المجتمع ، والفئات المستفيدة من خدمة التحويل النقديّ التي يحصلون عليها من الحكومة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن. وهذه الدراسة جزءٌ من مشروع بحثيٍ عالمي ، تموله وزارة التنمية الدولية البريطانية (دفيد)، أجريت دراساتٌ مماثلة في أربعة بلدان أخرى لديها برامج نقدية طويلة الأجل ، هي : كينيا – موزمبيق – الأراضي الفلسطينية المحتلة – أوغندا.

بالنسبة لليمن، فقد أجريت الدراسة فقط في مُديريتين من مُحافظتين مُختلفتين ، هما مديرية (القاهرة) من محافظة (تعز) ويعتبر سكّانها من "الحضر" ، ومديرية (زبيد) من محافظة (الحديدة) ويصنّف سكانها من "شبه الحضر". وقد اجتمع فريق الدراسة بالمعنيين على الصعيد الوطني (المسؤولين والجهات المانحة) ، وكذا مع المعنيين في المُديريتين، ومع عينة من المستفيدين وغير المستفيدين، ومن السُلطات المحليّة، وقيادات شابة ، وناشطين في المجتمع المدني.

وشملت الأهداف الرئيسة للدراسة ما يلي:

- استطلاع آراء وخبرات وتصورات المواطنين المستفيدين من خدمة التحويلات النقديّة ، وغيرهم من غير المستفيدين ، لأجل ضمانات تنعكس بشكل أفضل في السياسات والبرامج .
- بلورة الخبرات والأفكار والتصورات من فريق تنفيذ البرامج .
- تكوين قاعدة غنية من البيانات والأدلة المحكمة على الموضوعات البحثية الرئيسيّة على مُستوى الأفراد والأسرة والمجتمع ، تكشف حجم الحاجة للخدمات التي من شأنها أن تكمل أنشطة البرنامج ، وتحقق الفائدة المنشودة من نتائج المسح الكمّي، وتعزّز الحاجة لحاجة الناس للتغيير .
- تقديم نماذج أفضل عن كيفية إشراك المُستفيدين، والمُجتمعات المحليّة في الرصد والتقييم التشاركي للبرنامج.

ولأجل تحقيق أهداف البحث، فإن الفريق استخدم العديد من أدوات وتقنيات البحث النوعي والتقييم التشاركي، ومن ذلك المُقابلات المُعمّقة سواءٌ مع المُستهدفين الرئيسيين وغيرهم ، وبإجراء مناقشات جماعية مشتركة ، ومركزة ، استخدمت فيها أدوات وتقنيات تشاركية وبصريّة ، كما جرت دراسة الحالة لكل مستفيد ، واستخدمت قوائم معلومات خاصّة بالحالات والأحداث وتواريخ الحياة . وقبل البدء عملياً في البحث ، أجري تمرين تشاركي للحصول على المعلومات، عن أهمّ القضايا والمحاور الرئيسة المُحدّدة على برنامج البحث الميداني ، وفقاً لمقترحات المُستفيدين أنفسهم . و تمّ جمع البيانات خلال الفترة ٥ – ٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢م بواسطة فريقي الدراسة، وقد تكوّن كل فريق من اثنتين من الإناث ، واثنين من الذكور ، وتولىّ الباحث الرئيس قيادة الفريقين الميدانيّين.

النتائج الرئيسة للدراسة :–

١. كشف التحليل الأولي للمعلومات الخاصّة بحالات الفقر ، بأن ارتفاع حجم مستويات المرض ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الفحوصات والأدوية والعمليات ، يستدعي الإنفاق بشكل كبير على الحاجة للصحة . كما اتضح أنها أكبر التحديات التي يواجهها ويعاني منها الفقراء المستفيدين وغير المستفيدين، وأنها السبب الرئيس في ارتفاع نسبة الفقر ، الأمر الذي يضطر معه المرضى الفقراء لبيع ممتلكاتهم وأغراض منازلهم ، ويضطرون للاقتراض المالي أو لرهن أغلى ما يملكون، تحت ضغط الحاجة الفورية للعلاج ، مع أن قانون الرعاية الاجتماعية يعفي المستفيدين من دفع الخدمات الاجتماعية ، وفي مقدمة ذلك التعليم والصحة ، وهو وضع يعكس الترتيبات المؤسّسية المُعقدة والمجزأة حول توفير خدمات الحماية الاجتماعية.

٢. هناك جهل كبير لدى المستفيدين وغير المستفيدين على حدٍ سواء بالمعلومات الخاصة عن الخدمات الاجتماعيّة ، وقصور واضح في حصولهم على المعلومات الرسمية عن هذه الخدمات وصعوبة وصولها إليهم ، ويعتمد الناس عادةً بشكل أساسي على من يعرفونهم من الأقارب والأصدقاء ، وكذلك عبر قياداتهم المُجتمعيّة، وممثليهم في السلطات المحليّة ، أو من أمثالهم من المستفيدين المتقدمين ، هذه الأسباب وغيرها من شأنها التأثير بقوة على رغبات المستفيدين الأساسيين في تسجيل أنفسهم، ويمكن للوساطات والتحيّزات لبعض الحالات أن تؤثر سلباً على حقّ المُستحقين، وعلى رغباتهم في التقدم للاستفادة منها ، ومن شأن ذلك أن يعرّض البسطاء للابتزاز .

٣. تواضع حجم المساعدة النقديّة الحالية ، إذ لا يتجاوز المبلغ الذي تستلمه الأسرة المكونة من ستة أفراد بالعملة المحلية ما يعادل ٥٦ دولاراً في الربع [١] ، وهو مبلغٌ زهيدٌ ، يكاد يكفي لشراء ستة أرغفة خبز فقط في اليوم ، وذلك لا يسدّ حاجة الأسرة من الطعام ، ناهيك عن الاحتياجات الأساسيّة الأخرى ، واشتكى المُستفيدون وغير المستفيدين من قلّة المبالغ المالية الحالية ، وهي بالنسبة لهم "أفضل من لا شيء" كما يقولون، نظراً لحاجتهم الماسّة لها .

أما من حيث الآثار المُترتبة عن ما يحصلون عليه من برنامج المساعدة النقدية أو ما يُسمّى (الضمان الاجتماعي) عبر التحويل النقديّ ، وقد ذكر المستفيدون أن هذه المبالغ تعتبر خدمة إيجابية ، وإن كانت قليلة و محدودة ، وقالوا أن مستويات إيجابياتها على حياة الناس تتفاوت بحسب مستوياتهم المعيشية وحاجتهم لها ، فغالباً ما تعتمد الأسر الفقيرة محدودة الدخل على المُساعدات النقديّة لتغطية كلفة الخدمات الأساسية (مثلاً المياه والكهرباء بشكلٍ رئيس في الحُديدة)، إضافةً لذلك تستخدم مبالغ (الضمان الاجتماعي) في تغطية نفقات إضافية ، خصوصاً حينما يتزامن تسلّمهم لها مع مناسبات خاصّة ، أو لتأمين ما أمكن من الطعام مع حلول (شهر رمضان) . وتعدّ بطاقة المُستفيد ضماناً لاقتراض المال أو لشراء ما يحتاجه من سلعٍ ضرورية ، وقد قالت بعض الأرامل أنّ هذه المساعدات النقديّة ساعدتهن قليلاً على تحقيق الاستقلال المعيشي، وقلّصت من حاجتهن واعتمادهن على الرجال ، ورأى بعض من الفئات المُهمّشة أن حصولهم على هذه المُساعدات النقديّة جعلهم يشعرون بأن ذلك اعترافٌ بأنهم جزءٌ من المجتمع.

٤. تبيّن من الدراسة أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً ومتزايد لطلبات الحصول على هذه المساعدات المُقدّمة من الحكومة عبر (صندوق الرعاية الاجتماعية) ، وتأكد ذلك من حجم المُستفيدين من مختلف الفئات والمُستويات ، كما بدا واضحاً من حجم المنتظرين على قوائم الانتظار الطويلة نسبياً في جميع المناطق التي تمت زيارتها ، ولوحظ أن عدداً من الناس طالما تمّ قبولهم ، لكنهم لم يحصلوا على المساعدة النقديّة بعد ، وتكرر ذلك أكثر من مرّة ؛ وغيرهم كثير لا يزالون ينتظرون طلباتهم لتتمّ معالجتها . هناك آخرين من المُستحقين لهذه المُساعدات ، لم يُدرجوا ضمن المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية لأسبابٍ مختلفة ، فضلاً عن أعدادٍ كثيرة من الأفراد ، والأسر الفقيرة لم يقبلوا بحجة عدم انطباق شروط و معايير القبول عليهم ليستحقّوا المُساعدة النقدية.

٥. يقرّ مسؤولو صندوق الرعاية الاجتماعية والداعمون على المستوى الوطني ، بأن إمكاناتهم الحالية لا تكفي لمواجهة حالات طلبات الاستفادة المتزايدة ، بسبب انتشار الفقر على نطاقٍ وطني ، لأنّ الميزانية الحالية لا تكفي لتغطية حاجة حوالي ٤ ملايين أسرة فقيرة. ويؤكّد المسؤولون المعنيون ، أن الأرقام المتوفرة حالياً عن الفقراء طالبي الاستفادة من الخدمة أعلى من ما هو متوفر ، خصوصاً بعد

[١] الأسر الأقلّ أفراداً تحصل على نصف هذا المبلغ ، والمقصود بالربع : ثلاثة أشهر

الازمة التي شهدتها اليمن عام ٢٠١١م ، وقد أفرزت هذه الظروف التي عصفت بالبلاد عدد من الأولويات المُلحّة التي نجمت عن هذه الأزمات ، وبات من أولويات الحوار السياسي الوطني تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية بشكلٍ عام ، لا سيما نظام التحويلات النقديّة .

وعلى ضوء النتائج الرئيسة التي تمّ التوصّل إليها وذكرت أعلاه ، اقترح الباحثون التوصيات ذات الأولوية ، استناداً إلى وجهات نظر مختلفة من أفراد العينة المشاركة في هذه الدراسة ، والأدلة التي تم جمعها ، وتتلخص هذه المقترحات والتوصيات ، فيما يلي :-

١. تسهيل الحصول إلى المعلومات الخاصة بخدمات برنامج المساعدة النقدية التابع لصندوق الرعاية الاجتماعية بمختلف المستويات ، وذلك بتفعيل وسائل وقنوات اتصال فعالة ومناسبة ، مع ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية الاتصالات الخاصة بالصندوق لزيادة الوعي ، وكذلك تصحيح المفاهيم الخاطئة، وكذلك الدعوة لزيادة الموارد المُخصّصة للتنمية الاجتماعية، ولا سيما الخاصّة بنظام المساعدات النقدية. مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة للقنوات الأكثر ملاءمة للوصول إلى الأكثر استحقاقاً، وخصوصاً الذين يعيشون في المناطق المعزولة، ويعيشون ظروف التهميش، والجهل والأمية، وكذلك النساء اللاتي بدون عائل . "وفي هذا السياق نقترح أن تنظّم إدارة المسؤولين عن صندوق الرعاية الاجتماعية في المُديريات اجتماعات دوريّة مُجتمعيّة –للرجال والنساء بشكل منفصل– لتقديم المزيد من المعلومات ذات الصلة".

٢. أن يقوم صندوق الرعاية الاجتماعية وبإعداد آلية مناسبة للتعريف بسياسة الصندوق، وخدماته ومعايير استحقاق الحالات، ولتسهيل إمكانية استقبال التظلّمات، للإسهام في كسر الحواجز بين إدارة الصندوق والجمهور العام.

٣. يتعيّن على مؤسسة الرئاسة ومعها رئاسة الوزراء، ووزارة المالية العمل على زيادة موارد المساعدات النقديّة لتوسيع دائرة المستفيدين منها ، خصوصاً الأسر الفقيرة لا سيما الأكثر أفراداً ، وذلك باستخدام معايير العوز والفقر بصورة أكثر منهجية ، لتشمل الأكثر عرضة للفقر المدقع والعوز (على سبيل المثال فئة المهمّشين، والمجموعات التي لا تعيش استقراراً معيشياً واقتصادياً، مثل الشباب من الأسر الفقيرة، والأسر ذات الدخل المحدود ، والأشدّ فقراً) تفعيل هذه المعايير من شأنه تحقيق الشفافية في الإستهداف.

٤. كما ينبغي على الحكومة المركزيّة تقديم المزيد من الدعم لزيادة حجم المساعدات النقدية نظراً لارتفاع مستويات الفقر، والتضخم، ولمواجهة آثار الاضطرابات السياسية الأخيرة ، والتي ألقت بظلالها السلبية على حياة الناس ، خصوصاً ذوي الدخل المحدود والأشد فقراً الأكثر أفراداً .

٥. يتعيّن على صندوق الرعاية الاجتماعية أن يقوم بمراجعة وتحديث المعايير الحالية للاستهداف ، وفقاً لتفاهمات واتفاقات جرت بين الجهات المانحة ممثلة بالاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ، وبين الحكومة اليمنية ممثلة بصندوق الرعاية الاجتماعية ، بحيث يشمل هذا التطور كافة المحافظات ومختلف مناطق الجمهورية .

٦. ضرورة تنسيق مسؤولي صندوق الرعاية الاجتماعية مع غيرهم من مقدمي الخدمات الاجتماعية ، لا سيما المكاتب الحكوميّة على مستوى المنطقة (التعليم، الصحة، المياه، إلخ)، لتحديد الثغرات (التسرّب من المدارس مثلاً قد يكون نتيجة لتغيّب المدرسين، وقد

تكون مشاكل الصحة الإنجابية نتيجة لعدم وجود قابلات المجتمع ، وما إلى ذلك).
فيمكن لضمان نجاح خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية تفعيل الاعفاءات من الرسوم بهدف تحسين فرص الاستفادة ، ويتطلب ذلك التنسيق مع الجهات والمنظمات المدنية غير الحكومية المحليّة والدولية العاملة في المجتمعات المحليّة ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التنسيق قد يحتاج زيادةً من الموارد البشرية والمالية على الصعيد المحلي، و كذلك أهمية التكامل بين الدعم الكامل من قبل صندوق الرعاية والتنسيق المطلوب من الوزارات المعنية.

٧. يتعيّن على صندوق الرعاية الاجتماعية قيادة التنسيق بين القطاعات الخدمية ، لتعزيز فرص الحصول على فرص عمل ، لتحسين مستوى الدخل ، وذلك من خلال برامج متكاملة ، والاستفادة من مبادرات القطاع العام أو الخاص الهادفة لتحسين دخل المُستفيدين، وتعزيز أوضاعهم ، وإتاحة مجموعة من الأنشطة التكميلية الإضافية التي تتناسب مع الواقع المعاش للمستفيدين، (مثلاً النساء اللاتي بدون عائل).

٨. لا بدّ أن تدعم الحكومة صندوق الرعاية الاجتماعية لمعالجة ٢٧٠،٠٠٠ حالة غير مستحقة تستفيد حالياً من المساعدات النقدية، وهذا قد يوفرّ موارد وفرص يمكن لمن هم على قائمة الانتظار لخدمات برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية منذ سنوات ، وتنفيذ ذلك سيعطي إشارات واضحة على أن الحكومة اليمنية ستصحّح الأخطاء السابقة ، لأن استمرار الأخطاء يقوّض مصداقية صندوق الرعاية الاجتماعية في الاستهداف.

٩. يمكن تحسين نظام المساعدات النقدية ، من خلال :–

ا. تحسين نظام تسليم المساعدات النقدية بشكل منتظم على أساس ربع سنوي ، والأمر يستدعي أن تعمل وزارة المالية على ضمان توصيل وتحويل المستحقات المالية في الوقت المناسب
ب. الاستعانة بوسطاء للقيام بمهمّة توصيل المساعدات الماليّة للمُستحقين، على أن يتم اختيارهم بشفافية وفقاً لقدراتهم وكفاءاتهم ونزاهتهم ، بحيث تكون العقود المبرمة معهم واضحة ومحددة للتنفيذ ، مع وجود رقابة من قبل صندوق الرعاية الاجتماعية ، والاهتمام بشكاوى وتظلمات المستفيدين ، والاستفادة من معلوماتهم .

١٠. على الحكومة والجهات المانحة أن يهتمّوا مباشرةً بصندوق الرعاية الاجتماعية وما يقوم به من خدمات في مجال الضمان الاجتماعي ، وتفعيل مبدأ الرقابة والرصد والتقييم والمساءلة ، ولا مركزية القرار ، والدعوة إلى توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ، وتطوير النظم المالية والإدارية .

١١. يحتاج صندوق الرعاية الاجتماعية لإنشاء نظام معلوماتي شامل ، بحاجة لنظام الإدارة الإلكترونية ، لتسهيل آلية تسجيل ورصد جميع المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية ، وهذا يتطلب الدعم المالي من وزارة المالية ، فضلاً عن التعاون من جهات ومنظمات حكومية ومدنية تدعم برامج الرعاية الاجتماعية الأخرى.
١٢. إعداد جدول تعاوني للعمل على تعزيز الرعاية الاجتماعية الشاملة ، باعتبارها مفتاح للتماسك الاجتماعي والاستقرار، ويمكن لمجموعة المانحين الحالية أن تكون نقطة انطلاق لهذا البرنامج التعاوني.

١ مُقـــدّمـَـة

الرعاية الاجتماعية هي الأكثر شيوعاً ، وتصوّر على أنها مجموعة من التدخلات ، التي تهدف للحدّ من الفقر ، والضعف ، والمخاطر ، والقضاء على ذلك ، ويمكن تنفيذ مثل هذه التدخلات من قبل الدولة ، ومن جهات فاعلة غير الحكومية (المجتمع المدني أو الجمعيات الخيرية) ، منظمات الدينية)، وكذلك من قبل القطاع الخاص ومن خلال المُبادرات المُجتمعية والأفراد.

على مدى العقد ونصف العقد الذي مضى بالتحديد جاءت الرعاية الاجتماعية استجابة للسياسات المهمّة لمواجهة الفقر في البلدان النامية، وقد أثبتت أرقام وبيانات الإنجاز في مجال الرعاية الاجتماعية تزايد الآثار الإيجابية في الحدّ من الفقر ... (أرنولد وآخرون، ٢٠١١م).

وبشكل أكثر تحديداً فمنذ العام ٢٠٠٨م ، ونتيجةً للأزمات الاقتصادية والغذائية ، برزت المزيد من أنشطة الرعاية الاجتماعية كدرعٍ عازل ضد الصدمات الاقتصادية الحادة ، ولمكافحة الفقر المزمن المتواصل ، لا سيما بين الفئات السكانية الضعيفة (جونز وآخرون، ٢٠١٠).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، العديد من البلدان لديها تاريخ طويل من الحماية الاجتماعية، الناجمة إلى حد كبير عن أحكام الخيرية الإسلامية، جنبا إلى جنب مع ذوي القربى القائمة على آليات الحماية الاجتماعية غير الرسمية (ماركوس وآخرون ٢٠١١) .

وضعت معظم حكومات ما بعد الاستقلال نصب أعينها شؤون التأمين الاجتماعي والإعانات الغذائية ، وبرامج المساعدة الاجتماعية ، وقد اهتمت أفقر بلدان المنطقة بوضع برامج التطوير واستحدثت الصناديق الاجتماعية ، ما بين ١٩٨٠م و ١٩٩٠م ، وقدّمت عدد الإعانات النقدية ضمن برامج غير رسميّة للحماية الاجتماعية خصّصت للتخفيف من حدّة الفقر ، خاصّة في ظلّ التدهور المستشري إقتصادياً واجتماعياً ، وكذلك كان الحال عن نشأة برامج صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن ، والذي هو موضوع هذه الدراسة.

معظم السياسات والبرامج ركزت الاهتمام على شبكة الرعاية الاجتماعية (تجانس الدخل ، والاستهلاك)، وأحياناً مع استهداف محدود للفئات الفقيرة ، ومع أن هذا أمرٌ مُهمٌ ، إلا أن الاهتمام بالرعاية الاجتماعية تجاوز في الفترة الأخيرة مسألة الرعاية ، إلى معالجة الأسباب طويلة الأمد المؤدّية للفقر، ولم يقتصر الأمر على مُجرّد الأعراض .

فإن التركيز على توفير بعض الدعم للحدّ من الفقر يبقى من أهمّ أهداف الرؤية 'التحوّل'، من حيث إمكانية تحقيقه في مجال الرعاية الاجتماعية ، لم يتمّ بعد وضعها موضع التنفيذ.

على سبيل المثال، كان هناك اهتمام محدود فقط بموضوع عدم المساواة الاجتماعية (مثل عدم المساواة بين الجنسين ، وعدم المواطنة المتساوية ، والتهجير نتيجة الصراع)، وكلها عوامل تديم الفقر (ديفيرو وآخرون، ٢٠١١م)، ويمكن للحماية الاجتماعية القيام بدورٍ أهمّ ومعالجة أوسع للقضايا الاجتماعية، والسياسية، والفقر، والمساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي (دفيد ٢٠١١م) و كذلك لمشاكل الشباب الفقراء .

وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية يأتي في سياق التوجّه العام للحكومة، فضلاً عن كونه من أهداف الإنمائية الألفية لليمن، وفقاً لخطة تنموية تهدف للحدّ من الفقر الخاصّة بالفترة ٢٠١١م – ٢٠١٥م (الحكومة اليمنية، ٢٠١١)، والتي تأتي امتداداً لخطة الحدّ من الفقر للفترة ٢٠٠٦م –٢٠١٠م .

وتعزيز الحماية الاجتماعية أحد الأولويات الأربع للبرنامج الاستثماري العام ، وتهدف إلى دعم تنفيذ خطة مكافحة الفقر ، نظراً لعدد برامج الحماية الاجتماعية في اليمن وقدرتها على الإسهام في تحسين حياة المواطنين ، وذلك من أهم البرامج التي لا تزال محطّ المتابعة والاهتمام ، خصوصاً من الجهات المانحة.

هذه الدراسة هي جزء من دراسة متعددة البلدان لاستكشاف تصوّرات المُستفيدين وغير المستفيدين ، والمسؤولين عن التحويلات النقدية ، ولأجل تكوين صورة شاملة للآراء الفردية والأسرية والمجتمعية ، والخبرات والتصورات عن برنامج التحويلات النقدية، بدءاً من التصميم والتنفيذ والآثار والنتائج .

وقد تمّ تصميم البحث بعد استعراض مستفيض وشامل للمواد الثانوية، بما في ذلك وثائق البرامج وتقارير التقييم، وتم جمع البيانات الأولية باستخدام منهجيات البحث النوعي، لتبسيط أية تعقيدات، اعتمدت على سماع المشاركين وإشراكهم، وشملت المعلومات الجنس والحالة الاقتصادية ، والعمر والحالة الاجتماعي، ... وغيرها من المعلومات التي تخدم تصميم المشروع وصياغة الأهداف ، وجمع البيانات.

سعينا لإتاحة الفرص المختلفة لإشراك صناع القرار ، والمهنيين ، والعامّة ، لتعزيز الثقة في دراستنا ، بجمع مختلف وجهات نظر ، وتمت الاستفادة من آراء مختلف الفئات والمستويات للاستفادة من وجهات نظر الجميع .

وشملت المعلومات التي احتوتهاى هذه الدراسة الأفكار والمفاهيم التي استقيناها من المستفيدين وغير المستفيدين ، وكذلك من مصادر رئيسيّة ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة ببرنامج صندوق الرعاية الاجتماعية ، البرنامج الوحيد في اليمن الذي يقدّم خدمة التحويلات النقديّة غير المشروطة ، كما نهدف بهذه الدراسة لفهم تجارب برنامج المستجيبين ، وتشمل الأبعاد الاقتصاديّة ، والنفسيّة ، والاجتماعيّة ، والسياسيّة .

كانت بداية عمل صندوق الرعاية الاجتماعية ببرنامج التحويلات النقدية عام ١٩٩٦م، واستمرت في التوسع ، والتطوّر ، وحالياً يستخدم البرنامج معايير أوسع للاستهداف ، ليشمل بخدمته فئات أكثر من الفقراء ، وليصل لعددٍ أكثر من الأسر اليمنية.

أثّرت الظروف التي عاشتها اليمن عام ٢٠١١م على مستوى التمويل ، وخلقت مشاكل في تنفيذ البرنامج ، ولا شك أن هذه المشاكل والعوائق تحتاج إلى حلول ليستمرّ البرنامج في تقديم خدماته للمحتاجين ، وبالنظر إلى أن الجهات المانحة منخرطة حالياً مع الحكومة اليمنية لتعزيز البرنامج ، فالنتائج التي توصل إليها هذا التقرير هي وقتيّة ، لأنها تقدّم تصوّرات المُستفيدين وآراءهم عن آداء صندوق الرعاية الاجتماعية حالياً وما ينبغي أن يتمّ لتطوير وتحسين مستواه ، بحيث تلامس آراءهم احتياج البرنامج للتطوير ، وما يحتاجه من حلول ممكنة .

أحد جوانب أهمية هذه الدراسة هو تضمنها وجهات نظر الشباب ، الذين يشكلون مجموعة غير عاديّة ، خصوصاً في اليمن ، في ضوء ارتفاع معدلات البطالة ، على الرغم من أن صندوق الرعاية الاجتماعية لا يستهدف على وجه التحديد الشباب ، إلا أن الشباب والنساء هم العناصر الفاعلة المهمة في المجتمع ، وكثيرٌ منهم يواجهون العديد من نقاط الضعف.

يحاول الشباب على نحوٍ متزايد لجعل صوتهم مسموعاً ، كما رأينا خلال ثورة ٢٠١١م ، ولذلك فمن المُهم أن نفهم ما الذي يمكن لصندوق الرعاية الاجتماعية أن يقوم به من لتقديم الدعم لهذه الفئة المهمّة من السكان ، وكيف سيقوم بذلك ؟.

هذه الدراسة هي جزء من مشروع أوسع للبحوث النوعيّة أجريت في خمس دول هي (كينيا – موزمبيق – الأراضي الفلسطينية المحتلة – أوغندا – اليمن) من قبل (معهد ما وراء البحار للتنمية) بالشراكة مع فرق ميدانية محليّة ، برعاية حكومة المملكة المتحدة للتنمية الدولية (دفيد). بالنسبة لليمن ، فقد نفّذت الدراسة بالشراكة بين (معهد ما وراء البحار للتنمية) و(مؤسسة التفاعل في التنمية)، وهو معهد بحوث يمني متخصّص بإجراء البحوث الوطنية .

يتكون الإطار العام لهذه الدراسة ، على النحو التالي : الباب الثاني لمحة عامة عن الإطار المفاهيمي المستخدم في الدراسة الدولية ، الباب الثالث لمحة عن السياق اليمني، بما في ذلك استعراض الخصائص الاقتصادية للفقر في اليمن ، ولمحة عن أوجه الضعف التي تواجه بعض الفئات السكانية التي هي ذات أهمية خاصة لهذه الدراسة ، وتعزيزاً لمفاهيم الحماية الاجتماعية ، ويقدّم منهجية الدراسة في الباب الرابع .

كما يقدّم في الباب الخامس وصفٌ لمواقع الدراسة والعيّنات ، وفي الباب السادس تمّ تقديم موجز لتصورات صندوق الرعاية الاجتماعية ، وكيف وصلت إلى عناصر أخرى من جدول أعمال الحماية الاجتماعية في اليمن ، ومن التحديّات أنه لم يتم تغطية عملية التقييمات الخارجية للبرنامج . وفى الباب السابع تحليلات لنتائج البحوث عن أوجه الضعف لدى الناس واستراتيجيات المواجهة ، في حين يركز الباب الثامن على تصورات المُستجيبين لتنفيذ البرنامج .

أما الباب التاسع يقدّم ملخصاً عن استخدام التحويلات النقديّة وآثاره الإيجابية والسلبية ، ويتضمن الباب العاشر تحليلاً موجزاً عن الرقابة والمساءلة فى البرنامج ، وأخيراً ، يقدم الباب الحادي عشر بعض الأفكار عن التوجهات المستقبلية ، فضلاً عن بعض التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

٢ نظرة عامّة للإطار المفاهيمي

في سياق الأزمة الماليّة العالميّة الراهنة ، وفي ضوء المناقشات القائمة حول الأهداف الإنمائية الدولية بعد عام ٢٠١٥م والأهداف الإنمائية للألفية ، وينظر بشكل متزايد للحماية الاجتماعية الأساسية ، وليس فقط لمعالجة ارتفاع مستويات المخاطر والضعف ، ولكن أيضاً لتعزيز العدالة الاجتماعية وفي مقدمتها الاندماج الاجتماعي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون، ٢٠١٢م).

الأدلة المتوفرة بشأن تأثير الحماية الاجتماعية أظهرت إلى حدٍ كبير في التقييمات الكميّة ، مدفوعة من قبل الحكومة والشركاء في التنمية والتركيز على النتائج (دفيد ٢٠١١م) ومع ذلك، كشفت المراجعة التي قمنا بها قلة الدراسات والبحوث الميدانية حول التأثيرات الاجتماعية المهتمة بالحماية بناءً على البحوث التشاركية ، خاصة فيما يتعلق بالديناميكيات داخل الأسرة والمجتمع ، والآثار المعيارية بشأن تنوّع الفئات الاجتماعية المُهمّشة ، من أجل هذا وضعت دراستنا على تصورات المواطنين المستفيدين من برامج التحويلات النقدية في أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى)، والشرق الأوسط، في هذا القسم نقدم إطاراً مفاهيمياً لتقييم مدى الحماية الاجتماعية، ولا سيما التحولات الاجتماعية، ويمكن التطرق لمختلف المجموعات الاجتماعيّة المُهمّشة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ونحن هنا نركز على تحديد إطار مُعيّن للحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية ، بعناصرها وأشكالها المختلفة، بما في ذلك فهم متعمق لـ:

- الطابع المتعدد ، وأبعاد الخطر ، والضعف .
- أهمية الهيكلة والتخطيط للسياسات الاقتصادية المبرمجة على المستوى الوطني.
- برامج تشغيل ذات تأثيرات على المُستوى المحليّ.

٢.١ الطبيعة المتعددة الأبعاد للخطر والضعف

طبيعة الفقر والضعف معقدة متعددة الأبعاد والآثار (أنظر الشكل ١). الأسر الفقيرة تواجه مجموعة من المخاطر المترابطة للغاية في الاقتصاد الكلي ، والمتوسط والجزئي، بما في ذلك الصدمات الاقتصادية الاجتماعيّة، والسياسيّة، والبيئية، والصحيّة (انظر الجدول١). وتؤكد الفهم الدقيق للتجارب الاجتماعية المختلفة للفقر والضعف ، وهذا يعتبر أمراً طبيعياً وحيوياً من أجل تصميم وتنفيذ برامج فعالة للحماية الاجتماعية ، للتخلص من الفقر ، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

١. جدول ١: أمثلة عن مصادر المخاطر ، ومستويات الضعف

	المستوى الدولي	المستوى الوطني	المستوى المحلي
الاقتصاد	• الأزمة المالية العالمية	• عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب ارتفاع نسبة البطالة • انعدام المساواة الأسرية للحصول على الأصول الانتاجية كالأرض، والحقوق والواجبات	• انعدام الأمن الوظيفي للعمال ذوي المهارات المنخفضة (رازافي ٢٠١٢) • التوتر الأسري نظراً لندرة المشاركة الاقتصادية و استراتيجيات مواجهة المخاطر (هاربر ٢٠١٢)
السياسة	• التغير الديموغرافي • الهجـــرة • الصراع والعنف	• تآكل رأس المال المجتمعي، وأشكال الحماية الاجتماعية الغير رسمية مع ارتفاع تكاليف رعاية كبار السن الذين يعتمدون فى الرفاة على العلاقات الاجتماعية (منظمة العمل الدولية ٢٠١١)	• كبر حجم الأسر وعدم المساواة الأسرية والتفكك • والعنف الأسري مع آثار حادة خاصة على ذوي الإعاقة الذين غالباً ما يعتمدون على الرعاية والدعم الأسري. (ماريوت ٢٠٠٧)
البيئة	• تغير المناخ • التلوث البيئي	• الهجرة ذات الصلة بالمناخ والتغير البيئي يمكن أن تضع ضغوط اقتصادية وبيئية وبنية تحتية ذات صلة بالمجتمعات المضيفة (ويت ٢٠٠٣)	• تفاقم هشاشة الأسرة اقتصادياً نتيجة انخفاظ المحاصيل الزراعية والتعرض للكوارث الطبيعية . (فازنجو ٢٠٠٧)
الصحة	• ارتفاع نسبة المعمرين • انتشار الأمراض المزمنة • الإعاقة المرتبطة بالشيخوخة	• الأوضاع الهرمية داخل المجتمعات يمكن أن تحدّ من الحصول على الرعاية الصحية والمعلومات الصحية العامة المتعلقة بالفئات المهمشة	• فقدان المعيل للمقدرة الانتاجية، والتكاليف المستمرة للرعاية من حيث الوقت والموارد

حتى الآن، وضعت برامج الحماية الاجتماعية بتركيز متزايد على الأزمات الاقتصادية والفقر المزمن ، كما يتزايد الاهتمام نحو مخاطر السياسات الاجتماعية، ومواطن الضعف المتأصّلة والتمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو اللجوء، باولش وآخرون، ٢٠١٠م؛ هولمز وجونز، ٢٠٠٩م؛ مولينو،٢٠٠٧م؛ ساباتس ويلر ووايت،٢٠٠٣م، ديفيرو وساباتس ويلر ٢٠٠٤م، جميعهم أكدوا على التحول إلى "الحماية الاجتماعية" وبرامج تعالج الإنصاف والعدالة الاجتماعية والتمكين وكذلك الاحتياجات المادية التي تمثل تحولاً محورياً للمفاهيم حول الطريقة التي نفكر بها للحماية الاجتماعية، ويمكن تعزيز هذه التحولات مباشرة من خلال تصميم البرامج، وتنفيذها، ويُمكن ربطها بتدخلات تكميلية، بما في ذلك حملات التوعية بالحقوق وتغيير السلوكيات، والتغيير عبر جهود الاتصالات، وتدابير العدالة الاجتماعية مثل تمرير وإنفاذ التشريعات غير التمييزية (جونز وآخرون ٢٠١١م).

١. الشكل ١: الضعف والمخاطر متعددة الأبعاد والسياقات

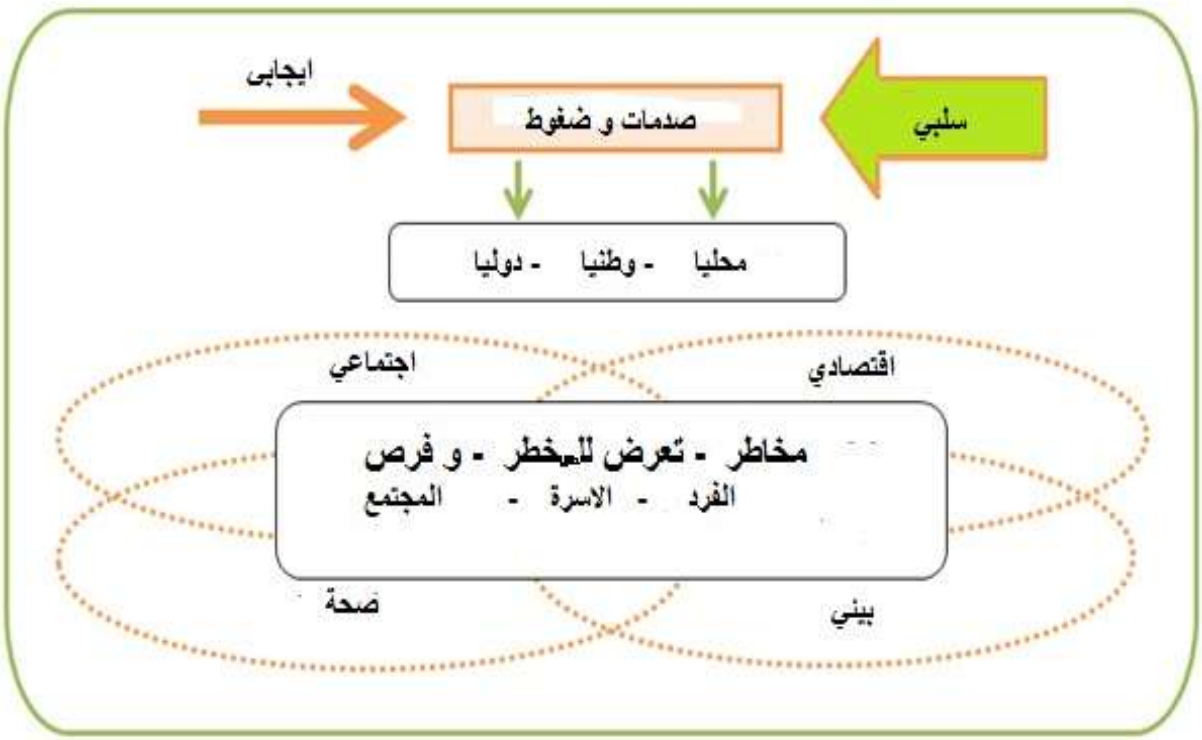

٢.٢ المحددات الهيكلية

إن إمكانيات الحماية الاجتماعية لتحقيق نتائج العدالة الاجتماعية (الرفاهية المتعددة الأبعاد أنظر المناقشة أدناه)، يتأثر أكثر الفئات تهميشا في أي مجتمع من قبل مجموعة من العوامل الهيكلية على المستويين الوطني، والدولي (أنظر الشكل٢)، التي توفر المحددات من أجل أنواع السياسات والبرامج التي قد تكون ممكنة في سياق بلدٍ معين.

أولاً :– برامج اقتصادية منتجة ومتعددة تشكل فرص للحماية الاجتماعية على مستوياتٍ عدّة ، وبصورة رئيسية عبر الفرص والإمكانات المتاحة ، وتكوين سوق العمل هو أيضاً عاملٌ مهم، سيما فيما يتعلق بالإرتباط والتكامل مع الفرص المُدرّة للدخل واستراتيجيات الصرف.

ثانياً :– الرعاية الإقتصادية (التنوع الخاصة بكل بلد من مقدمي الخدمات من القطاع الأسري والدولة والقطاع الخاص من الرعاية سواء بالعمل مدفوع الأجر أو لا) يلعب دوراً هاماً في تشكيل الطلب على الحماية الاجتماعية ، وكذلك الوجود والاستحقاق لنوعٍ ما من الحماية (مولينو، ٢٠٠٩م).

ثالثاً :– المؤسّسات الاجتماعية "مجموعة القوانين الرسمية وغير الرسمية والقواعد والممارسات التي تشكل السلوك الاجتماعي"، أيضاً لها تأثير كبير على نتائج التنمية (جونز وآخرون، ٢٠١٠م). ويمكن أن يكون تمكين الأعمال الفردية والجماعية، أو أنها يمكن أن تعزّز عدم المساواة والتمييز والاستبعاد (مولينو، ٢٠٠٩م).

أخيراً :– إن مختلف الأطر القانونية والمعايير الدولية قدمت التزامات واضحة للمساعدة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، وذلك لضمان الحدّ الأدنى من المعايير الأساسية لرفاه الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع.

٢.٣ تأثيرات السياسة الاقتصادية

"ديناميكيات السياسة الاقتصادية الوطنية هي أيضاً مفتاح، والفقر والضعف هي سياسية في طبيعتها، بالنسبة للفئات الفقيرة المزمنة والأكثر ضعفاً، والذين هم الأقل احتمالاً للاستفادة من النمو الاقتصادي، والتغيير السياسيّ قد يكون الطريق إلى نتائج أفضل للتنمية"(هيكي وبراكنج، ٢٠٠٥م). ومع ذلك، وحتى وقت قريب جداً، "اعتمد سياسة اتخاذ القرارات عن الحماية الإجتماعية على الاعتبارات الاقتصادية، وليس منهجاً سياسياً أكثر مناسبة للسياق والإستدامة" (هيكي، ٢٠٠٧م).

السياسيون الاقتصاديون عرفوا أن نتائج سياسة البرامج التنموية هي عملية تتضمن التفاوض بين الأطراف الفاعلة في الدولة والمجتمع والتفاعلات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (وهلمكي وليفيتسكي، ٢٠٠٤)، وبالتالي، فإن إطار هذا البحث يشمل المؤسسات السياسية ، والمصالح والأفكار ذات الصلة بالحماية الاجتماعية وسياساتها.

المؤسّسات

أولاً :– النظر في إدخال الحيوية أو توسيع نطاق المساعدة الاجتماعية هو قدرة الدولة على تعبئة الأموال والموارد الأخرى. (بارينتوس و زارازوا ٢٠١١م). في تقييمها للقدرة على تحمل تكاليف التجارة في الخدمات، وزارة التنمية الدولية (٢٠١١م) تؤكد انه عندما تقرّر إحدى الحكومات أن تستثمر في الإنفاق على التحويلات النقدية، عادة ضمن الميزانية العامة لمجموعة واسعة من القطاعات، تعكس الأحكام المتعلقة بالمزايا النسبية ، (على سبيل المثال قيمة للمال أو المكاسب السياسية مثل شرعية الدولة)، لتحقيق ألأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل أوسع.

ثانياً :– محدودية القدرات المؤسسيّة يمثّل تحدياً كبيراً لبدء تنفيذ برامج الحماية الإجتماعية في معظم البلدان التي فيها الدخل مُنخفض، وعلى مستويات عدّة من الدخل في جميع مراحل الفقر ، بدأ من تقييم القابلية للتأثر بالمخاطر و وتنفيذ و تصميم سياسات خاصة، و حتى الوصول لمراحل الرصد والتقييم للأثر. (بارينتوس و هولم، ٢٠٠٨م).

في سياقات متعددة ، تجعل اللامركزية الصورة أكثر تعقيداً ، في حين أن استراتيجيات الحدّ من الفقر فضّلت اللا مركزية وسيلةً لتضييق الفجوة بين المواطنين المحليّين وبين الحكومة المركزية، وعززت من المساءلة، وفي الممارسة العملية كثيراً ما توكل إلى مؤسّسات ضعيفة محدودة المعارف عن التشريعات المُناهضة للتمييز والأحكام ذات العلاقة بالبرامج (مكافحة الفقر ٢٠٠٨م)، وهذا يمكن أن يقوّض تدريجياً تصميم البرامج والفرص المُتاحة لعقد اجتماعي قويّ . (هولمز وجونز، سيصدر قريباً).

وأخيراً :– إن الرصد والتقييم القويّ جزءُ لا يتجزأ من تقييم أثر برامج الحماية الاجتماعية، ولكن هناك تباين واسع في أنماط الرصد والتقييم في مختلف البلدان والمناطق، و هناك أيضاً تحدّيات كبيرة نتيجة لمَحدودية توافر البيانات المفصّلة، لا سيما فيما يتعلق بالتفاعل في اطار المنزل والاسرة و وديناميكيّة التفاعل في اطار المجتمع (هولمز وجونز، ٢٠١١م؛ مولينو٢٠٠٧م).

الاهتمام

تشارك عددُ من العوامل في رسم سياسة الحماية الاجتماعية والبرمجة، وفي إطارنا النظري، نسلط الضوء على ثلاثة عناصر أساسية، هي بالتحديد :–

١. **الحكومات الوطنية** : شواهد من دول عديدة تقترح التنافس في اهتمام الادارات الحكومية ، كسمة مشتركة بين برامج الحماية الاجتماعية (هاغن زانكر وهولمز، ٢٠١٢م)، كثيراً ما يتمّ إحلال البرامج ضمن برامج الوزارة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية، مع محدودية في امكانية الوزارات الرئيسة على الكلفة و التدخل مثل المالية والتخطيط.

٢. **شركاء التنمية** : على غرار "التوترات فى اهتمام الادارات الحكومية" نجد نفس الاشكال ينعكس في كثير من الأحيان في نهج شركاء التنمية في الحماية الاجتماعية، يزيد مثلا تأكيد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية على النهج القائم على الحقوق، يزداد ركيز شركاء التنمية على النهج القائم على أساس نتائج المساعدات وقيمة الدعم المقدم.

٣. **المجتمع المدني**: مصالح المجتمع المدني في تعزيز الحماية الاجتماعية، وكيفية بلورة هذه المصالح، هي أيضاً حاسمة، ونظراً لانعزال الجماعات المستبعدة اجتماعياً، وتعبئتهم حول المصالح الذاتية المحدّدة، التي غالباً ما تدعمها وسطاء المنظمات غير الحكومية، وهو شرط مسبق لمشاركتها في بناء العقد الاجتماعي (كبير، ٢٠١٠م)، ومع ذلك، فإن معظم الحكومات وشركاء التنمية يواصلون التعامل مع منظمات المجتمع المدني) كشركاء صغار من الباطن أو مقدّمي الخدمات، وهناك قصص نجاح عدد قليل من التعبئة الفعالة حول الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني (ديفيروكس، ٢٠١٠م).

الأفكار

لا تقتصر التأثيرات على السياسة الاقتصادية والقدرات المؤسّسية والمصالح، بل يشمل أيضاً الأفكار التي تؤدّي لاتخاذ القرار ، وهذا بالتأكيد هو الحال مع الحماية الاجتماعية، حيث النظم الوطنية المتباينة تعكس مجموعة واسعة من الأفكار حول الفقر والضعف والأسباب الكامنة وراءه ، فضلاً عن الغرض من الحماية الاجتماعية ودور المواطنين والحكومة (هيكي ٢٠٠٩م)، يقول أن مفهوم عقد الدولة والمواطن يساعد في الكشف عن الأسس الفلسفية لدعم الدولة تجاه مواطنيها، خاصّة الأكثر ضعفاً، وكذلك الحقوق والمسؤوليات على المواطنين تجاه الدولة ، ومع ذلك وعلى الرغم من الحاجة القوية لتكون الحماية الاجتماعية في القانون الدولي حقّ من حقوق الإنسان الأساسية، إلا أنه حتى الآن قليلٌ جداً من الدول من تعترف بحقّ التقاضي عن حقوق الحماية (منها الهند وجنوب أفريقيا وأوروغواي).

ومن الواضح أن هناك بعض وسائل للذهاب في التحوّل من "التنمية كنشاط الرعاية إلى سياسة تعترف بالاحتياجات التنموية الأساسية وحقوق المواطنين) (البرنامج الإنمائي، ٢٠١٠م)، في جونز وشاهرخ، ٢٠١٢م.

تعتبر الأسس النظرية التي حددها عددٌ من شركاء التنمية العالمية لأطر السياسات الاجتماعية حاسمةً أيضاً، لأنها غالباً ما تؤدّي إلى تحولات في التركيز والعمل .فمثلاً منظمة العمل الدولية، ومنظمتا الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) و الامم المتحدة للمرأة يتناولوا مفهوم الحماية الاجتماعية من"منظور حقوقي)، بينما البنك الدولي يتناولها من حيث "إدارة المخاطر الاجتماعية، مع شيءٍ من المرونة ينظر إليها على أنها مفتاح أداة لتعزيز النمو"، من جانبٍ آخر تركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر على دور الحماية الاجتماعية، وما يمكن أن تقوم به في تعزيز التماسك الاجتماعي، خاصة في السياقات المُتأثرة بالصراعات. (المُحدّدات الهيكلية ٢٠١١م).

٢. الشكل ٢: تأثير الإقتصاد السياسي و في تحديد مدى تحقيق النتائج في بناء القدرات الانسانية

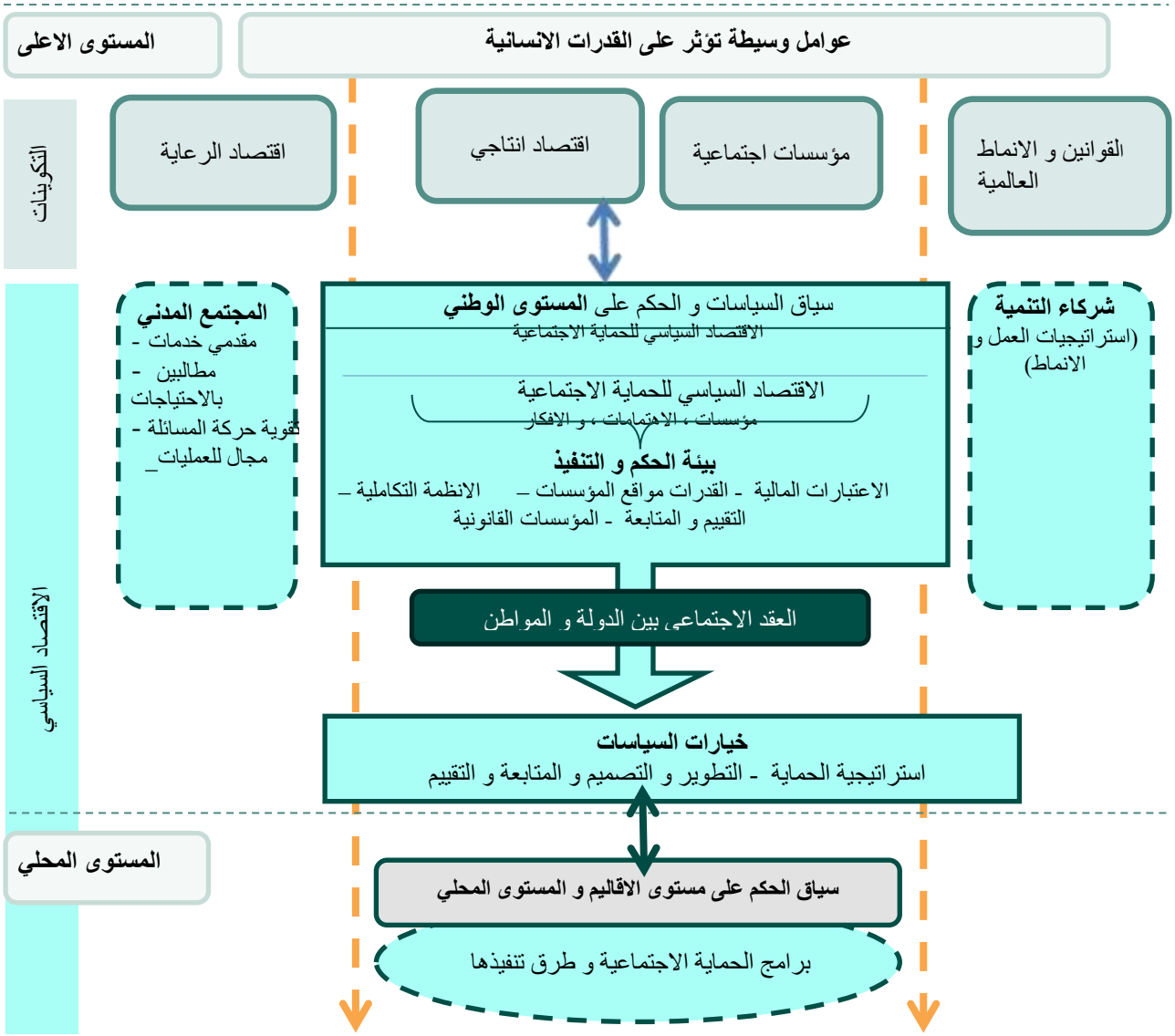

٢.٤ النتائج والمؤثرات على المستوى المحلي

حتى تكون البرمجة للحماية الإجتماعية قابلة للمساءلة والتحويل، يجب أن تكون الهيكلية الوطنية والتأثيرات السياسية مترابطة الآثار والنتائج بصورة متزايدة ، وبالأخص على المستوى المحلي (الفردي والعائلي والمجتمع الأوسع)، نظراً للأثر التراكمي بين الأجيال من الضعف والمخاطر، وهو أيضاً المفتاح للنظر في نتائج سياق دورات حياة الفرد والأسرة. (مور، ٢٠٠٥م)

نظريات (كبيير ٢٠٠١م) جعلت من آليات التمكين غاية و وسيلة في حد سواء لتحقيق العدالة الاجتماعية لفائدتها في الإسهام لتنفيذ المسارات التي من خلالها تتم برمجة الحماية الاجتماعية التي تؤثر في حياة الناس، بتمكين أفراد قادرين على اتخاذ خيارات استراتيجية فى الحياة ، تتحقق بها ومعها فرص البقاء والاستقرار المعيشي والوظيفي"الوجود والعمل") وتتلخص في ثلاثة أبعاد مترابطة هي:-

- الموارد : الاقتصادية، والموارد البشرية والاجتماعية (بما في ذلك العلاقات)، التي تعمل على تعزيز القدرة على ممارسة الاختيار.
- الوكالة : قدرة الفرد على تحديد أهدافه ، والتصرف بناءً عليها، ويشمل وكالة "السلطة الذاتية" و "السلطة مع الاخرين"، مع أهمية قيمة القرار الفردي والجماعي.

- الموارد والوكالة معاً تشكل قدرات المواطنين المحتمل مشاركتهم في تحقيق الإنجازات بطرق يتحقق بها "الوجود والعمل"، وإطار هذه الإنجازات يكمن في سياق الرفاهية و العلاقات (إلى أي مدى يمكن للناس التواصل مع الآخرين لتحقيق أهدافهم)، والرفاه (تتجسد في المعاني التي تجعل الشعب مرتبط بالأهداف التي أنجزها) (جونز وسومنر، ٢٠١١م).

ولتحقيق العدالة الاجتماعية، يجب أن تتجاوز برامج الحماية الاجتماعية رتابة الرسميات، وتسعى إلى تمكين الأفراد والجماعات بإنهاء كافة أشكال التمييز، ويمكن تصميم برامج لتعزيز التمكين، مما يساعد على الحدّ من ممارسات التمييز بين أفراد الأسرة المتنوعة، وكذلك بين مختلف الفئات الاجتماعية في إطار المجتمع المحلي، ولا بدّ أن يراعي تصميم البرنامج، دواعي الاستهداف، وبالتالي ينبغي تنفيذ نظام يراعي الخصوصيات العائلية، ومراعاة الفروق الحسّاسة في العلاقات المجتمعية، تجنّب أسباب التوترات القائمة داخل الفئات الاجتماعية، وتحديد معايير متعددة تراعي عند الضرورة الحاجة للإدماج (مركز بحوث الفقر المزمن ، ٢٠٠٨: ٤٨).

٣ الشكل ٣: التأثيرات على المستوى المحلي، ومواقع التأثير ونتائج العدالة الاجتماعية

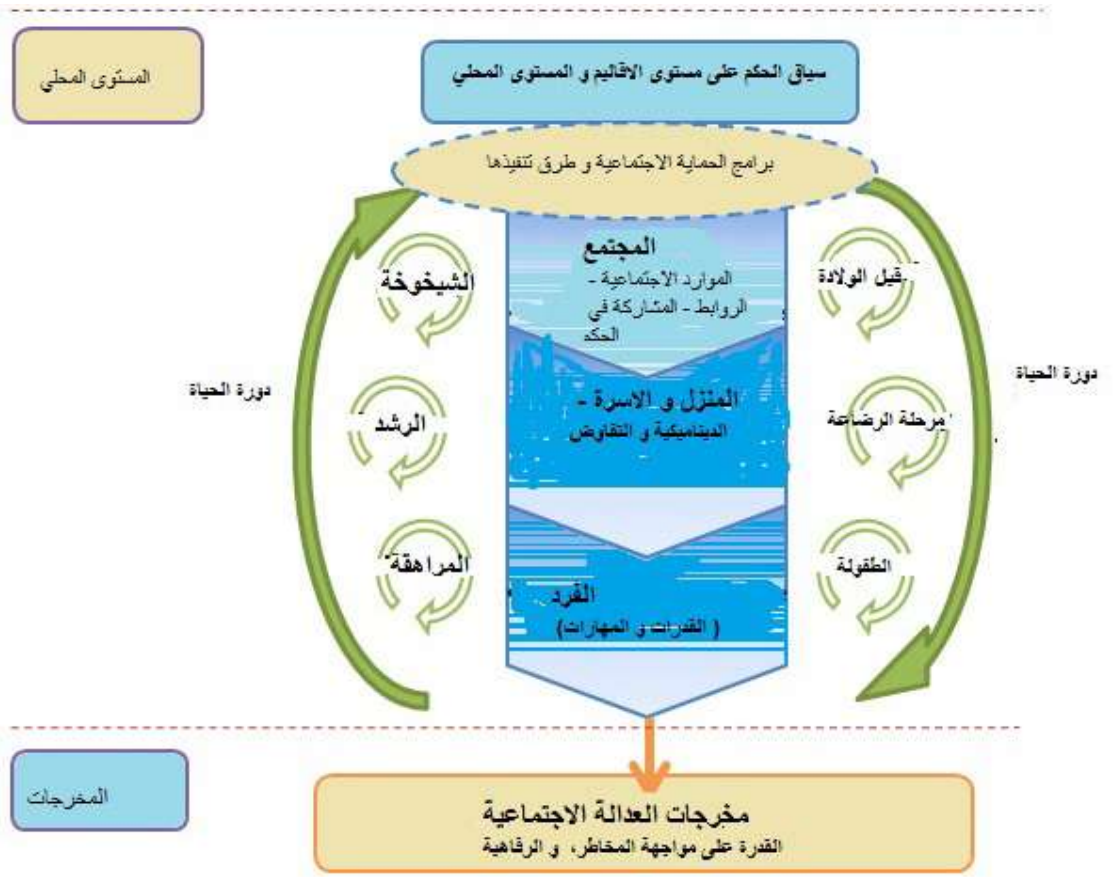

في وصفنا للإطار المفاهيمي قمنا بتقسيمه إلى أقسام مُختلفة، وتم ايضاحها في الاجزاء المختلفة في التقرير، كما يتضح في الملحق ١، وعلى سبيل المثال، السياق القطري يتناول الأبعاد الهيكلية، والسياسة الاقتصادية الأوسع كمدخل للتهيئة لمناقشة مكونات برنامج المساعدات النقدية (مناقشات الحكم والمساءلة، الحكم وبيئة التنفيذ، مناقشات الديناميكيات وتأثيرها على الفرد ، الأسرة والمجتمع و المستوى المحلي، لتصب نتائجها النهائية لمصلحة العدالة الاجتماعية (الفردية والجماعية)، ومعالجة الاقصاء.

٤ السياق اليمني

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن السياق الحالي في اليمن، مع التركيز بصفة خاصة على اقتصادها الكلي، عن واقع الفقر، وبعض النماذج عن الفئات الضعيفة، ومنها فئة الشباب.

٤.١ السياق العام

يبلغ عدد سكان اليمن أكثر من ٢٤ مليون (٤٩٪ إناث و٥١٪ ذكور) [٢]، وهي إحدى أقل البلدان نمواً في العالم، وهي الأكثر فقراً في منطقة الشرق الأوسط، ونصيب الفرد من الناتج المحلي لم يتجاوز ١،٣٦١ دولاراً في ٢٠١١م وفقاً لبيانات البنك الدولي [٣].

في وقت مبكر ، تحديداً عام ١٩٩٠م ، شهدت اليمن صعوبات اقتصادية حادّة ناتجة جزئياً عن سلسلة من الأزمات، بعد وحدة شطري اليمن ، الشمال والجنوب، اتحاد نظامين سياسيين واقتصاديين مختلفين للغاية ، إضافة إلى حرب الخليج، التي أسفرت عن تعليق جزء كبير من المساعدات الخاصة باليمن، وعودة حوالي مليون يمني مغترب من دول الخليج، فضلاً عن التطورات التي جرت في ما كان يعرف بـ(الاتحاد السوفييتي) سابقاً، الذي توقف بتفككه مصدر آخر من المساعدات، ناهيك عن ما لحق باليمن جرّاء حرب صيف ١٩٩٤م.

بدأت اليمن تحاول التعافي من هذه الأزمات من خلال الشروع في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري عام ١٩٩٥م ، ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من تنفيذ شبكة الأمان الاجتماعي، وبرامج التنمية من خلال الحكومة والمنظمات التنموية، إلا أن مؤشرات الفقر بقيت، وارتفعت نسبة البطالة، خصوصاً بين فئة الشباب.

ولا تزال اليمن تواجه تحديات إنمائية متعددة، هي تتفاقم بسبب عدم الاستقرار السياسي، (البرنامج الانمائي ٢٠١١م)، وارتفاع معدل النمو السكاني، (شرنينجوي ٢٠٠٧م)، مع بقاء ٤٢.٤٪ من السكان تحت خط الفقر عام ٢٠١٠م (الحكومة اليمنية ٢٠١١م)، الفقر المزمن، وغياب المساواة، هي الأسباب الجذرية للصراع وهي أيضاً المُحفّزات لحدوث الحروب الداخلية وحركات التمرد (البرنامج الانمائي ٢٠١١م)، التدهور الأمني هو أيضاً يُعيق تقديم المساعدة الإنمائية للفئات الضعيفة، خصوصاً من في المناطق النائية، وفقاً للتقرير الثاني لأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠م (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة اليمن٢٠١٠م)، وعلى الرغم من أن اليمن حقّقت تقدماً في بعض المناطق، لكن من غير المرجح أن تحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥م بسبب النقص المزمن في التنمية، ومشاكل الأمن، ونقص الموارد المالية (البرنامج الانمائي، ٢٠١١م).

منذ فبراير ٢٠١١م تفاقمت أزمة الفقر السائدة جرّاء المظاهرات الحاشدة في جميع أنحاء البلاد، والاشتباكات العنيفة بين المؤيدين والمناهضين للنظام (البنك الدولي، ٢٠١٢م). وأسفر ذلك عن انكماش الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كثيراً على تصدير احتياطي النفط المُتناقص، بنحو ١٠٪ خلال عام ٢٠١١م [٤]، إضافة إلى انهيار الصادرات، وانخفاض توفر الوقود –لا سيما الديزل–، أدّى ذلك إلى تدهور في خدمات المياه والكهرباء، فيما واجهت الزراعة والخدمات وقطاعات الصناعة ارتفاعاتٍ باهضة في تكاليف الموارد، ما أدّى أيضاً إلى انخفاض في الإنتاج والصادرات، كما أدّى توقف أعمال الإنتاج إلى توقيف حركة العمل وفقدان الوظائف، وارتفعت أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بشكلٍ حاد، وبيانات أسعار الصرف المحلّي لعام ٢٠١١م، تظهر زيادة في التضخم السنوي إلى ٢٣٪ (نهاية عام ٢٠١١م).

وبالتالي وبمعرفة أن الاقتصاد اليمني بتطوره البطيء يؤدي إلى ركود دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة، وهذا بالإضافة لوجود التمييز بين الذكور والإناث قد يؤدي لاضطرابات واسعة النطاق، خصوصاً بين الشباب ما لم يتم حلّ ذلك بشكلٍ سريع، (البنك الدولي، ٢٠١٢م).

وعليه فإن من شأن الأزمة السياسية التي اندلعت عام ٢٠١١م أن تجعل آفاق اليمن أكثر صعوبةً لتحقيق النمو السريع والتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية (بوتلي وآخرون، ٢٠١٢م).

---

[٢] تم التقدير من قبل فريق البحث وفقاً لاحصائيات ٢٠٠٤ باستخدام معدل النمو السنوي للدولة ٣%

[٣] http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

[٤] البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية

٤.٢ التطورات السياسية الأخيرة

بعد قرابة عامين من الأزمة في أعقاب الربيع العربي، شرعت اليمن في التحول السياسي على أساس اتفاق نقل السلطة الذي توسطت فيه دول مجلس التعاون الخليجي، وبات يعرف باسم "المبادرة الخليجية" التي أسفرت عن تشكيل حكومة المصالحة الوطنية (الوفاق)، التي أيدها البرلمان في ديسمبر كانون الأول ٢٠١١م، بعد توقيعها من قبل الرئيس آنذاك علي عبد الله صالح، الذي ظلّ في السلطة أكثر من ٣٣ عاماً، وترك منصبه بالتوقيع عليها في الـ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، وأعقب ذلك انتخاب الرئيس عبدربه منصور هادي.

ومن المتوقع الانتقال إلى وضع جديد في فبراير ٢٠١٤م، بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستجري في ظل الدستور الجديد، وعلى الرغم من حداثة الصراع والاضطرابات في اليمن، إلا أن هناك شعورٌ عام من التفاؤل والأمل في حدوث التغيير الشامل، سيما مع وضع اللمسات الأخيرة على مرحلة التداول السلمي للسلطة، ومع استعادة اليمن للاستقرار السياسي من خلال التنفيذ السلس لبنود المبادرة الخليجية .

ومع ذلك، قد تواجه المرحلة الانتقالية في اليمن مخاطر كبيرة إذا لم تتحقق الاصلاحات بسرعة، وإذا لم يُشعر المواطنون بتغييرات جوهريّة، لأن ذلك قد يوجد خيبة الأمل برغم الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة وما تحققه من مكاسب، مما قد يعيد الاضطرابات.

٤.٣ الفقر والعرضة للخطر

عدد سكان اليمن هو فقط فوق ٢٤ مليون نسمة، وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٤م، ٤٦٪ منهم أقل من ١٥ سنة، و٢.٧٪ فوق ٦٥ عاماً، وبلغت نسبة السكان عام ٢٠٠٩م ٢٤٪ في المناطق الحضرية، والريفية ٧٦٪ [٥]. فيما لا تزال نسبة الخصوبة في اليمن ٣٪، وهي من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، ويتوقع أن تتضاعف خلال ٢٣ عاماً فقط إلى أكثر من ٤٠ مليون نسمة، وسيؤدّي هذا إلى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية، وزيادة الحاجة للغذاء ولمياه الشرب، ولفرص العمل، وكما هو موضحٌ أدناه، فإن الملاحظ هو ارتفاع معدلات الفقر في السنوات الأخيرة، ولا يزال التمييز بين الجنسين، مع وجود ثغرات كبيرة في وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لذا فإن اليمن لا تزال ليست على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف (١) الذي ينصّ على تخفيض الفقر بمقدار النصف، مع وجود بيئة داعمة "ضعيفة ولكن تتحسن" (البنك الدولي، ٢٠١٢م).

ومع أن اليمن تشهد تحسناً تدريجياً، لكنه ثابت في مؤشر معايير التنمية البشرية ، من ٠،٣٢٢ في ١٩٩٥م إلى ٠،٤٦٢ في عام ٢٠١١م، تقع في المرتبة ١٥٤ من ١٨٧ بلداً (صندوق الامم المتحدة الانمائي٢٠١٢م)، ومع ذلك، فإن هناك مؤشرات على حدوث تحسنٍ ملحوظ منذ عام ٢٠٠٥م، وهناك تقديرات تشير لحدوث تحسّن إلى حدٍ كبير في متوسط العمر المتوقع على أساس التقديرات، كما أنه لم يتمّ أي تحديث للبيانات الجديدة. علاوة على ذلك، لم ينعكس أثر أزمة ٢٠١١م في البيانات، فاليمن لا يزال في فئة "التنمية البشرية المنخفضة"، متأخراً كثيراً عن المتوسط الإقليمي العربي ، الذي كان في عام ٢٠١١م ٠،٦٤١ (المرجع نفسه).

وأشار مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ أنّ حوالي ٣٥٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، مع انتشار أكثر ومستمر للفقر في المناطق الريفية، على الرغم من عدم إضافة بيانات الفقر الجديدة، تشير التقديرات إلى أنه نتيجة للزيادة المستمرة في أسعار المواد الاستهلاكية، لا سيما أسعار المواد الغذائية، قد ارتفعت نسبة الفقر إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠١٠م، (وزارة التخطيط ٢٠١١م)، بل لقد ارتفع إلى أزيد من ٥٥٪ في ٢٠١٢م (البنك الدولي، ٢٠١٢م)، وترتفع نسبة الفقر بشكل ملحوظ في مناطق الريف، التي يسكنها نحو ٧٣٪ من إجمالي سكان اليمن، وتصل نسبة الفقراء منهم نحو ٨٤٪ من إجمالي فقراء اليمن.

لذا فإن ما يقدر بنحو ٨٠٦،٠٠٠ شخص هم ضحايا الصراعات الحالية والسابقة في اليمن [٦] (المفوضية، ٢٠١١)، بما في ذلك الأطفال الذين شاركوا أو تأثروا مباشرة بالمواجهات المسلّحة والعنف، فضلاً عن ٢١٣،٠٠٠ من النازحين والمتضررين من الصراع والحروب في

---

[٥] البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية

[٦] الضعفاء هم الذين يكونون عرضة للمخاطر كالوقوع في الفقر أو اصبحوا فقراء من حيث الدخل وكذلك المعرضين للصراع والنزوح والعنف وعدم الحصول على الخدمات

الشمال، إضافة إلى ٢٠٣٩٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء (المرجع نفسه)، وحوالي ١٥٠،٠٠٠ نازح في الجنوب [٧].
بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان، فالأخدام[٨] –الأقليات العرقية– وهم الأقلية الأكثر فقراً في اليمن، وعلى الرغم من أنهم مسلمون ويتحدثون العربية، إلا أن ارتباطهم بالمهن والخدمات الدنيا جعل المجتمع يربطهم بـ"الخدمة"، إضافة إلى تصنيفات سائدة ارتبطت بما يعتبر نقاط ضعف كنوع الجنس، والعمر، والعجز، على النحو المبين في الاجزاء التالية.

٤.٤ الشباب

يشكّل الشباب فئة سكانية مهمة جداً في اليمن، سواء بالنسبة لإمكاناتهم وجوانب الضعف فيها ، فأكثر من ٧٥٪ من سكان اليمن تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة من العمر، وسكان اليمن هم من أكثر الفئات العمرية الشابة في الشرق الأوسط، وحصة الشباب من مجموع السكان لن تبدأ في الانخفاض على المدى القصير (أسعد وآخرون.، ٢٠٠٩م).
هذا التضخم في أعداد الشباب يمكنه أن يُعزز النمو الاقتصادي وتحفيز التنمية الاجتماعية إذا كانت ظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية أكثر ملاءمة، لكن العجز في كل من التنمية البشرية والموارد الطبيعية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسيّة المبيّنة أعلاه، يزيد من العقبات الاجتماعية والمؤسّسية، وتحول دون استفادة الشباب من التنمية أو الوصول لها (المرجع نفسه).
الشباب في اليمن لا يعيشون ظروفاً مناسبة، في ظلّ ارتفاع نسبة الأميّة ومحدوديّة الحصول على التعليم الأساسي، وضعف فرص العمل، وعليه فإنّ من أكبر التحديات التي تواجه الشباب تتمثّل في البطالة، وضعف وانعدام فرص العمل، وهو أمرٌ يؤدي إلى سخطهم، وحالياً يقدّر معدل البطالة العام بـ١٦.٣٪ ، وهو مرشحٌ للارتفاع إلى ٣٤٪، ويتوقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أكثر من ٤٠ ٪ من شباب اليمن سيواجهون البطالة في السنوات العشر المقبلة [٩] وفقا لأسعد وآخرون (٢٠٠٩م)، ونظراً لكون الشباب تعرضوا لتهميشٍ وإقصاء اجتماعي وحرمان تراكميّ متعدد الصور، إضافة إلى متغيرات مرتبطة بحياة الشباب، مثل نوع الجنس والتعليم والقدرة على العمل، وقد لاحظ الباحثون وجود إقصاء للشباب وللنوع الاجتماعي إلى حدٍ كبير، ويلاحظ أيضاً أن الإناث الريفيات هن الأكثر عرضة للاستبعاد من الذكور ، وسكان المدن.
وتفيد المعطيات أن الشباب اليمني كانوا هم الأكثر تأثيراً في العملية السياسية التي شهدتها اليمن عام ٢٠١١م، من خلال المظاهرات التي خرجوا فيها، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات، وفي بعض الحالات يصبحوا نشطاء سياسيين، ولا تزال الظروف غير مواتية بالنسبة لطموحات بعضهم بسبب الأزمة التي أثّرت في مختلف المجالات وعلى كل الخدمات الأساسية والبنى التحتية ذات الصلة بالحياة، وفرص العمل (منظمة العالم الآمن، ٢٠١٢م).
نتيجة لهذا الوضع، أعدت حكومة الوفاق الوطني ممثلةً بوزارة التخطيط والتعاون الدولي في برنامجها للمرحلة الانتقالية لتحقيق الاستقرار والتنمية خلال الفترة ٢٠١٢م–٢٠١٤م، خططاً لاستيعاب الشباب، وهي تعتبر البطالة، لا سيما بين الشباب، من أهم التحديات التي تواجه التنمية في البلاد، كما أنه يقوض الاستقرار السياسي والأمني أيضاً، وبالتالي فإن البرامج الانتقالية لتحقيق الاستقرار والتنمية تعتبر تطلعات الشباب والعمالة أولوية (الأولوية٤: "الشباب وتطلعات المرأة والتنمية البشرية").
ومع أنّ طبيعة احتياجات وتطلعات الشباب متعددة، وعلى الرغم من أن وجود قطاعات حكومية متنوعة الاختصاصات ومتعددة المؤسسات والمسؤوليات، فهناك تاهيل العمالة، والتدريب المهني، هو من اختصاص اثنتين من الوزارات، لكن التنسيق إن وجد بينهما فهم ضعيف.
ولمعالجة هذه الثغرات المؤسسية، تم تطوير الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب، ليتم تنفيذ خطط العمل الخاصة بذلك، وذلك بدعم من البنك الدولي واليونيسيف، لكن لم يتم تنفيذ هذه الخطط حتى الآن، فضلاً عن ذلك فإن برامج الحماية الاجتماعية الرئيسية في البلاد لا تستهدف الشباب والشابات بشكلٍ خاص.

---

[٧] تزايد الصراع في أبين أدى إلى نزوح ١٨٠٠ في مارس ٢٠١٢م وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، عدن

[٨] الأخدام: هم الطبقة المهمشة اجتماعياً ويميزون بألوانهم السوداء ذات الطابع الأفريقي، ويعرفون بأنهم أدنى السلم الاجتماعي ويمارسون المهن الدنيا في المدن الكبيرة.

[٩] http://www.unicef.org/infobycountry/yemen_٥٣٠٧٤.html

وينظر الشباب لبرامج الحماية والرعاية الاجتماعية الحكومية على أنها "قادرة على توفير فرص عمل"، إلا أنهم يرون أن القيود المفروضة على الميزانية الخاصة بالحماية الاجتماعية تشكل عائقاً حقيقياً، وكما هو وارد أدناه، أن استثناء الشباب من هذه البرامج يتجاهل واقعهم ومعاناتهم من البطالة وانعدام فرص العمل، برغم احتياجاتهم الفردية و الأسرية، ومساعدة الشباب والمرأة في اليمن للخروج من فخ الفقر الذي يطال كثير منهم ، تتطلب للقضاء عليها تفعيل سياسات أكثر نشاطاً.

٤.٥ نقاط الضعف الناتجة عن الجنس والسن والإعاقة

على الرغم من أن الدستور اليمني ضمن "المساواة في الحقوق والواجبات العامة بين المواطنين دون أي تمييز على أساس الجنس" (دستور الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٦م)، إلا أن عدم تحقيقها يعتبر من أكثر نقاط الضعف القائمة على نطاق واسع في اليمن.

وقد تم تصنيف اليمن من بين أسوا الدول في العالم في مجال التمييز بين الجنسين، حسب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين للعام ٢٠١١م، وتأتي اليمن في المرتبة ١٤٦ من أصل ١٤٦ بلداً، –حيث انخفض المعدّل إلى ٠_٧٧٠ عام ٢٠١١م بعد أن كان ٠_٨٨٠ عام ١٩٩٥م– وفقاً لإحصاءات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١م).

ويتأكد هذا التراجع من خلال المؤشرات المنخفضة جداً لحصول الإناث على التعليم الثانوي، وفي مستوى المشاركة في العمل، إضافة إلى أن النساء لا يشغلن أكثر من ٠.٧٪ من مقاعد البرلمان، ولا يوجد أيّ تحسّن بحلول عام ٢٠١١م [١٠]

وحسب المؤسسات و النوع الاجتماعي لا تزال المؤشرات كما هي إلى حدٍ كبير حتى مع حلول ٢٠١٢م، فالترتيب هو ٨٣ من أصل ٨٦ ، و (٠،٥٠٧ من ٠،٣٢٧ في عام ٢٠٠٩م)، وإن كانت تشريعات الحكومة لا تزال الآن تجرم العنف المنزلي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية [١١]، إضافة إلى عدد من القوانين التي تتضمن أحكاماً تدين التميز ضد المرأة، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون المواطنة، وقانون الإثبات.

فعلى سبيل المثال، لا تعتبر المرأة أمام المحكمة، كاملة الأهلية، وفي بعض الحالات لا تقبل شهادتها على الإطلاق (كما في حالات الزنا والقصاص) (اليونيسيف ٢٠١١م).

بالإضافة إلى ذلك، لم تحدّد حتى الآن سنّ قانونية لزواج الفتيات في اليمن، وتضطر العديد من الفتيات للزواج المبكر، وبعضهن لا يتجاوز عمرها ثمانية أعوام (هيومان رايتسووتش، ٢٠١١م)، وفقاً للدراسة الاستقصائية متعددة المؤشرات لعام ٢٠٠٦م نفذتها وزارة الصحة فإن ٣٢٪ من المتزوجات ممن تتراوح أعمارهن بين ٢٠–٢٤ سنة تزوجن قبل أن يبلغن سن ١٨ سنة، وتعتبر الفتيات المنتميات للأسر الأشد فقراً أكثر عرضة للتزويج قبل بلوغ سن ١٨ سنة حيث بلغت نسبة المزوجات منهن في هذه الفئة ٤٩٪ مقارنة بـ٢٣٪ من الفتيات المنتميات لأسر أكثر ثراء، و١١٪ من الشابات من الفئة العمرية نفسها أعمارهن بين ٢٠–٢٤ سنة تزوجن قبل ١٥ سنة ، وبحسب اليونيسيف ٢٠١١م ، فإن بعض العادات تمنع النساء من حرية التنقل إلا بصحبة أحد أقاربها الذكور، ويهيمن الرجال عموماً على صنع القرار في الأسرة.

ورغم كل هذه المعطيات منحت الحكومة قضايا النوع الاجتماعي أولوية في استراتيجية مكافحة الفقر ٢٠٠٦م – ٢٠١٠م، كما تمّ تحسين الإطار التشريعي والقانوني للمرأة بناءً على القانون (٥٧) الذي وسّع نطاق مشاركات النساء تنفيذاً للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة ، والتي وقعتها الحكومة اليمنية ٢٠٠٦م ، ومع ذلك، تم تقييم اليمن أنه "من غير المحتمل" تحقيق الهدف الثالث من أهداف الإنمائية الألفية، والذي ينصّ على "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، وكذلك الهدف الخامس الخاص بتحسين صحّة الأمهات (البرنامج الانمائي والجمهورية اليمنية، ٢٠١٠م).

وفي الأزمة التي شهدتها اليمن عام ٢٠١١م عانت النساء حالة الحرمان، بشكل متفاوت، إذ تشير الأرقام الأولية إلى انخفاض فرص الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حدوث حالات عنف ضد النوع الاجتماعي نتيجة لتلك الاضطرابات، وتبقى احتمالات تفاقم هذه الآثار السلبية ببقاء أسباب التوتر والصراع .

---

[١٠] http://hdrstats.undp.org/en/indicators/٨٣٥٠٦.html

[١١] http://hdrstats.undp.org/en/indicators/٨٣٥٠٦.html

الأطفال أيضاً في اليمن هم عرضة لأن يكونوا ضحايا، ففي حين أن معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الرضع قد انخفضت في العقدين الماضيين (يونيسيف ٢٠١٢م)، ووجود زيادة حادة في سوء التغذية لدى الأطفال إذ ارتفعت مؤشرات السوء من ١٢.٩% في عام ١٩٩٧م لترتفع إلى ١٥.٧٪ في عام ٢٠١٠م، إضافة إلى سوء التغذية المزمن لديهم، إذ تباينت نسبة المتأثرين بسوء التغذية خلال نفس الفترة من ٥١.٧٪ إلى ٥٧.٩٪ (برنامج الغذاء العالمي، ٢٠١٠م).

وحالياً تفيد تقديرات اليونيسيف، بأن اليمن يشهد أحد أعلى معدلات سوء التغذية المزمن في العالم، فحوالي ٥٨٪ من الأطفال يعانون من التقزم ، وما يقرب من مليون طفل يعانون سوء التغذية الحاد، إضافة إلى معاناة حوالي ٢٦٧،٠٠٠ من سوء التغذية الحاد الوخيم.

وبلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩م ٧٣%، ووصلت نسبة الانتظام الصافية بين ٢٠٠٥-٢٠١٠م (٧٣٪ للذين ينتمون لأسر مستقرة اقتصادياً و٤٤% لمن ينتمون للأسر الأشد فقراً أي خُمس السكان (يونيسف ٢٠١٢م)، إضافة لذلك فإن هناك أطفال عرضة لمعاناة خاصّة أكثر أثراً وهم أولئك الذين يعيشون في الأرياف، حيث الارتفاع الكبير لمعدلات الفقر، ومناطق النزوح والتهجير القسري بسبب الصراع (البرنامج الانمائي، ٢٠١١م)، وكذلك هو حال الأطفال في مجتمعات (الأخدام).

وتفيد إحصاءات رسمية عام ٢٠٠٦ أن معدل وجود الأطفال الأيتام يصل إلى ٥% [١٢] (وزارة الصحة، ٢٠٠٦). وهناك إحصاءات تفيد أن خلال الفترة ٢٠٠٠ و ٢٠١٠م ، كان هناك ٢٣٪ من أطفال اليمن يزاولون العمل، وأن ١١% من الأطفال الذي تقع أعمارهم بين ٥ و ١٤ سنة وقعوا ضحايا زواج مبكر قبل بلوغهم الخامسة عشرة (يونيسف، ٢٠١٢م).

هناك اعتقادٌ بأن اليمن يستطيع تحقيق الهدف الثاني من أهداف الألفية الإنمائية وهو الهدف الخاص بتعميم التعليم الابتدائي، وكذلك القدرة على تحقيق الهدف الرابع الخاص بتخفيض معدل وفيات الأطفال، لكن بشرط وجود 'العدالة' وتوفر بيئة داعمة، لكن أزمة ٢٠١١م لم تتهيأ فيها الظروف المواتية لتوفير البيئة المطلوبة لتحقيق الهدفين سالفي الذكر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمهورية اليمن ٢٠١٠).

وبحسب إحصاءات رسميّة رافقت تعداد ٢٠٠٤م فإن هناك حوالي ٣١٤٥٦٢ شخص معاق، أي بنسبة ١.٦٪ من إجمالي السكان (الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٦م)، مما يؤكد العلاقة الوطيدة بين الإعاقة والفقر في اليمن، وتبلغ الإعاقة في الأسر الأشد فقراً ضعف حالات الإعاقة في الأسر الأفضل حالاً، وعلاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من أسباب الإعاقة في اليمن كان يمكن الوقاية منها، سواءٌ كانت بالحوادث أو الإصابات أو الصراعات ، أو انخفاض معدلات التحصين، وانعدام رعاية الأمهات الفقيرات.

وفي الوقت الذي أدرجت فيه الحكومة حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريعات الوطنية إلى حدٍ كبير، من خلال تنفيذ القوانين مثل قانون رعاية المعوقين وإعادة تأهيلهم (الذي صدر ١٩٩٩م) (مونت، ٢٠٠٦م)، إلا أن برامج المساعدة في هذا المجال كثيراً ما تفشل في الوصول لهم، واستهداف المستفيدين المستحقّين، نتيجة لعدم وجود الوعي بين القائمين على خدمات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤.٦ سياق الحماية الاجتماعية في اليمن

اليمن ليس لديها حالياً استراتيجية للحماية الاجتماعية، مع أنها قد أدرجت برنامج الحماية الاجتماعية ثلاث مراتٍ في خطط سابقة للتنمية الوطنية، بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٥م ، إضافة إلى خطة استراتيجية للحدّ من الفقر خلال الفترة ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٠م ، وكذلك من ٢٠١١م حتى ٢٠١٥م ، وهذه الخطّة او البرنامج تركز توجيه السياسات في مجالين رئيسيين هما:

١. شبكة واسعة للضمان الاجتماعي، وفي الأصل هناك برامج حكومية تقدّم المساعدة الاجتماعية التي تنفذها الحكومة ضمن "حزمة متكاملة للحدّ من الفقر، ببرامج تشجع الفقراء على الانتاج لزيادة دخولهم" (منظمة العمل الدولية ٢٠٠٨م).

٢. تطبيق نظام الضمان الاجتماعي لتغطية حاجة العمّال المساهمين في عملية الاقتصاد (القطاع العام والقطاع الخاص).

---

[١٢] في اليمن أي شخص تحت سن ١٨ يعتبر يتيم عند فقد أحد الوالدين أو كلاهما أو مجهول الأبوين. وعملياً صندوق الرعاية وجمعيات الإغاثة يعتبرون اليتيم أنه الذي فقد والده أو مجهول الأبوين.

هذه الدراسة تركز على التحويلات النقدية غير المشروطة التي هي جزء من شبكة الضمان الاجتماعي، وصندوق الرعاية الاجتماعية فى اليمن، وفي وقتٍ مبكّر تحديداً منذ أواخر ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٠م، بذلت الحكومة اليمنية جهودٌ في مجال الحماية الاجتماعية، بدأت بالتركيز على تقديم المساعدة الاجتماعية من خلال برامج الرعاية والعناية للفئات الضعيفة، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، والجانحين المُسنّين والأحداث، وكذلك برامج لمكافحة الفقر والحدّ منه، وتشجيع مبادرات التعاون المجتمعية.

وتفعيل برامج شبكة الضمان الاجتماعي من خلال وضع آليات لتشجيع زيادة الدخل، وفرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة والأصغر، وكذلك لدعم الإنتاج الزراعي، ومصايد الأسماك، وتنمية القدرات من خلال التدريب وإعادة التأهيل (الحكومة اليمنية ٢٠٠٦م)، ونجحت في توسيع دائرة الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية.

ومن أهم الأهداف الرئيسة لاستراتيجية مكافحة الفقر فى اليمن خلال الفترة ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٠م هو "تعزيز وتوسيع نطاق برامج خاصة لدعم الأمان الاجتماعي في اليمن، من أجل توسيع دائرة الحماية الاجتماعية والخدمات للمجتمعات الفقيرة"(المرجع نفسه ٢٠٠٦م).

وقد شملت هذه الأهداف شبكة الضمان الاجتماعي واستراتيجية مكافحة الفقر المخددة خلال الفترة ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٠م وذلك للإسهام في تحقيق الحماية الاجتماعية من خلال تقديم المساعدة المباشرة نقدياً، أو بتوفير البنية التحتية المادية والاجتماعية في المناطق المحرومة، ومحاولة توفير فرص عمل من خلال تنفيذ المشاريع التنموية. نتيجة لهذه التغيرات، تمت الموافقة على قانون جديد للرعاية الاجتماعية في عام ٢٠٠٨م، ويعتبر ذلك تغيراً مُهمّاً فيما يتعلق بالحصول مُسبقاً على المساعدات الاجتماعية، وهي لا تستهدف فئات محددة فقط بل تشمل فئات أوسع من الضعفاء – مثل كبار السن والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء اللاتي بدون عائل (كالمطلقات والأرامل)– ويمكن أن يكون يستفيد من المساعدة الاجتماعية من يعيشون تحت خط الفقر، وذلك وسّع من دائرة برامج المساعدة الاجتماعية.

بالرغم من وجود تزايد الاهتمام في مجال الحماية الاجتماعية كوسيلة للحد من الفقر والضعف، إلا أن حجم الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية لا يزال منخفضاً نسبياً مقارنةً بحجم الإنفاق على القطاعات الاجتماعية والبرامج الأخرى، وفقاً لتقرير ٢٠١١م (بريسينقر وآخرون،٢٠١١م). وبينما تأتي ٢٠٪ فقط من ميزانية الحكومة لتوفير الإعانات من قطاع النفط، فإنها تتحمل المسؤولية عن تغطية الإنفاق على قطاعات الصحة، والتعليم، والتحويلات الاجتماعية في عام ٢٠٠٧م، وتمثل الحماية الاجتماعية فقط ٠.٢ ٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي [١٣]، وبالمثل فإن البنك الدولي (٢٠١٠م) يقدّر أن التمويل العام لبرامج شبكات الأمان متواضع جداً، إذ لا تزيد عن ٠.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهذه النفقات الاجتماعية على تواضعها إلا أن كثيراً منها تذهب إلى غير المستهدفين بسبب سياسات غير دقيقة.

ابرز برامج المساعدة الاجتماعية في اليمن، على النحو المحدد في استراتيجية مكافحة الفقر خلال الفترة ٢٠٠٦م – ٢٠١٠م ، ما يلي:–

١. **برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية** (١٩٩٦م) يقدم المساعدة إلى الفقراء دون قيد أو شرط، وشملت في الأساس استهداف كبار السن والأيتام والنساء اللاتي بدون عائل(كالمطلقات والأرامل)، بالإضافة إلى الأشخاص غير القادرين على العمل، وتوفير الدخل، كما هو مبينّ سلفاً، وقد تم توسيع هذه المعايير بصدور قانون الرعاية الاجتماعية عام ٢٠٠٨م، مع أن معايير الاستهداف لا يتم تطبيقها على كل المستهدفين.

[١٣] تقوم الحكومة حاليا بإصلاح المنح المالية والتي من شأنها أن توجد مجال كبير لمسألة دعم الحماية الاجتماعية

٢. **الصندوق الاجتماعي للتنمية** (١٩٩٧م) يسعى إلى تحسين التعليم، والخدمات الصحية، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، والمساهمة في خلق فرص عمل دائمة، مع التركيز على تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، والدعم المؤسّسي للجمعيات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وتشمل خدمات الصندوق الاجتماعي للتنمية جميع المحافظات (وبلغت ميزانيته الإجمالية ٩٢٨ مليون دولار).

٣. **مشروع الأشغال العام ١٩٩٨م** شمل جميع المحافظات، وهدف إلى تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية، مع مراعاة الوضع البيئي، وتحسين البنية الأساسية للتخفيف من حدة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح من خلال خلق فرص العمل، ورفع مستوى المشاركة المجتمعية في إعداد وتنفيذ مشاريع الأعمال المدنية.

٤. **تعزيز الإنتاج الزراعي والثروة السمكية** بإنشاء صندوق (١٩٩٣م) بهدف تخفيف الأعباء الناجمة عن غلاء أسعار الواردات المطلوبة لتنمية الثروة الحيوانية، والزراعية، والسمكية، لتمكين المستفيدين من الحفاظ على أنشطتهم وتطويرها، إضافة إلى رفع الكفاءة والحفاظ على الأراضي الزراعية من خلال تمويل المشاريع ذات الصلة.

٥. **صندوق تنمية المشروعات الصغيرة**، ويوفر التمويل للمشاريع الصغيرة للمساعدة على خلق فرص العمل، ويركز نشاطه في المُدن الكبرى.

٦. **البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة** (١٩٨٧م) يهدف إلى مساعدة الأسر الفقيرة، وإعطاء الأولوية للنساء بالتأهيل، والتدريب على المهن والحرف الإنتاجية واليدوية المدرّة للدخل، ومع أنه شمل جميع عواصم المحافظات، إلا أنه اقتصر على التدريب والتأهيل.

لا تزال هذه البرامج كما هي، في ظلّ افتقار أغلبها للتقييم ومعلومات الرصد، وقد تم إخضاع الصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق الرعاية الاجتماعية لتقييم أكثر منهجية من قبل الحكومة والجهات المانحة، نظراً لانتشار برامجها الخاصّة بالحدّ من الفقر في اليمن. الجزء السادس يقدم خلاصات نتائج بعض التقييمات الخاصة بصندوق الرعاية الاجتماعية. وفي السنوات الأخيرة أضيفت برامج جديدة على نطاق أصغر للحماية الاجتماعية، الممولة من الجهات المانحة مثل وزارة التنمية الدولية البريطانية (دفيد)، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والتي تمّت بناءً على معلومات عن المستفيدين، وآليات التنفيذ المعتمدة من قبل صندوق الرعاية الاجتماعية، منها مشروع تطوير التعليم الأساسي. وهذا المشروع حظي بدعم كلٍ من (البنك الدولي)، و(هولندا)، و(وزارة التنمية الدولية البريطانية)، و(بنك التنمية الألماني) بالشراكة مع الحكومة اليمنية وذلك بهدف دعم زيادة فرص الحصول على التعليم. وفي إطار (مشروع تطوير التعليم الأساسي)، انطلقت مبادرة نوعيّة كخطة لتدشين تجربة التحويلات النقدية "المشروطة" لتشجيع التحاق الفتيات بالمدارس وحمايتهن من التسرّب، وقد بُدئ تنفيذ الخطة في فبراير ٢٠٠٧م بتمويل ثمان مدارس في محافظة (لحج)، ثم توالى نجاح التجربة حتى شملت ٢١٦ مدرسة، بما فيها المدارس النموذجية في (لحج)، ثمّ في سبتمبر من العام التالي ٢٠٠٨م جرى توسيع نطاق التجربة إلى محافظة (الحُديدة) وشمل فيها عدد ١٠٠ مدرسة– (زينا، ٢٠١٠م)–. وإضافةً لهذا المشروع قدّم (البنك الدولي) عام ٢٠١٠م تمويلاً لدعم حالات الطوارئ الاجتماعية (مشروع شبكة تعزيز السلامة)، للمساهمة في الحدّ من الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية التي يحتاجها الفقراء والضعفاء في مناطق مُحدّدة، للإسهام في تحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمعات الفقيرة (البنك الدولي، ٢٠١٢م).

٥ المنهجية

في هذا الباب نقدّم وصفاً للمنهجية المُستخدمة لتنفيذ هذه الدراسة في اليمن، والتي اعتمدت على تجارب دراسات منهجية عالمية، وتكييفها لتعكس الحقائق الواقعية لإثراء تجارب البحث في اليمن.

ويحتوي القسم الأول أدوات البحث المستخدمة، ثم يشرح كيفية معالجة البيانات وتحليلها، قبل الانتقال إلى الجوانب المنهجيّة الأخرى، مثل تكوين الفريق، وحجم العينة، ومعايير اختيارها، وبناء القدرات، والاعتبارات الأخلاقية، وختاماً تقديم نظرة على بعضٍ من التحديات الرئيسية التي واجهتها هذه الدراسة.

٥.١ أهداف البحث، والمواضيع، والأسئلة

الأهداف الأساسيّة للبحث الميداني شملت:

- استطلاع الآراء، والخبرات، والتصورات من المُستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، وغيرهم من أفراد المُجتمع (غير المستفيدين)، من أجل ضمان الاستفادة منها بشكل أفضل في السياسات والبرامج.
- تعزيز التصورات، والخبرات لدى مُنفذي البرامج.
- تقديم نماذج عن أفضل التجارب عن كيفية إشراك المُستفيدين، والمجتمعات المحليّة في الرقابة بالرصد والتقييم لبرامج التحويلات النقدية.
- تطوير قدرات الباحثين المحليين، في مجال جمع البيانات النوعيّة، والمُشاركة، ومن ثمّ في التحليل.

فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي فإن هذه الدراسة الاستقصائية تسترشد بآراء وتصورات المستفيدين، حول التطوير المطلوب عن التحويلات النقدية بما يحقق العدالة الاجتماعية، وأن التخطيط لتطوير خدمات الصندوق لن يكون من فراغ، وذلك لمعالجة الإطار الهيكلي والإداري، فضلاً عن أبعاد السياسة الاقتصادية لهذه الخدمة الوطنية. ومثّلت هذه الآراء نقطة انطلاق هامة لفهم كل الطبيعة المتعددة لنقاط الخطر، والضعف، والقوة، الناتجة عن آثار البرنامج على المستوى المحلي، كما كشفت ميدانياً على وجه الخصوص عن تفاعل الفرد والأسرة والمجتمع مع العوامل التي من شأنها تحقيق العدلة الاجتماعية للمستفيدين، إضافة إلى كون ذلك جزء من نظرتنا للتغيير لضمان الحماية الاجتماعية للشباب، وإن لم يكونوا مستهدفين بشكلٍ مباشر من البرنامج كفئة ضعيفة مستقلة، مع مراعاة أهميتهم في التأثير المجتمعي، لذا فإننا بحاجة إلى معرفة متى، وكيف، نجني فوائد مجتمعية من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية على المدى القريب والبعيد أيضاً.

وقد صمّمت الدراسة أيضاً لاستكشاف عدد من الموضوعات الشاملة، التي تتكيف وتتناسب مع الحقائق والسياقات (أنظر الملحق ٢ مصفوفة العمل الميداني)، وتشمل نتائج هذه الدراسة واهتماماتها الجوانب التالية:-

١) الأثر الفردي، والنتائج الاجتماعية، والعاطفية، والسياسية، والخبرات.

٢) ديناميكيات داخل الأسرة والتغيير.

٣) ديناميكيات المجتمع، وعلاقته بالتماسك الاجتماعي، في ظل نظرات الإقصاء والتهميش وثقافة وصمة العار،

٤) توفير الخدمات عبر البرنامج و شركاؤه

وشملت أسئلة البحث مجموعات من التساؤلات عن وجهات النظر حول البرمجة حتى الآن، وعن إمكانيات البرمجة في المستقبل، ويعرض الإطار (١) أسئلة أكثر تفصيلاً، كما يمكن العثور على الأدوات المستخدمة في العمل الميداني في الملحق (٣).

١. الإطار ١: أسئلة البحث الرئيسية:

وجهات النظر حول البرمجة حتى الآن

- ما هي الآثار الإيجابية والسلبية لبرنامج التحويلات النقدية وفقاً للمُستفيدين / أفراد المجتمع؟
- ما هي التكاليف والمنافع الاجتماعية من المشاركة في برنامج التحويلات النقدية؟
- ما هي الآثار المقصودة / غير المقصودة لبرامج التحويلات النقدية؟
- ماهي آراءهم عن إجراءات الرقابة والمُساءلة؟
- ما علاقة الجنس، والعمر، والعرق، أو الطبقة الاجتماعية، أو القدرة، والمرض، بنتائج برامج التحويلات النقدية؟
- هل هناك مواقف مجحفة تجاه المُستفيدين من الموظفين أثناء تقديم الخدمات بناءً على أساس العرق، الجنس، المستوى الاجتماعي؟
- ما هو تأثير برنامج التحويلات النقدية على التماسك الاجتماعي على مُستوى المُجتمع المحلي؟

وجهات النظر حول البرمجة الممكنة في المُستقبل

- كيف يمكن إدراج التصورات، أو تجارب المُستفيدين والاستفادة من مقترحاتهم عن تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم برنامج التحويلات النقدية؟
- هل يمكن وضع هيكل للحوافز في مكانٍ ما، من أجل تحسين كفاءة تقديم خدمات التحويلات النقدية وتغيير السلوكيات السلبيّة المُحتملة؟

٥.٢ طرق وتقنيات جمع البيانات

استخدمت في اليمن العديد من الأساليب النوعية والتشاركية لجمع البيانات، ونقدمها بالتفصيل في المرفق (٣)، وشملت هذه الأساليب الأدوات التالية، حيث قدّم الفريق الميداني تعديلات وإضافات على أدوات البحث، كما هو موضح أدناه، استجابة لمتطلبات مُحدّدة، مع مراعاة أن الأساليب لم تقتصر ما سيرد أدناه فقط ، وتتلخص هذه الأساليب والطرق في النقاط التالية :-

- **حوارات مُعمّقة ومقابلات مع المبحوثين الرئيسيين:**

تمّ ذلك باستخدام أدلة شبه منظمة، وأجريت مع المستفيدين وغير المستفيدين (من الجنسين، وكذلك مع الشباب من الجنسين المُستفيدين وغير المستفيدين، كما شملت المقابلات المعمقة على المستوى المحلي منفذي البرامج، وممثلي الحكومة، وقادة المجتمع، وقادة الأنشطة المتاحة، أو مجموعات المجتمع المدني (الشباب [١٤]، والنساء، والفئات المُهمّشة).

وعلى المستوى الوطني شملت الأسئلة الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، والناشطين في مجال الحماية الاجتماعية. كما أجريت هذه المقابلات المُعمّقة والمُقابلات مع المُدلين الرئيسيين للمعلومات لأجل الحصول على وجهات نظر متنوعة، عن تنفيذ البرامج على الصعيدين الوطني، والمناطق والمجتمعات المحلية، وبحثت أيضاً آثار البرنامج على مستوى الأفراد، والأسرة والمُجتمع.

- **مناقشات مع المجموعات التركيز(حوارات بؤرية):**

تم دمج بعض الأدوات التشاركية التي تعتمد على أدلة شبه منظمة، وقد أجريت مناقشات مجموعة التركيز مع عدد من المجموعات في كل منطقة مُصنّفة حسب النوع، والجنس، والعمر (الشباب والكبار على وجه الخصوص)، وكذلك بالاشتراك مع المُستفيدين وغير المستفيدين من برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، (وكانت القضايا الأساسية لاستكشاف نقاط الضعف الرئيسية، واستراتيجيات المواجهة، وتصورات

[١٤] تعرّف الأمم المتحدة فئة الشباب أنهم ما بين١٥– ٢٥سنة، وفي اليمن يعرّف الشباب أنهم ما بين ١٥–٣٠ سنة، ولهذا اعتمدت الدراسة التعريف اليمني للشباب.

الناس الخاصة بالبرنامج، ليجري تنفيذها، وآثارها الإيجابية والسلبية، وكذلك التحديات، وتحقيق المُساءلة، وبرامج التطوير والتحسين، والاتصالات، والمشاركة المجتمعية، والتوصيات الكفيلة بتحقيق استدامة البرنامج مستقبلياً وفي كلّ الاتجاهات).

- **دراسات حالة:**

تمّ الاسترشاد بدليل المُقابلات المُعمّقة والمقابلات مع المبحوثين الرئيسيين، وقد أجريت دراسات حالة مع المُستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، والذين تم تحديدهم وفقاً لخصائص مُعيّنة (ضعف خاص ذكر/أنثى، البالغ/الشباب)، استكشاف القدرات داخل الأسرة.

وباستخدام موضوع رئيسي ودليل للمواضيع، زار أعضاء فريق البحث الأفراد وأسرهم في مُناسبات مُختلفة، وأوقاتٍ مُختلفة من اليوم، وعقدت المناقشات، وتثليث النتائج مع أعضاء مختلفة من الأقران، والأسرة / الأسرة والأصدقاء.

- **الملاحظة المقننة:**

تم الاسترشاد بدليل المقابلات المُعمّقة والمقابلات مع المُبحوثين الرئيسيين، وتم تحديد المواقف والأحداث التي وفّرت وجهات نظر مثيرة للاهتمام حول التفاعلات بين منفذي البرامج، ومقدمي الخدمات، والمستفيدين، وبادر فريق البحث بمتابعة القضايا الرئيسية، وقضاء وقت لمُراقبة ومُلاحظة التفاعلات والسُلوكيات، وكذلك الاتصال غير اللفظي، ومُستويات الوعي والثقة، على سبيل المثال (خلال برنامج التسجيل، وتسليم التحويلات النقدية، وخدمات الوصول، والروتين اليومي لاستراتيجيات المُواجهة من قبل فئات مُحدّدة، المُوظفين وقت العمل، وغير ذلك).

- **تاريخ الحياة:**

استخدام منهج السرد التاريخي، أو قصة الحياة، وبأسلوب الحوارات المُعمقة، مع التركيز إما على موضوع مُحدّد أو فترة أو تجاربهم الحياتية ككل، ويمتاز هذا الأسلوب بتقديم معلومات مُفصّلة عن التغيرات التي تحدث مع مرور الوقت، إضافة للتحديات ونقاط الضعف التي تواجهها، وكذلك استراتيجيات المواجهة، وعن كيفية وصل التحويل النقدي، وأثره في حياتهم، وخططهم المستقبلية على المدى القصير والطويل (أنظر الملحق ٤ للإطلاع على أمثلة من تجارب تاريخ الحياة).

معالجة البيانات وتحليلها

سُجّلت جميع المقابلات بموافقة المُستجوبين، إلا في حالات قليلة جداً، وحينما لم توافق بعض العائلات على تسجيل المناقشات (مجموعة التركيز، وقصص الحياة، والمُقابلات المُعمّقة) أخذ الباحثون بالملاحظات التفصيلية، بما فيها غير اللفظية، كالإشارات والتعابير والإيماءات الصادرة خلال المقابلات، والاجتماعات الأخرى.

كتبت جميع المقابلات بالعربية، وترجمت ملخصاتها بالإنجليزية، وكل يوم بعد جمع البيانات يعقد فريق البحث بالتنسيق مع الباحث الرئيسي اجتماعات تحليلية، لاستخلاص المعلومات التفصّيلية، لتحديد المواضيع الرئيسية، والمواضيع الفرعية، للتتبّع والتحليل بعمق، وأعدّ أعضاء فريق البحث مُلخصات لكل جلسة، بما فيها الموضوعات التي تم تحديدها، ودعم البيانات اللفظية، وكذلك تمت ترجمة الملخصات جميع الموضوعات المحدّدة، والمواضيع الفرعيّة، نظمت لتحليلها ورشة عمل للتحليل الداخلي على المستوى الوطني بين فريق البحث المحلي، و كذا ورشة عمل عقدت خارج البلاد (في الأردن)، بالتنسيق مع (معهد ما وراء البحار للتنمية)، الذين قدّموا الدعم للفريق في جميع مراحل البحث، وقد خصّص موجزٌ تفصيلي للمجالات التخصّصية المختلفة، والنتائج (بحسب القطاع، الفئة الاجتماعية، المكان، الجنس، الفئة العمرية،..وغيرها) خلال استخلاص المعلومات في (الأردن) وشكّلت أساساً لكتابة التقرير.

٥.٣ التشاور المسبق مع عينات من المبحوثين عن مواضيع تركيز الدراسة

قبل الشروع في العنصر الرئيس لهذا البحث، وبغية الحصول على معرفة سياقية أساسيّة من القضايا والمحاور الرئيسية التي ينبغي استكشافها في البحث على النحو المحدد من قبل المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، قام فريق البحث اليمني بإجراء حوارٍ تشاوريٍ قصيرٍ، حول مطالب المستفيدين وغير المستفيدين حول الاسئلة التي يجب التركيز عليها في الدراسة ، وأجري هذا التشاور التجريبي في منطقة (معين) في العاصمة (صنعاء)، وهو موقع حضري، الأمر الذي سيكون له بعض أوجه التشابه مع المواقع الحضرية التي اختيرت كمكون

رئيس للبحث، هذا التمرين ساعد الفريق ليصبح أكثر دراية، واستعداداً للعمل الميداني الفعلي. أجريت مقابلات مع المستفيدين من البرنامج، ومع المتحدثين الرئيسيين بالمعلومات، أجريت باستخدام الأدوات التشاركية الشبيهة بتلك المذكورة سلفاً، وتم الحصول على النتائج من المجموعات التشاورية في تقريرٍ قصير، واستخدم لتكييف أدوات البحث التي وضعها فريق دولي. وحينما تمّ الانتهاء من البحث الرئيسي، لوحظ أن ثمّة ارتباطٌ، وتحالفٌ وثيقٌ بين نتائج البحث الرئيسي مع النتائج التي استخلصت من مجموعات التشاور، مع الإشارة إلى القضايا التي تواجه المُستفيدين من البرنامج، تشبه تلك التي تجري في التجمعات الحضرية في مختلف أنحاء البلاد.

٥.٤ تكوين فريق البحث

نظرا لطبيعة ونوعية المشاركة في البحوث وسياق مجالات البحث، عكس هيكل الفريق توازن واضح من المعرفة والمهارات والخبرات في مجال التقييم النوعي والمشاركة، بحيث تألف الفريق من المحققين الرئيسيين وأربعة باحثين نوعيين (رجلان وامرأتين) على دراية باللهجات المحلية في منطقة البحث (اللهجة في الحديدة "التهامية"، واللهجة في تعز "الحُجرية")، وقد جرى العمل من قبل فريقين فرعيين، وقد عكس ذلك التوازن الجنس والثقافة، هناك فريق من عضوتين من الإناث، لعقد اجتماعات ومقابلات مع النساء، وفريق من عضوين من الذكور لإجراء مقابلات مع الرجال، وذلك لمعايير ثقافية. وكان فريق البحث متأكداً من حدوث التحيّز المحتمل، إذا أشرك المسؤولين عن البرنامج في اختيار الناس الذين ستتم مقابلتهم، وبالتالي تم توظيف مُنسقين محليين في كل موقع (واحد من الذكور، وواحدة من الأناث) للمساعدة في تسهيل الاجتماعات والدخول إلى مواقع البحث. أيضاً ساعد هؤلاء المنسقون رئيس الفريق في إجراء بعض الملاحظات، (التقاط الصور والفيديو لأغراض وثائقية والاتصالات)، وكان دور المنسقين المحليين أيضاً حاسماً في شرح الغرض من المهمة إلى الناس الذين حضروا الاجتماعات، وتشجيعهم على إجراء مقابلات مع الباحثين، والتأكيد على أن الفريق لا يعملون في البرنامج، وذلك لإزالة أي احتمالاتٍ قد تؤثر على تلقائية الإجابات والتفاعل.

٥.٥ حجم العينة وطبيعة المشاركين

يُبيّن الجدول ٢ أساليب جمع البيانات المختلفة، المطبقة في مواقع البحث، المنسّقين المحليين، ومنفذي البرامج، وكذلك المبحوثين الرئيسيين الآخرين، ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن طرق البحث، وحجم العينة وخصائص المشاركين في الملحق ٢.

٢. الجدول ٢: خطة جمع البيانات

طريقة البحث	عدد أدوات البحث التي طبقت في كل موقع
الفقر وطرق التصدي له ورسم الخرائط المؤسسية والاستراتيجيات	٢ تمارين (١ في كل موقع)، ١ مع ١٠ من الرجال و ١ مع ١٢ امرأة يمثلون مجموعات مختلفة كالتالي: ١١ من البالغين، و١١ شباب / المستفيدين ٩ و١٣ غير المستفيدين.
مناقشات مجموعة التركيز، المجموع ٨ – ٤ في كل موقع	مجموع ٦٥ مشاركاً، ٣٣ رجلاً، ٣٢ امرأة ٣٦ في الحديدة، و ٢٩ في تعز ٣٦ المستفيدين الكبار، والرجال ١٨ و ١٨ امرأة ٢٩ غير المستفيدين، ١٥ رجلا و ١٤ امرأة شابة الشباب
المقابلات مع المدلين الرئسيين على مستوى المجتمع المحلي المجموع ٨ – ٤ في كل مديرية	٢ قادة مجتمع، ٢ منفذين، ٥ قادة الشباب من الجماعات أو المنظمات غير الحكومية ٢ إناث، و٣ ذكور ،٢ يعملون مع الفئات المهمشة
المقابلات المعمقة مجموع ١٤ – ٧ في كل موقع	٨ مع النساء، ٦ مع الرجل / ٨ مع الشباب، ٦ مع الكبار ٥ من غير المستفيدين، ٩ مع المستفيدين من الأفراد أو الأسر المستفيدة، كالتالي: المستفيدين الشباب ٢ ذكر و ٣ البالغين الذكور غير المستفيدين، ١ المستفيد الذكور البالغين، ٢ المستفيدات الكبار، الإناث المستفيدين الشباب ٤، ١ البالغات غير المستفيد، ١ الشابات غير المستفيد
قصة الحياة المجموع ٩ (٥)، في موقع واحد، و (٤) في الموقع الآخر	٨ للمستفيدين، ١ غير المستفيد / ٤ ذكر و ٥ إناث / ٤ أشخاص بالغين، ٥ الشباب

دراسات الحالة المجموع ٢ ، ١ لكل موقع	١ ذكر غير مستفيد ، ١ أنثى مستفيدة
المقابلة مع المتحدثين الرئيسيين بالمعلومات على المستوى الوطني مجموع ٨	الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين عن البرنامج

لربما كان كافياً إجراء مقابلات مع العدد أعلاه، ومع مجموعة من أفراد العينة، للحصول على معلومات مُتعمّقة الا انه تم جمع ابيانات من اكثر من مصدر (التثليث) باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات المختلفة والأساليب، بما في ذلك المشاركة، واعتبار ذلك العدد والنطاق كفاية من المشاركين ، على عكس البيانات الكمّية التي تستدعي الكثير من الردود، لتوفير الاستنتاجات ذات الدلالات الاحصائية، إضافةً إلى البيانات النوعيّة، وبمُجرّد أن يبدأ البحث بكشف أنواع مماثلة من الردود، أو حينما يبدو أن أوجه الاختلاف مكتملة، فإن البحث يكون قد استطاع أن يفِ بالغرض المراد منه، وعليه فإن الأرقام أعلاه كافية لالتقاط مدى الخبرات والتصورات من البرنامج في هذه المواقع.

٥.٦ بناء القدرات

بالإضافة إلى توفير المبادئ التوجيهية قبل وضع مواد البحث، تكفّل (معهد ما وراء البحار للتنمية) بناء القدرات من خلال قنوات مختلفة، على النحو المفصّل أدناه، إضافة إلى الدعم من قبل (عضو في فريق دولي)، وعلى رأس العمل لبناء قدرات فريق البحث عبر الباحث الرئيس.

- شارك الباحث الرئيس في تدريب المدرّبين في ورشة عمل إقليمية في (نيروبي) عاصمة كينيا، حيث تم بناء القدرات من حيث المنهجيات التي سيتم استخدامها، بما في ذلك جمع البيانات النوعيّة والمشاركة، والتحليل والكتابة، كما تمّ تطوير المهارات لإعداد مُخرجات أنواع مختلفة من الجماهير، وكذلك على كيفية وضع استراتيجية الاتصالات، وكان هناك أيضاً فرصٌ لتبادل الخبرات مع المُحققين الرئيسيين من دول أخرى، وكذلك مع أعضاء الفريق الدولي.
- تعزيز التفاعل بين أعضاء الفريق الوطني من خلال ورشة عمل تدريبية لمدة خمسة أيام في اليمن، لبناء قدراتهم في التنفيذ النوعي والتشاركي في جمع البيانات وتحليلها.
- خضعت الأدوات للتجربة في صنعاء قبل البدء في جمع البيانات.
- تم إجراء اجتماعات للاستعراض اليومي، أثناء العمل الميداني لمناقشة القضايا الرئيسية بناء على الدروس المُستفادة لتعزيز القدرة على جمع بيانات المهام التالية.
- تم إجراء ورشة عمل للتحليل الأولي في صنعاء بعد جمع البيانات، وذلك لتعزيز تحليل القضايا الرئيسية وضمان الوثائق المناسبة من المواد، وجمع البيانات المطلوبة لعملية التحليل التالي.
- تم إجراء ورشة عمل في (الأردن) لاستخلاص المعلومات، وتحليلها، بالتعاون مع (معهد ما وراء البحار للتنمية الدولية) وذلك لتعزيز التنسيق والفهم المشترك للنتائج، والنهج المتجانس للتحليل بين الفريق المحلي، وفريق الخبراء الدوليين، ولإعداد تقرير عن متابعة عملية كتابة التقارير.

٥.٧ الاعتبارات الأخلاقية

نظرا للطبيعة الحسّاسة للبحث، وتركيزه على الفئات، وخصوصاً الجماعات الضعيفة والمهمشة، فقد بذلت جهودٌ لضمان أن يكون المشاركين على علمٍ تام بالمخاطر، والفوائد التي تنطوي عليها المشاركة في الدراسة، وكذلك الالتزام بالسريّة وعدم الكشف عن الهوية، وقد التقطت الموافقة شفهياً، وسجلت، وأبلغ جميع المشاركين في الدراسة بأهداف الدراسة، والقضايا، والأسئلة التي ستتم تغطيتها خلال المقابلة، أو المناقشة.

وقد كان للمشاركين حق رفض المشاركة، كما كان لهم خيار الانسحاب في أي وقت خلال المقابلة، كما تمّ تحديد المساحة الآمنة، والوقت

المناسب للمقابلة لضمان السرّية، وأقل قدرٍ من الإرباك لحياة المُشاركين، فضلاً عن ذلك فقد وضعت الاقتباسات والآراء المجهولة في التقرير.

٥.٨ التحديات والقيود

التحديد الجغرافي للدراسة كان مُهماً لأن الدراسة أجريت في موقعين فقط، ما يعني أنه لا يمكن تعميم النتائج على كل الجمهورية، عدا عن ذلك فإن الدراسة أجريت فقط في مواقع حضرية وشبه حضرية، حيث التركيز الأكثر للمُستفيدين، لذلك فلا يُمكن تعميم النتائج خارج إطار المنطقتين، الا ان طبيعة المواقع شبه الحضرية في منطقة (زبيد) بمحافظة الحُديدة، جعل الدراسة شاملة للعديد من القضايا ذات العلاقة بالريف اليمي فيما يخص طرق عما صندوق الرعاية في ارياف اليمن.

و رغم حجم المعلومات الناتج عن الطرق التشاركية للتقييم الا ان طاق الدراسة يضل محدودا لعدم شموله نطاق اوسع يعطي وضوحا حول بعض القضايا الاكثر شيوعاً في أجزاء مُعينة من البلاد، مثل الأشخاص النازحين في المحافظات الشمالية والجنوبية، واللاجئين، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، عائلات ضحايا الأزمة السياسية الأخيرة، ونحوهم.

أجريت الدراسة خلال فترة توزيع بعض البرامج الإنسانية، بما في ذلك من قبل منظمات غير حكومية، ما يعني أن كثيراً من الناس يريدون المشاركة في المقابلات، مُعتقدين أن أعضاء الفريق ربما يكونون من موظفي الصندوق، أو من المنظمات غير الحكومية، وبإمكانهم تسجيل أنفسهم كحالات جديدة، أما المُنسقين المحليين، ورئيس فريق البحث فكانوا حاسمين في شرح الغرض من المّهمة، لكن هذه التحديات التي لازمت التخطيط اليومي، إضافةً إلى ذلك، كان هناك تصور خاطئ عن مُصطلح 'الباحث' في المجتمعات التي تمت زيارتها، لذا تمّ استخدام المنسقين المجتمعيين لتجنب الالتباس، كما استخدم فريق الدراسة مُصطلح "دراسة أكاديمية"، وذلك لتقليل فرص المشاركين فى البحث من تغيير إجاباتهم، التي قد يقولونها بناءً على احتمالاتٍ شخصية منهم أنه سيتم تسجيلهم في البرنامج.

على الرغم من أن فريق الدراسة استخدام نهجاً مختلفاً لتحديد الأشخاص لإجراء مقابلات معهم، والتأكد من عدم وجود تحيّز بما في ذلك مُساعدة للصندوق في هذه العملية، جرى تنظيم دورات، واستغرق الوصول إلى الأشخاص المناسبين وقتاً طويلاً جداً، وهناك من رأى أنّ مصطلح "المستفيدين" مُضلّل لحدٍّ ما "مربك"، ففي كثير من الحالات، لم يكن الأفراد المُستفيدين الموصى بهم للمقابلات المُعمّقة، ومناقشات مجموعة التركيز، أعضاءً في برنامج التحويلات النقدية، ولم يستفيدوا بشكلٍ مباشر، بل كانوا أعضاء الأسرة الموسعة لصاحب البطاقة الرئيسي (بطاقة الصندوق).

وفي حالات أخرى –لا سيما في زبيد–، تمّ تعريف البعض على أنهم من المُستفيدين الحقيقيين، على الرغم من أن أسماؤهم قد أدرجت على القائمة التالية لمسح العام ٢٠٠٨م، لكنها تلقت التحويل لمرّة واحدة فقط في ذلك الوقت، ومن ثم لا شيء، وبالمقابل تم إدخال بعض الأفراد المُستفيدين، ولكن في وقتٍ لاحق أدرك الفريق أنها سُجّلت مع برنامج مُنظمة دوليّة غير حكومية مُحدّدة، ويعتقدون أنه قد تم إدراجهم في الصندوق، وهذا مثالٌ على الخلط القائم في سياسة الصندوق وخدماته.

وأشار معظم المشاركين وموظفي الصندوق الذين شاركوا في الدراسة أنهم كانوا سعداء، لأنهم لأول مرّة يشاركون في دراسة مُتعمّقة، ومع ذلك، فإن توقعات الناس لنتائج الدراسة تباينت من مجموعة إلى أخرى، استناداً إلى تأثير الأزمة السياسية الأخيرة في حياتهم، ويتوقع المتطرفون –خصوصاً في تعز– أن الصندوق سيتغيّر بسرعة بعد نشر الدراسة، بينما قال آخرون أنهم متأكدون أنها لن تغيّر شيئاً في المستقبل القريب.

٦ وصف العينة ومواقع الدراسة

جاء اختيار مواقع البحث في اليمن نتيجة لعملية متعددة المراحل، فأولاً، نظراً لتصميم الدراسة الشاملة كون البحث جزء من دراسة عالمية، كان هناك قرار لاختيار المواقع الحضرية أو شبه الحضرية في اليمن، والمواقع المختارة في معظم بلدان الدراسات الأخرى كانت الريفية، ومزيج متوازن من المواقع كان مرغوباً فيه، وقد تمّ وضع لمحة عن الفقر في المحافظات اليمنية لإتاحة اختيار موقع الدراسة (المرفق١)، استنادا إلى المعلومات التي تضمنها هذا الملف، اختارت (دفيد)، و(معهد ما وراء البحار) قراراً مُشتركاً لتحديد مُحافظتي (الحديدة وتعز)، نظراً لارتفاع مستويات الفقر العالية، وكثافة السكان، وكثرة المُستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية.

وعلى الرغم من كون المُحافظتين مما كان يعرف سابقاً قبل الوحدة (الشطر الشمالي)، إلا أن اختيارهما جاء لكونهما تمتلكان خصائص متعددة مُشتركة مع المُحافظات الجنوبية، بما في ذلك التحديات التي تواجه أداء الصندوق، ثمّ لأنهما كانا أكثر أماناً من محافظات الجنوب نظراً لمرحلة تنفيذ الدراسة التي تزامنت مع التدهور الأمني خصوصاً في الجنوب، وبالتالي كانت نسبة سلامة فريق البحث فيهما أفضل وأكبر أماناً لتنفيذ الدراسة.

٦.١ وصف مواقع الدراسة

أجريت هذه الدراسة في منطقتين مختلفتين من المحافظات الغربية في اليمن، (مديرية القاهرة) بمدينة (تعز)، ومديرية (زبيد) في محافظة (الحُديدة). وفي كلتا المحافظتين توجد نسبة مهمّة من الفقر؛ وعلى وجه الخصوص، هناك ارتفاعٌ لمعدّل حجم الفقراء في المناطق الريفية في كل محافظة مقارنةً بحجم السكان، فمثلاً ثلث فقراء الريف اليمني يعيشون في ثلاث مُحافظات هي: حَجّة، تعز، الحُديدة (البنك الدولي، ٢٠٠٧م). وبهدف تنفيذ الدراسة، فقد تم اختيار المنطقتين في تعز والحديدة، نظراً لتنوعهما بين الحضر ، وشبه الحضرية، وسيسمح هذا التنوع باستكشاف نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت جراء الأزمة الاقتصادية والصراع السياسي، وما نتج عنه من انعدامٍ للأمن الغذائي، البطالة، ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، إضافة إلى إمكانية التعرف إلى أي مدى ساعد صندوق الرعاية الاجتماعية في التخفيف من آثار هذه الأوضاع.

مديرية زبيد، محافظة الحُديدة

الشكل ٤: محافظة الحُديدة

تقع محافظة الحُديدة في الجهة الغربية للجمهورية اليمنية، عاصمتها مدينة (الحُديدة)(١٥)، وهي تعتبر الميناء الثاني للبلاد بعد عدن، وتمتد الحديدة على الساحل الغربي للجمهورية ضمن الامتداد الجغرافي لسهول تهامة المتاخمة لسواحل البحر الأحمر، وتتميّز بمعدل النمو السكاني المرتفع الذي بلغ ٣.٢٥٪ سنوياً، وصل عدد سكان المحافظة إلى ٢.٦٦٢.٢٨٩ نسمة وفقاً لإحصاءات ٢٠١٢م [١٥] وبحسب إحصاءات المسح للعامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م فقد ارتفعت نسبة الفقر في المحافظة لتصل ٣١.٧٢٪، تتوزع على الريف بنسبة ٣٦.٤٣٪، والمناطق الحضرية ٢١.٥٨٪ فقط. والحديدة.. واحدة من المحافظات التي استهدفها الصندوق عام ١٩٩٦م، وتبلغ نسبة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية نسبة١٠٪ من إجمالي نسبة المستفيدين على مستوى الجمهورية بعدد يصل إلى ١٠١.٧٢٦ حالة، ما يجعلها المحافظة رقم ثلاثة من حيث نسبة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية[١٦].

و(زبيد) هي واحدة من ٢٦ مديرية بـ(الحُديدة)، وهي من أكبر المراكز الحضرية خارج مدينة (الحديدة)، وتم اختيارها كموقع لأبحاثنا بالتشاور مع مكتب الصندوق (فرع الحديدة)، على أساس مستوى الفقر والتهميش، ولأن فيها نسبة كبيرة لحدٍ ما من المستفيدين.

وتشتهر الحديدة "بالأسواق الشعبية"، لذا فإن مختلف الناس يأتون إليها من العديد من المناطق والمُحافظات لشراء وبيع السلع المتنوعة، لذا فإن غالبية سبل العيش في المناطق الحضرية بـ(زبيد) تعتمد على الأجور اليومية كأعمال البناء، والزراعة، والتجارة في الأسواق المحلية؛ إضافة لعددٍ قليل يمارسون الصيد في البحر، وأقلّ منهم موظفون حكوميون.

كغيرها من مناطق (تهامة) تواجه (زبيد) ارتفاع درجات الحرارة على مدار السنة، بسبب موقعها في سهول الوديان الخصبة، مما يمكنها من الإنتاج الزراعي بشكلٍ واسع ومتنوع من المحاصيل، كالفلفل، والطماطم، والمانجو، والليمون، والموز، والبابايا، والذرة، والقطن، والسمسم، والفول، و البطيخ، إضافة إلى انتشار تربية الحيوانات، التي تعتبر هي أيضاً من أهمّ الأنشطة الاقتصادية، ومنها تربية الأبقار، والماعز، والأغنام، والإبل، على نطاق واسع، اعتماداً للخصوبة التي تتمتع بها زبيد برغم كونها (حضرية)، ورغم أن غالبية المناطق المحيطة بها، مناطق ريفية.

يبلغ عدد سكان زبيد ١٩٧.٥٥٠ نسمة، وفقاً لإحصاء عام ٢٠١٢م [١٧]، وفيها أكبر عددٍ من مستفيدي الصندوق على مستوى المحافظة، إذ يبلغ عدد المستفيدين منها ١٠.٣٨١ حالة، ما يعكس ارتفاع حالات الفقر فيها [١٨].

يلاحظ أن منطقة (زبيد) متنوعة التراث، ربما بسبب موقعها الجغرافي الساحلي، فقد تعرضت على مرّ الأزمان للتأثير الأفريقي، ربما من خلال التجارة، والهجرة، لذا لوحظ أن فيها نسبة من الأقليات العرقية السوداء، الذين ربما انتقلوا إليها بالهجرة القديمة من أفريقيا، ويطلق على هؤلاء مصطلح "الأخدام"، ويواجهون الإقصاء الاجتماعي، والتهميش.

تمتاز (زبيد) بالفن المعماري، وتخطيطها الحضري، وذلك جعلها من المواقع الأثرية والتاريخية، وهي معترف بها لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، ولعبت أيضاً دوراً مهماً في العالم العربي والاسلامي لقرون عديدة بسبب أهميتها التاريخية كعاصمةٍ لإحدى الدول الإسلامية[١٩].

لذا فإنها تتمتّع بسبب قيمتها التاريخية بإمكانات اقتصادية، ومقومات سياحية، لكن الظروف الأمنية المزمنة، واستمرار الأزمات السياسية في اليمن انعكست سلباً على مستوى الحركة السياحية، بل إن ذلك أثر على بقاءها ضمن قائمة التراث العالمي، بسبب ارتفاع أسعار المواد المطلوبة لترميمها، ولم يعد مجدياً لعمال البناء تأمين سبل معيشتهم، ناهيك عن التدهور الملحوظ للمباني، لذلك يعيش الناس في زبيد ظروفاً غير مستقرة، وتوسعت دائرة الفقر، حتى أن أكثر السكان يقيمون في منازل مؤقتة.

يضمّ مركز مدينة (زبيد) مستشفى عام للمديرية، ومركزين فقط للصحة الإنجابية العامة، إضافة إلى عشر عيادات خاصّة، وعدد من الصيدليات التجارية، وعموماً هناك رداءة في نوعية الخدمات العامة، والأدوية في المرافق الصحية العامة غير كافية، مع عدم القدرة على تحمّل نفقات المرافق الخاصّة نتيجة الأزمات الاقتصادية، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، ويعتبر الإسهال وسوء التغذية والملاريا وحمى الضنك أكثر المشاكل الصحية شيوعاً وانتشاراً فيها.

---

[١٥] تم التقدير من قبل فريق البحث وفقاً لتعداد ٢٠٠٤ واستخدام معدل النمو السنوي للمديرية ٤.٢%

[١٦] www.cso-yemen.org/publication/household٢٠٠٦/group٤.x

[١٧] تم التقدير من قبل فريق البحث وفقاً لتعداد ٢٠٠٤ واستخدام معدل النمو السنوي للمديرية ٣.٠٣%.

[١٨] سجلات مكتب صندوق الرعاية الاجتماعية بزبيد

[١٩] http://whc.unesco.org/en/list/٦١١/

وبينما يتمتّع الناس المقيمون بوسط المدينة بخدمات المياه المنقولة بالأنابيب، وبالصرف الصحي، فإن الفقراء الذين يعيشون على حواف وتخوم المدينة لا يحصلون على أياً من هذه الخدمات، إلا أنه يمكن القول بأن الجميع مستفيدون من خدمة الكهرباء، بمن فيهم الفقراء برغم كلفتها المرتفعة. يوجد في زبيد عدد ٨٧ مدرسة ، منها سبع فقط للأولاد ، وثمان للبنات ، و٧٢ مختلطة، تقع منها ١٢ في المركز الحضري، ويبلغ عدد الطلاب الدارسين بجميع مراحل التعليم في زبيد ٣٩.٥١٨ طالب وطالبة، ٥٩٪ منهم ذكور، و٤١٪ إناث، غالبيتهم من طلاب المرحلة الابتدائية بنسبة تصل إلى ٩١٪ ربما بسبب إلزامية التعليم في اليمن، ويصل معدل التحاق البنين بالتعليم الابتدائي ٥٨٪ ، فيما تصل نسبة الفتيات ٤٢٪.

ومن بين البرامج الاجتماعية المختلفة المنفذّة في (الحديدة)، ومنها (زبيد)، والتي تمولها (دفيد) برنامج مشترك للمنظمات غير الحكومية الدولية الإنسانية، والذي ينفّذ عبر منظمات (أوكسفام)، (كير)، (أدرا)، (هيئة الإغاثة الإسلامية)، (منظمة إنقاذ الطفولة) من خلال حزمة برامج لدعم مكافحة انعدام الأمن الغذائي. هناك القليل من المنظمات غير الحكومية تُدرِج انعدام الأمن الغذائي دون قيد أو شرط –حيث يجري استهداف المُستفيدين وتسليمهم التحويلات من الصندوق عبر مكاتب البريد–، إضافة إلى إنعاش سبل كسب الرزق، مع خطط لإدخال السلع الأساسية بالقسائم. وتعمل (أوكسفام) على وجه الخصوص، في تسع مناطق منها (زبيد)، وذلك باستخدام نفس قوائم مستفيدي الصندوق [٢٠]، وإلى جانبها تقدّم (هيئة الإغاثة الإسلامية) مساعدات غذائية للفقراء.

مديرية القاهرة – محافظة تعز

الشكل ٥- خارطة محافظة تعز

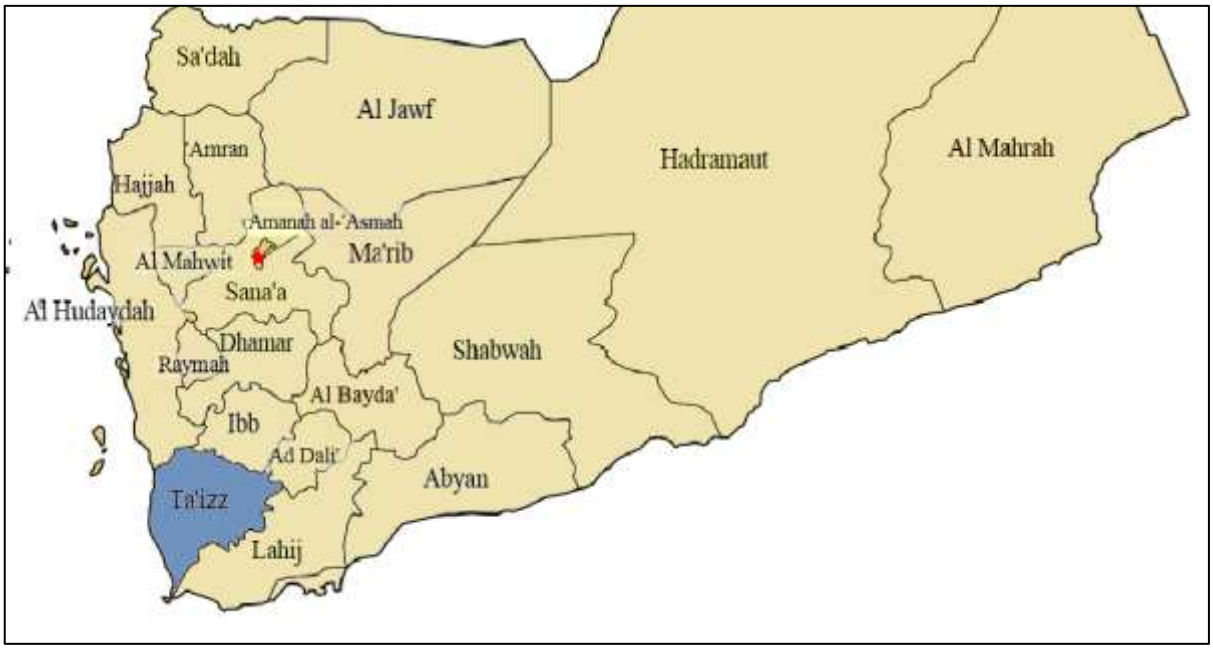

تعز هي محافظة كبيرة، يقدر عدد سكانها بـ٢،٩٠٩،٣٣٥ نسمة وفقاً لإحصاءات ٢٠١٢م [٢١]، وينقسم مواطنو تعز إلى مجموعتين رئيسيتين من حيث الاهتمام الاقتصادي، الأولى تسكن المناطق الجبلية، ويعتمدون على زراعة القات الذي يمثّل بالنسبة لهم المصدر الرئيسي للدخل، والأخرى يسكنون السهول الساحلية على بالقرب من شواطئ البحر الأحمر، ويزرعون الخضروات، والذرة، والدخن، والفواكه، ويعتمدون بشكلٍ أساسي على الزراعة وممارسة صيد الأسماك. مدينة تعز ، هي عاصمة المحافظة، ويبلغ عدد سكانها

[٢٠] بدأت (أوكسفام) بتوزيع المساعدات في ٨ مديريات أخريات، وستباشر التوزيع في زبيد قريباً، وبدأت (منظمة الإغاثة الإسلامية) توزع الغذاء لعدد ٥٩،٠٠٠ مستفيد في الحديدة، تستأثر زبيد منهم بـ٦٠٠٠ أسرة، ونصف الفئات المُستهدفة هي من الكشف القديم لصندوق الرعاية، والنصف الآخر من الكشف الجديد للصندوق أيضاً.

[٢١] التقدير من قبل فريق البحث وفقاً لتعداد ٢٠٠٤ واستخدام معدل النمو السنوي لتعز ٢.٤٧%.

حوالي ٥٦٧،٦٥٠ نسمة [٢٢]، ما يجعلها ثالث أكبر مدينة في اليمن بعد العاصمة صنعاء وعدن، وتقع تعز على ارتفاع يقدّر بحوالي ١،٤٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر.

وتستأثر محافظة تعز بالنصيب الأكبر من حيث عدد المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية بعدد يصل إلى ١٤٣،٤٦٠ حالة [٢٣]، بنسبةٍ تصل إلى ١٤.١% من إجمالي المستفيدين على مستوى الجمهورية، وربما يعكس ذلك جزئياً وجود فرق كبير لنسبة الفقر في المحافظة مقارنةً بمحافظات أخرى، وفقا لمسح ميزانية عامي ٢٠٠٥م– ٢٠٠٦م، وتبلغ نسبة انتشار الفقر في تعز ٣٧.٨٪، تتوزع على ٢٣.٦٦٪ في المناطق الحضرية، فيما تصل في المناطق الريفية نسبة ٤١،٥١٪.

تمتاز تعز بطبيعتها بمستوى حضري أكبر، نتيجة القرب من عدن، وزيادة المعرفة، وتميزها في التاريخ المعاصر كمركز للثقافة والتعليم، فسكانها يتميزون بارتفاع مستويات التعليم والوعي السياسي عن سكان محافظات أخرى، لذا فهي تمثّل أحد أهم معاقل الحركة الاجتماعية والحراك السياسي الذي أدى لثورة ٢٠١١م، وقد لوحظ حضور شباب تعز بشكلٍ مؤثر في حركة الاحتجاجات والمظاهرات، التي تطورت أحياناً لمواجهات عنف.

وهناك من يربط مشاركة شباب تعز بنشاط في هذه الاحتجاجات، بارتفاع منسوب الوعي بالتزامن مع ارتفاع حالة البطالة والفقر بينهم، خصوصاً وأن كثيرين منهم يقطنون مساكن بالإيجار، ومتأثرين بحركة ارتفاعات الأسعار وانعدام فرص العمل ومصادر الدخل، الأمر الذي يزيد من صعوبة الحياة . في (تعز) يوجد نشاطٌ مجتمعيٌ بوجود كثير من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، فعلى سبيل المثال حتى المجموعات المهمشة كالأخدام والمعوقين لهم في تعز أصوات قوية بسبب هامش الوعي هناك، ومن خلال المنظمات غير الحكومية الناشطة التي تعمل على تحسين أوضاعهم. المرأة في تعز هي أيضاً أكثر نشاطاً في المجتمع، وأكثر ارتياداً للمدرسة والجامعة وللعمل خارج المنزل (في الجزء المتعلق بأوجه الضعف أوردنا المشاكل، والمضايقات والتحرشات التي تواجهها النساء في تعز بسبب الخروج من المنزل).

ولأهميتها تستهدف تعز من قبل العديد من البرامج الاجتماعية، ومعظمها يستهدف سكان المدينة، ومن هذه البرامج برنامج ينفذه صندوق الرعاية الاجتماعية بدعمٍ من الاتحاد الأوروبي يقوم بتمويل برنامج تحويلات نقدية مشروطة، تهدف إلى توفير الدعم للفقراء الأكثر تضرراً من ارتفاع الأسعار. بحيث تستهدف انتظام الأطفال في المدارس الابتدائية ومنع تسربهم منها، وتسعى من خلال الاستهداف والتنفيذ عبر الصندوق للوصول إلى ٨٠٠٠ أسرة، ويُتوقع أن تصل إلى ٣٠،٠٠٠ أسرة، ومن المقرر أن تنتهي في مارس ٢٠١٣م.

وتدعم (دفيد) برنامج الأمن الغذائي في حالات الطوارئ، على شكل تحويلات نقدية غير مشروطة، وقسائم السلع الأساسية، تنفذها عبرها مؤسسة (إنقاذ الطفل)، إضافة إلى ذلك هناك مجموعة شركات هايل سعيد (قطاع خاص) تُقدّم التحويلات الاجتماعية للفقراء خلال شهر رمضان، بل وتساعد هذه المجموعة أيضاً في دعم فرع صندوق الرعاية بتعز بثلاثة مليارات ريال سنوياً [٢٤]. إضافة إلى ذلك أيضاً يتم تنفيذ العديد من التدخلات لبناء القدرات من (ديا) –منظمة فرنسية تعمل في تعز–، بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ولأنّ عدد من هذه الجهات الداعمة تقدّم خدماتها بدون التنسيق مع صندوق الرعاية، لذلك يحصل التداخل بين المستفيدين في بعض الحالات، كما يحدث تجانس وتشابه محدود جداً من حيث معايير وآليات الاستهداف والتسليم.

وبناءً لبحوث أجريت في منطقة (القاهرة) التي هي جزء من مدينة (تعز)، فقد تبيّن أن مصادر معيشة الناس متنوعة، من خلال العمل في قطاعات التجارة، والخدمات، والصناعة، إضافة للعمل في القطاع الحكومي، وأنّ مستوى تعليم لدى سكان تعز كل أعلى مما هو عليه في (زبيد). وبصفة خاصّة، فإن الفجوة بين الجنسين فى التعليم هو أقل من ذلك بكثير، لذا اختير مديرية (القاهرة) لأنه الأكثر اكتظاظاً بالسكان في (تعز)، ونسبة النمو السكاني فيه تبلغ ١.٦ على مستوى المحافظة، وفيها أكبر عدد من المُستفيدين على مستوى المدينة حيث يبلغ عددهم ٦،٢٠٧ حالة، وعلى قائمة الانتظار يوجد عدد ١٠،٨٠٠ حالة [٢٥].

---

[٢٢] التقدير من قبل فريق البحث وفقاً لتعداد ٢٠٠٤ واستخدام معدل النمو السنوي لمدينة تعز ٢.٤٧%

[٢٣] (www.cso-yemen.org/publication/household٢٠٠٦/group٤.xls

[٢٤] ٨.٥ مليون جنيه، بمعدل صرف ٣٤٩.٦ ريال للجنيه الواحد وفق تقديرات ديسمبر ٢٠١٢م.

[٢٥] يقصد بهم أولئك الذين سجّلوا أنفسهم للحصول على الدعم، لكنهم منتظرين تقييم الصندوق للاستحقاق

يوجد في مديرية (القاهرة) ثلاثة مستشفيات عامة، وهي بمثابة المستشفيات التحويلية للمحافظة بأكملها، إضافة إلى خمسة مراكز للصحّة العامة، ووحدة صحيّة واحدة، وهناك أيضاً العديد من العيادات والصيدليات الخاصّة.

ويشكو الناس سوء نوعية الرعاية، ونقص الأدوية، ويشعرون بأن المرافق الخاصة ليست في متناول الفقراء، كما أنّ المشاكل الصحيّة الأكثر انتشاراً هي الإسهال، وسوء التغذية، والملاريا، وحمى الضنك، والالتهاب رئوي، إضافة إلى الإعاقة، والأمراض العقلية، وفقاً لما ذكر في مناقشات مجموعة التركيز باعتبارها العبء الأساسي.

كذلك توجد فيها عدد ٢٣ مدرسة حكومية، سبعٌ منها تأثرت سلباً جراء العنف الذي رافق الأزمة السياسية عام ٢٠١١م، فضلاً عن عدد من المدارس الخاصة التي يعجز الفقراء عن تعليم أبناءهم فيها لارتفاع رسوم التسجيل.

ولا تغطي شبكة الصرف الصحي العامة كافة أحياء منطقة (القاهرة)، كما أن الحصول على مياه شرب آمنة لا يزال مشكلة رئيسية، بسبب عدم انتظام توفره، إضافة إلى أن مسألة الإسكان تعتبر مُشكلة كبرى، نظراً لكثافة السكن وراتفاع الإيجارات؛ التي تفوق طاقة الكثيرين، لذا فإن الأشدّ فقراً يعيشون في سبعة تجمعات سكنية هامشية في إطار مديرية (القاهرة).

٦.٢ وصف المشاركين في مواقع الدراسة

تم تصنيف المشاركين في كلا المجتمعين بالفقراء، وأشاروا إلى أن التحدي الرئيسي يتمثل في عدم وجود عمل، أو فرص للدخل، لكن لكلٍ منهما خصائصه المختلفة، ففي حين أن الشائع في (زبيد) هو حجم الأسرة الكثير، وارتفاع مستوى الخصوبة، وكان معظم المشاركين فيها متزوجون، بما في ذلك الشباب، وكان الطلاق أمرٌ شائعٌ جداً، وكان الرجال عادة المسيطر الأقوى في الأسرة، وإن كانت بعض النساء قلن أن صنع القرارات الأسرية عادة تتم بصورة مشتركة.

في زبيد أيضاً، لوحظ أن المستوى التعليمي لمعظم المستجيبين منخفض، خصوصاً لدى النساء، وأن النساء لا تنشط خارج المنازل، على رغم أن بعضهن يرغبن المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل التي يمكن أن تحسّن من دخل أسرهم المعيشية.

من جهتهم يعرب الشباب عن شعورهم بالإحباط بسبب انتشار البطالة على نطاق واسع، على الرغم من أن المنطقة شبه حضرية، وتبيّن أن العيّنة من الذكور عملوا في مجال الزراعة؛ فيما قال عدد قليل منهم أنهم كانوا يدرسون، أو كانت لهم مهنٌ وأعمالٌ صغيرة، ويعيش معظمهم في منازل من الطوب أو الاسمنت، بينما يعيش بعض المشاركين ممن ينتمون إلى فئة (الأخدام) في مساكن هشة جداً، وموقتة.

أما في تعز فكان كل مستوى التعليم لكلٍ من الذكور والإناث المشاركين جيد، وكان لكلٍ منهم فرص مُدرّة للدخل، وعلى الرغم من أن ارتفاع نسبة البطالة في شباب تعز، من أن مستويات تعليمهم أفضل، وهم كأمثالهم في (زبيد) يعيشون في أسرة كبيرة الحجم، لكن من يعيش منهم مع أسرة كبيرة كانوا أقلّ شيوعاً.

وبالنسبة لمن شملهم الاستطلاع كانت نسبة منهم ملتزمون بدفع الإيجار، نظراً لأن امتلاك الأسر للبيوت محدودة، وأولئك الذين لا يستطيعون تحمل كلفة الإيجارات بسبب ارتفاعها، ولكونهم يعيشون ظروفاً غير مُستقرّة.

وتركّز هذه الدراسة في المقام الأول على أثر صندوق الرعاية الاجتماعية على مجموعتين: (المرأة الضعيفة)، التي ينظر لها على أنها مجموعة مستهدفة واضحة، و(الشباب) نظراً لأهمية هذه المجموعة السكانية في اليمن، على النحو المبين في القسم (٢)، مع التركيز على أن الاهتمام بهذه المجموعة يعدّ تحدياً، لأن صندوق الرعاية الاجتماعية لا يستهدف الشباب مباشرة، إلا أن بعض الفوائد قد تشمل النساء الشابات من الأرامل والمطلقات، أو عاطل يعيش في منزل شخصٍ آخر مُستفيد، حاولت الدراسة فهم عوامل الضعف لدى الشباب الذين تمت مقابلتهم؛ فالسمة المشتركة بينهم كانت البطالة وعدم وجود فرص العمل، لدرجة أن البعض في (زبيد) شكّك في جدوى التعليم إذا لم يؤدي إلى تحسين العمل المأجور. ويمكن الاطلاع على مزيد من التحليل شامل للضعف في القسم ٧.١.

٧ برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية: الميكانيكا والحكم

على النحو المبين أعلاه، فإن تعزيز وتطوير خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية هو الهدف الرئيسي لبرنامج الحكومة فى المساعدة الاجتماعية، والتحويلات النقدية غير المشروطة فقط، وقد صممت في الأصل من خلال قانون صندوق الرعاية الاجتماعية عام ١٩٩٦م كوسيلة لتعويض الفقراء عن رفع الدعم.

أجريت العديد من التوسعات والتطويرات على خدمة التحويلات النقدية منذ إنشائها، ففي التصميم الأصلي كان من المفترض أن صندوق الرعاية الاجتماعية يقدم المساعدة النقدية لعدد من الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأيتام، الفقراء، والضعفاء بشكل مزمن، والأطفال، والأرامل، والمعوقين، والمسنين، والأسر التي تعولها نساء، ومع مرور الوقت، ترجمت الحكومة التزامها في تطوير صندوق الرعاية الاجتماعية من خلال التوسع التدريجي في التغطية (البنك الدولي، ٢٠١٠).

وسّع صندوق الرعاية الاجتماعية المستهدفين من ١٠٠،٠٠٠ مستفيد في بدايته إلى أكثر من مليون أسرة على مدى عشرة أعوام، ونمت الميزانية من أربعة ملايين دولاراً في البداية، إلى ٢٠٠ مليون دولار عامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م (المرجع نفسه).

٧.١ الأهداف

جاء في خطة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٣م–٢٠٠٦م، ما يلي:" يهدف صندوق الرعاية الاجتماعية للمُساهمة بشكل فعّال في الحدّ من أعباء الفقر، ورفع معاناة الفقراء، خصوصاً الذين حالت الظروف دون استفادتهم من خدمة الصندوق، ويلجأون للاعتماد على التسول بسبب الحرمان، وذلك بتوفير المُساعدات النقدية للمحتاجين، المُعتمدين وفقاً للمعايير القانونية" (الحكومة اليمنية ٢٠٠٢م).

وقد جرى لاحقاً –تحديداً عام ٢٠٠٨م– تحديث معايير الاستهداف، وإصلاح قانون صندوق الرعاية الاجتماعية، وفي هذا التطوير روعيت النقاط التالية (البنك الدولي، ٢٠١٠م):

- انعدام الدخل هو السبب الرئيسي لاستحقاق المُساعدة النقدية.
- جرى توسيع فئات المُستفيدين لتشمل ذوي الصعوبات الاقتصادية (العاطلين عن العمل، ونحوهم)، إضافة إلى الفئات الاجتماعية الضعيفة (خصوصاً الأسر التي تعولها نساء كالأرامل، والمُسنّين، والمُعوقين، ونحوهم).
- سيتم إنشاء نظام إداري لإعادة تقييم أهلية المُستفيدين، وتحديد مدى استحقاق المقيدين حالياً، لتحديد بقاءهم كمستهدفين من عدمه.
- تفعيل الدور التنموي للمُستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية لمساعدتهم على تجاوز خطّ الفقر من خلال التدريب على مهارات الإنتاج وتأهيلهم لدخول سوق العمل.

جدير بالإشارة بأن بعض هذه الأهداف، مثل نظام إدارة تقييم أهلية المُستفيدين، والدعم التنموي للمستفيدين، لا تزال غير متوفرة، لكنها أهداف على المدى القصير بالنسبة للبرنامج.

٧.٢ الدعم المقدم من المانحين

تعتمد الحكومة اليمنية على في تنفيذ برنامج الرعاية الاجتماعية بشكلٍ كبير على صندوق الرعاية الاجتماعية، التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتحصل الحكومة على التمويل اللازم لهذا البرنامج من المانحين الدوليين الموضحين أدناه :–

- **الاتحاد الأوروبي** الذي يدعم صندوق الرعاية الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٢م، مع التركيز على إصلاح السياسات، وبناء القدرات المؤسسية لتحسين فعالية البرنامج وكفاءة المسؤولين عن تنفيذه، وقد ساهم الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٩م بدعمٍ بلغ

٢٦١،٨٣٤.٠٠ يورو، وقدّم الاتحاد خلال عامي ٢٠١٠م – ٢٠١١م دعماً آخر بلغ ٦٤٢،٧٤٢.٠٠ يورو ، وقد شكّل هذا الدعم نسبة ١٠٠٪ من إجمالي موازنة برنامج الرعاية الاجتماعية لهذين العامين، أما في العام التالي ٢٠١٢م قام الاتحاد الأوروبي بتقديم دعمٍ قدّمته جهات أخرى مانحة، وذلك بهدف لتقييم خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن، والذي خلص إلى عدد من النتائج الرئيسية ، –ورد ملخصها أدناه–.

- **البنك الدولي** الذي بدأ دعمه بتقديم المساعدة التقنية لصندوق الرعاية الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٧م، وجرى بذلك استحداث جهاز يهتمّ بمعايير الاختيار ، وتطوير آليات الاستهداف (البنك الدولي، ٢٠١١م)، ويُدير البنك الأوروبي أيضاً نشاط اللجنة النقدية الطارئة، عبر برنامجٍ ممول من مشروع (تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ)، الذي يقدّم التحويلات النقدية المؤقتة بالشراكة مع البنك لـ٤١،٠٠٠ أسرةٍ فقيرة (البنك الدولي، ٢٠٠٩). وبسبب أحداث العام ٢٠١١م فقد تمّ تأخير هذا الدعم بشكلٍ مؤقت (المرجع نفسه).

- **وزارة التنمية الدولية البريطانية (دفيد)، وحكومة هولندا**، وقد بُدئ تنفيذ برنامج الدعم المُشترك لتغطية ما لا يقلّ عن ٣٠،٠٠٠ من الأسر الضعيفة، والتي كانت مُقتصرةً فقط على مُساهمة (وزارة التنمية الدولية) التي تغطّي ما يصل إلى ١٠،٠٠٠ أسرة من الأشدّ فقراً على مدى ١٢ شهراً بدعمٍ نقديٍ بلغ ١،٥٠٠،٠٠٠ يورو، ثمّ تقرّر مضاعفة الدعم بشكلٍ سمح بتمديد مُدة المشروع، بعد التزام حكومة هولندا بتقدم دعمٍ بلغ ٣،٣٧٠،٠٠٠ يورو، خلال الفترة ٢٠١٠م–٢٠١٣م، إلا أنّ هذا الالتزام قد تأجل بسبب الأوضاع التي عاشتها اليمن في العام٢٠١١م، ونظراً لتاجل التزامات الحكومة المتعلقة بجوانب الموارد والقدرات الإدارية.
- **اليونيسيف** أيضاً قدّمت المساعدة التقنية لتحسين قدرة صندوق الرعاية الاجتماعية في عملية الرصد والتقييم (يونيسف ،٢٠١٠م).

٧.٣ الاستهداف، والاختيار والتغطية

يصل صندوق الرعاية الاجتماعية بخدماته جميع محافظات اليمن، مع مراعاة اختيار المناطق التي تحتوي الفئات الأشد فقراً وحاجة للغذاء، وذلك عبر مكاتبه في كل المحافظات، ومن خلال فروعه المنتشرة في ٢١١ مديرية، من إجمالي مديريات الجمهورية التي يبلغ عددها ٣٣٣. ويتّبع صندوق الرعاية الاجتماعية في إجراءات اختيار المُستفيدين معايير جغرافية واجتماعية، بناءً على مستويات الاحتياج والحرمان، بهدف توفير شيء من الضمان المعيشي للأسر الفقيرة والضعيفة، بدفع المساعدة النقدية التي يمكنها تحسين مستوياتهم المعيشية ، ولسلامة الاستهداف، حدّد المسؤولون عن برنامج الرعاية الاجتماعية معايير "صارمة" حدّدوا بها الفئات الجديرة بالاستهداف :–

- الأيتام
- الأرامل ،سواءً اللاتي معهن أطفال ، أو بدون.
- المطلقات ، سواءً اللاتي معهن أطفال ، أو بدون.
- النساء العازبات اللاتي تجاوزن سنّ الـ٣٠ (غير المتزوجات)، وليس لهن مصدر دخل.
- المعاق (كلياً أو جزئياً) ، وساءٌ كانت إعاقته دائمةً أو مؤقتة.
- الفقراء المعدمين (دائمي الاحتياج والعوز) وليس لهم فرص دخل.
- كبار السن من الجنسين.
- الأسر التي فقدت عائليها.
- الأسر التي يقضي عائليها فترات عقوبة في السجن، أو من كان عائلوها حديثو الخروج من السجن.

ويهدف الصندوق بتصنيف هذه الفئات "الضعيفة"، إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، في إطار ترجمة الأطر الأخلاقية المرتبطة بالحماية

الاجتماعية، وفضلاً عن هذه التصنيفات، وتنفيذاً لإجراءات الإصلاح ، والتطوير، ولتوسيع قاعدة المستفيدين عام ٢٠٠٨م، وسّع الصندوق من معايير الاستحقاق، لتشمل من هم خارج الفئات المحدّدة أعلاه، لتشمل الأفراد أو الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، بصرف النظر عما إذا كانت تنطبق عليهم معايير استحقاق الفئات السابقة، بغض النظر عن حجم ميزانية التحويلات النقدية، ومع المعرفة المسبقة بعدم القدرة على تغطية كلّ من هم تحت خط الفقر. وقد استطاع صندوق الرعاية الاجتماعية حتى نهاية ٢٠٠٩م الوصول إلى أكثر من مليون مُستفيد (البنك الدولي، ٢٠١٠م)، ما يقارب ٢.٣٪ من نسبة السكان، مقارنةً بأكثر من ٥٠٪ من السكان يقعون تحت خط الفقر.

وإذا ما افترضنا أن الصندوق سيستهدف مُستفيداً واحداً من كل أسرة متوسط أفرادها يبلغ ستة أشخاص، فإنه سيحتاج لتغطية أكثر من ٣.٧% من الأسر لتحقيق هدفها، المُتمثل في الوصول إلى جميع من هم دون خط الفقر، أي الوصول إلى ثلاثة أضعاف من تم الوصول إليهم.

وبعد أن كان أساس الاختيار هو المعيار الجغرافي في المرحلة الأولى، قرّر مجلس إدارة الصندوق تطوير المعايير لتشمل إضافة إلى المعيار الجغرافي، معيار الفقر والعوز الدائم، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المزانية المتوفرة، والتواجد في كل المحافظات (في البداية تم استخدام تقديرات الفقر الغذائي خلال العامين ١٩٩٨م –١٩٩٩م، والآن يتم استخدام قاعدة البيانات الأسرية للعامين ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م)، إضافة إلى البيانات السكانية، ومعلومات الحالات المقيّدة من غير المستفيدين لدى صندوق الرعاية الاجتماعية.

وفي المرحلة الثانية، تم الاستناد إلى تقديرات استهداف حالات الفقر الغذائي على مستوى المنطقة، والمحافظات بدورها تتولى المسؤولية عن توزيع الحالات على الدوائر على أساس قوائم المستحقين للمُخصصات، إلا أنّ ذلك خضع لتأثير الاعتبارات السياسية.

أما في المرحلة الثالثة، على مستوى الأحياء والقرى والعزل، فقد جرى تقييم المُتقدمين وفقاً لمعايير استحقاق بلغت ١٥ درجة من الحرمان، وبناء عليه فقد استهدف صندوق الرعاية الاجتماعية الفئات الضعيفة حسب التصنيف أعلاه، وفوقها تم استهداف مستفيدين محتملين من دون النظر إلى حاجتهم لفرص الدخل أو الكسب (فمن حيث المبدأ، ونظراً لتواضع حجم المساعدة النقدية، فإن الأمر لا يحتمل حرمان المستحقين منها ، لأن مبلغ المساعدة لا يكفي لسدّ حاجة الأسر الفقيرة)، والمقصود في هذا السياق الأسر التي تتلقى مساعدات آخرى من جهات غير حكومية أو جمعية أو مؤسسة دينية، أو يحصلون على معاش، فهؤلاء على سبيل المثال، كان لا يحقّ لهم حق الاستهداف حتى عام ٢٠٠٨، وهناك محاولة لضمّ الحالات التي تتعرض لظروف طارئة وتحولهم فقراء وضعفاء بشكلٍ دائم ، إضافة لمن تعرضوا لظروف طارئة مؤقتة، إذ ينصّ القانون أيضاً على منح مبلغ مقطوع لمساعدة الأسر التي تواجه حالات الطوارئ الشخصية أو المتضررة من الكوارث.

وللحصول على التحويلات، يُطلب من المستفيدين المُحتملين ملء استمارات الطلبات، وتقديم الوثائق والشهادات المطلوبة لإثبات حاجتهم للدعم، وانعدام فرص الدخل، ويجري استهداف المستفيدين المحتملين باستقبال طلباتهم إلى فروع صندوق الرعاية، أو عبر النزول الميداني لموظفي صندوق الرعاية الاجتماعية لاستقبال الطلبات والبحث عن مستحقي الدعم.

وتجدر الإشارة إلى أن من الصعوبة بمكان الاستجابة لكل طلبات الاستحقاق، بسبب شحة الموارد، أو لعدم استيفاء شروط الاستحقاق ، وربما بسبب ممارسة أحد طالبي الاستحقاق للتسول، ويقوم الموظفون المحليون بالمتابعة الدورية كل ثلاثة أشهر، وكذلك سنوياً، للتعرف على الحالات التي ذات الاولوية بالضمّ بدلاً عن الحالات التي يتم استبعادها لأسبابٍ مختلفة تتعلق بمعايير الاستحقاق، لكن هذه الاستبدالات لا تتحقق غالباً بسبب انعدام آلية حقيقية للرقابة والرصد.

٧.٤ اصلاح الاستهداف على اساس الفقر

في أكتوبر ٢٠١٠م وافقت الحكومة على منهجية جديدة لصندوق الرعاية الاجتماعية بشأن استهداف المستفيدين، بناءً على دراسة استقصائية أجراها الصندوق عام ٢٠٠٨م، والتعديلات التي أجريت على قانون ٢٠٠٨م للرعاية الاجتماعية، آلية جديدة تستهدف فئات من الأسر الفقيرة التي كانت غير مصنّفة سابقاً من المستهدفين (دفيد، ٢٠١١م) وسيجري استهداف الفئات الجديدة استناداً إلى المعلومات المُستقاة من المسح وقواعد البيانات المتوفرة لدى الصندوق.

إضافة إلى الأسر الفقيرة الجديدة التي تمّ ضمّها، فقد التزمت الحكومة بالخفض التدريجي لغير المستحقين المدرجين حالياً على قوائم المستفيدين من التحويلات النقدية، مع مراعاة أن هذا التقليص سيكون تحدياً من الناحية العملية والسياسية، إلا أن الحكومة بدأت خطوات تحسين خدمات الصندوق بدعم من البنك الدولي. حالياً ينفّذ صندوق الرعاية الاجتماعية مرحلتين استراتيجيتين، في الأولى يتمّ استخدم بيانات المسح الأسري لميزانية الأسرة الذي أجري في ٢٠٠٥م–٢٠٠٦م ، إضافةً إلى بيانات التعداد لعام ٢٠٠٥م ، وذلك لإنتاج نموذج بديل يعكس الإحصائيات الواقعية لعدد الأسر الفقيرة على مستوى المديريات، وسيحقق هذا النموذج سلسلة من المتغيرات الاقتصادية، التي تعطي المؤشرات حقيقية عن مُستوى دخل الأسرة، ومنها معرفة نوعية السكن، والأصول المنزلية التي تمتلكها الأسرة للمعيشة.

أما المرحلة الثانية تتضمن مسح الأسر المُدرجة، باستخدام هذا النموذج، للحصول على نفس النتيجة لكل أسرة، مقارنة بمستوى الفقر في المنطقة، وتصنف الأسر المستهدفة من خلال عددٍ من المؤشرات إلى ست فئات:–

أ: الدخل أقل من ٧٠٪ من خط الفقر الإقليمي.

ب: الدخل بين ٧٠٪ و ١٠٠٪ من خط الفقر الإقليمي.

ج: الدخل قريبٌ من خط الفقر الإقليمي (تصل إلى ٢٤٪ فوقه).

د: حوالي ٢٥–٥٥٪ الدخل فوق خط الفقر الإقليمي.

هـ– و: الدخل أعلى بكثير من خط الفقر (أكثر من ٥٥٪) – لا ينبغي أن تتلقى التحويلات.

حالياً يجري تجميع فئات جديدة من الحالات 'الاجتماعية' أو 'الاقتصادية' للاستهداف، ومن المتوقع أن يؤثر هذا الأسلوب في تقليص الأسر من فئات (هـ– و) (يقدّر عددهم ٢٧٢،٠٠٠) لتقليصهم على مدى ثلاث إلى خمس سنوات، ومن ثمّ القبول التدريجي لفئات جديدة من فئات الأسر أ ، د المستحقة للدعم ولا تزال على قوائم الانتظار، وهذه الأسر تم تحديدها سلفاً من خلال مسح عام ٢٠٠٨م، وفقاً لمعايير وزارة التنمية الدولية.

وقد تم تحديد حوالي ٦٠٠،٠٠٠ حالة من قبل صندوق الرعاية الاجتماعية للاستحقاق وتصنّف ضمن مجموعات الفقر العالية (أ . ب)، وبالتالي فإنها 'مؤهلة للغاية'، وحالياً هناك ٢٤٠،٠٠٠ من هؤلاء لا يتلقون المساعدة (دفيد، ٢٠١١م).

ولأن هذه العملية الجديدة ستستغرق وقتاً طويلاً لتخرج إلى حيز التنفيذ، ومع أن الخطوات تشير إلى نوايا لتحسين شروط ومعايير الاستهداف، كما يشير الباب (٨)، إلا أن أبحاثنا تشير إلى أنه على الرغم من هذه الآلية "المبسطة" للاستهداف، فإن هناك التباساً واسعاً يشوب علاقة منفذي برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، وبين المواطنين بشأن نزاهة تطبيق معايير الاستهداف وعملية الاختيار، وإن كان هناك من لا يشكّك في ذلك، والقليل فقط يعرفون معايير الاستهداف التي يجرى تنفيذها لتسجيل الحالات في البرنامج.

ويلاحظ أن المعايير السابقة لم تعتبر فئة الشباب من الفئات الضعيفة، على الرغم من حاجة بعض فئات الشباب، لا سيما الشابات المطلقات أو الأرامل للاستهداف، لذا فإن توسيع فئات البرنامج لتغطية الأسر الفقيرة، يعني احتمال المزيد من فئات الشباب، لأن الكثير من الشباب هم أرباب أسر فقيرة، أو يعيشون في أسر تحت خط الفقر، لكن المعلومات التي تسهّل وصول صندوق الرعاية الاجتماعية من الوصول إليهم غير متوفرة حالياً.

٧.٥ حجم المبلغ المحول

مع مطلع عام ٢٠٠٦م كان حجم المبالغ المحولة من صندوق الرعاية الاجتماعية بقيمة ١٠٠٠ ريال لكل أسرة مستفيدة –أي خمسة دولارات فقط–، فضلاً عن ٢٠٠ ريال فقط كانت تعتمد لكل فرد في المنزل، فتصل إلى حد أقصى قدره ٢٠٠٠ ريال للأسرة الواحدة في الشهر، وهذه المنحة كانت متاحة فقط أمام ١٥ من المجموعات الضعيفة (البنك الدولي، ٢٠٠٢م).

وغالباً ما كان يتم دفع المبالغ بشكلٍ ربع سنوي (مع بعض التأخير أحياناً)، لذلك فالأسرة الواحدة المكونة من ستة أفراد تحصل فقط على ٢٤٠٠٠ ريال في السنة، فيكون نصيب الشخص الواحد ٣٣٣ ريال في الشهر، أي ما يقارب من ١٠٪ من خط الفقر الوطني ١٩٩٨م.

وزادت قيمة المبالغ المحوّلة من الصندوق بشكلٍ كبير، استجابة لأزمة الغذاء السائدة منذ عام ٢٠٠٨م، فضاعفت الحكومة المساعدات لحدٍ أقصى بمبلغ ٤٠٠٠ ريال–أي ٢٠دولاراً– للشخص الواحد في الشهر. ومع ذلك لا يزال الشعور العام السائد هو أن حجم التحويلات مُنخفضة جداً ، كما أكدت أقوال المستفيدين، ومصادر المعلومات من المعنيين والمسؤولين على المُستوى المحلي.

٧.٦ عملية الصرف

وتجري أكثر إجراءات توصيل التحويلات إلى المستفيدين عبر مكاتب البريد، مع وجود طرق ووسائل أخرى لتوصيلها كالصرّافين المُتنقلين، وفروع بنك التسليف الزراعي، أو عبر مكاتب وفروع الصندوق (برومان ٢٠١١م).
ومع تواجد البنوك في المناطق الحضرية، وندرتها في المناطق الريفية، ونظراً إلى وجود كثير من سكان المناطق الريفية بعيداً عن مكاتب البريد وفروع البنوك، فإن قرابة ثلث التحويلات النقدية في اليمن تتم نقداً عن طريق الصرّاف المحلّي [٢٦] (الاتحاد الاوروبي، ٢٠١٢).

تسلّم مبالغ المساعدات النقدية بشكلٍ ربع سنوي، وقد تُسلّم نقداً من مسؤول التسليم إلى شخص يُمثّل المستفيد ، وعملية تمكين شخص آخر من مستحقات المُسفيد الأساسي هو تَحَدٍ ، يستدعي توفير عدد من وثائق التوكيل أو القرابة، ويحدث بعض التأخير في الدفع حسب ما تؤكد البيانات المتوفرة لدينا. وأحياناً قد يكون المستفيد هو الشخص الأضعف في الأسرة (معاق أو أرملة)، وفي كثيرٍ من الأحيان لا يكون الشخص المُستهدف هو رب الأسرة، لكن اسمه هو المدرج على لائحة المستفيدين، لكن عادةً ما يكون مستلم المبلغ هو رب الأسرة، الذي في الغالب يكون هو الرجل.

٧.٧ الرصد والتقييم للصندوق

لا توجد لدى الصندوق منهجية، ولا آلية للرقابة وللرصد والتقييم، وعليه فإن معظم عمليات الرصد والتقييم التي تجري، فإنما تتمّ من قبل الجهات المانحة التي تربطها بالحكومة علاقات شراكة في هذا المجال، وفيما يلي ملخص لنتائج اثنين من نماذج التقييمات الرئيسية :–

تقييم الفقر في اليمن من قبل الحكومة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٧م

تسرّب المساعدات لغير الفقراء:

من النتائج الرئيسية لهذا التقييم هو التعرف على أسباب تسرب غير الفقراء إلى البرنامج، وباستخدام بيانات عام ٢٠٠٥م فإن ما يقدر بـ٥٢٪ من التحويلات ذهبت إلى الفقراء المُستحقين، وأن ٨٪ فقط من التحويلات التي جمعها الصندوق هي التي تلبي معايير الاستهداف (البنك الدولي وآخرون، ٢٠٠٧م)، ومن إجمالي المستفيدين فقد ثبت أن ٧٠٪ هم من غير المستهدفين فعلياً، وأن ٧٥% من هؤلاء المستفيدين هم من غير الفقراء. وبشكل عام شمل البرنامج ٨.٤٪ من السكان، و١٣٪ من الفقراء، وتبيّن أن أكثر من ٤٥٪ من المستفيدين عام ٢٠٠٥م هم من غير الفقراء، مقارنة بـ٤٠٪ عام ١٩٩٩م، وبلغ حجم ما ذهب إلى غير المستفيدين الفقراء ٤٧٪ من إجمالي مبالغ الاستحقاقات، وفي نهاية عام ٢٠٠٦م كان ما يقارب من ثلاثة أرباع المستفيدين مليون في فئة "الدائم" من المستفيدين، يستأثرون بنحو ٨٠٪ من إجمالي الميزانية.

الشكل ٦: الاستهداف والتغطية للصندوق خلال الأعوام من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٦م

[٢٦] يقصد به من الأفراد الذين يكلّفهم الصندوق بمهام نقل وتوزيع المساعدات النقدية إلى المستحقين في المناطق البعيدة

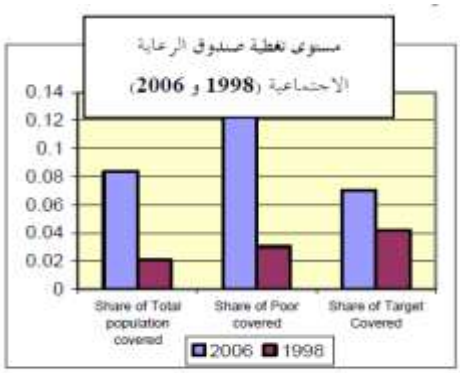

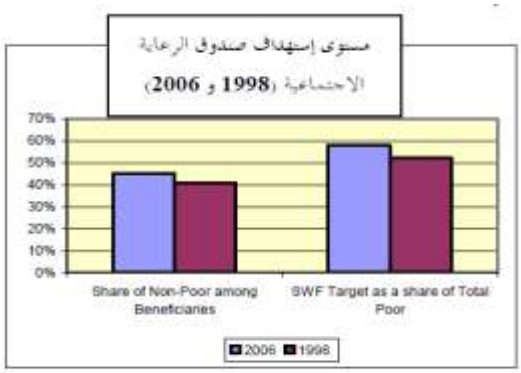

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي المبنية على مسح ميزانية الأسرة 2006/2005م.

الميزانية

وخلص دراسات تقييم الفقر عام ٢٠٠٧م إلى أن حجم التحويل النقدي حينها لم يكن كافياً لإحداث أي أثر كبير على واقع الفقر في اليمن، لأن الميزانية كانت منخفضة جداً، وعاجزة عن تغطية جميع المُستفيدين المُستهدفين، الذين قدروا حتى ذلك الوقت بنحو أربعة ملايين شخص، وحتى مع افتراض أن الميزانية الحالية تصل لجميع المستفيدين المستهدفين، فإنها للفرد الواحد لا تزيد عن ٢٧٧ ريال فقط قي الشهر الواحد ، وهو ما يساعد نسبة ٥٪ فقط ممن يقعون تحت خط الفقر، وهذا السيناريو يبقي حوالي ٤٠٪ من الفقراء أي حوالي ثلاثة ملايين شخص، دون تغطية.

التوصيات التي تم تقديمها:

- **إدخال الاستهداف الجغرافي (فاينر) إلى جانب مؤشرات الحالة المستخدمة عملياً.**
- **وضع مؤشرات الاستهداف على أساس البيانات التي يسهل بها التحقق من حالات الفقر بشفافية، ويصعب معها التلاعب بالبيانات.**
- **إلغاء مركزية اختيار المستفيدين، أو الموافقة النهائية التي تتمّ في المحافظات، ويترك ذلك فقط في المديريات لتسريع عملية التطبيق.**
- **إعادة النظر في آليات تسليم التحويلات، كون معظم الفقراء يقطنون المناطق النائية، وليس لديهم إمكانية الوصول إلى مكاتب البريد أو إلى فروع البنوك، وذلك بتحديد آليات جديدة (مثلاً عبر المدارس).**
- **إعداد مجالس للمرأة على مستوى المجتمعات المحلية المُستهدفة، لتسهيل وصول المعلومات عن خدمات الصندوق لتعميم المعرفة في المجتمعات المحلية، ويمكن لمجالس النساء المحلية الاستفادة بصورة أفضل من هذه المعرفة، ولتجنب الاعتماد على النافذين فقط.**
- **الحصول على موارد جديدة لميزانية المساعدات، لتطوير بعض برامج الصندوق لتؤدي دوراً أفضل، مع الأخذ في الاعتبار أن مبالغ المساعدات الحالية متواضعة جداً لتحقيق شيء من التحسين لظروف المعوزين.**

ومن بين التوصيات السالفة، تم التعامل فقط مع التوصيتين الأوليتين، ولا تزال بقية التوصيات قيد التطبيق ، كما تشير نتائج البحوث لدينا.

بعثة الاتحاد الأوروبي فى اليمن لمتابعة أداء الصندوق ، ٢٠١٢م

قامت بعثة مُراقبة صندوق الرعاية الاجتماعية في عام ٢٠١٢م في وقت مبكر، بزياراتٍ لكلٍ من (صنعاء) و (حجة) و (تعز) و (الحديدة) (الاتحاد الأوروبي ٢٠١٢م) ، وكانت النتائج أن التحويلات النقدية تصل للمستفيدين، ولكن هناك قيود على هذه العملية.

إضافة إلى أن المبالغ النقدية التي تسلم ليست دائماً صحيحة، ووصولها إلى المُستفيدين في المناطق النائية والريفية يكون أكثر صعوبة،

بسبب صعوبة وصول المستفيدين إلى البنك أو البريد، ومع توفير خدمات 'الصرافين المتنقلين [٢٧] لتسليم النقود للمستفيدين، يبقى من الصعب التأكد من نزاهة هذه الآلية، وهناك أدلة على أنه يتم خصم رسوم مقابل خدمات الانتقال إلى الأرياف، وهو تصرّف لا يملك بعض المستفيدين رفضه بسبب جهلهم بطرق الشكوى والرفض. وقد توصّلت بعثة المراقبة إلى أن صندوق الرعاية الاجتماعية يمكنه تحسين كفاءته في العديد من المجالات، بما في ذلك وضع الميزانية التقديرية التشغيلية ومن خلال تطوير أداء إدارة الموارد البشرية، مع التأكيد على أنّ أية خطة لتحسين آداء صندوق الرعاية الاجتماعية لن تكون مجدية بسبب انعدام الميزانية لغرض التقييم و المتابعة ، نتيجة العجز في التخطيط، لذا فإن هناك جهوداً تبذل حالياً لتحسين نظام برنامج إدارة الموارد ليكون بوضع أفضل على المدى المتوسط.

كذلك قالت البعثة أن صندوق الرعاية الاجتماعية لا يملك منهجية واضحة ومنتظمة للرصد وللتقييم، وهناك جهود تبذل حالياً في المكتب الرئيس مع ملاحظة أن فروع الصندوق أحياناً لا تلتزم بالمعايير، وليست جديرة باتخاذ قرارت إدارية، كما أنه لا تجري متابعة المُستفيدين بشكلٍ منهجيٍ على النحو المطلوب، وفقاً للوائح وسياسات ودليل الصندوق، لذا فإن الخبراء لجأوا للاعتماد على أنظمة المراقبة الأخرى، كالتحقق من طرف ثالث للتغلّب على هذا التحدي، ويقترح الخبراء نظاماً جديداً للرصد والتقييم كجزء من أداء الصندوق اليومي.

٧.٨ إدارة و حكم البرنامج

صندوق الرعاية الاجتماعية هو الذي يتولى رسم سياسات التحويلات، ووضع آليات التنفيذ، وهو المسؤول عن إدارته على المستوى الوطني (في المحافظات والمديريات)، ويرأس مجلس إدارته مسؤول عن السياسة العامة، ويقوم المكتب الرئيس في (صنعاء) بمهام التنسيق مع الجهات المانحة الوطنية، والدولية، وغيرها من المنظمات الداعمة والمتعاونة.

ولأنه الجهة الرئيسية المنفذ، فإن لديه ثمانية أقسام، وخمسُ وحدات لإدارة شؤون الصندوق على المستوى الوطني في المحافظات، من خلال مكاتب ٢٢ فرعاً ينتشرون في ٢١٤ من مُديريات الجمهورية من مختلف المحافظات.

وفيما يتصلُ بالتطوّر في التغطية، فقد توسّع صُندوق الرعاية الاجتماعية من حيث حجم التوظيف، والانتشار فى المحافظات –(الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٢م)–، ويتم تمويل غالبية مشاريع الصندوق وبرامجه من ميزانية الحكومة.

وتقوم فروع الصندوق في المديريات بأعمال الإدارة اليومية للصندوق، وفي مقدمتها تسجيل الحالات الجديدة المُتقدّمة للاستفادة، فضلاً عن الإشراف على آلية صرف التحويلات للحالات المُعتمدة.

ولا تمتلك إدارات الفروع صلاحية اتخاذ قرارات قبول أو حذف الحالات، ومع ذلك لا يزال الصندوق مُفتقراً لآلية واضحة لتلقّي أو إدارة شكاوى الناس، ربما بسبب انعدام الموارد (البشرية والمالية) المطلوبة لتنفيذ آلية شفّافة وفعّالة لتقرير المستحقين للتحويلات من الحالات المتقدمة على مستوى المديريات.

لا تزال القيادات المحليّة على مستوى المحافظات والمديريات (عقّال الحارات ومسؤولي السلطة المحليّة والأعيان) هم أصحاب الصلاحية الأقوى في التحكم في آليات اختيار الحالات المحتملة والمرشحة لاستحقاق تحويلات الصندوق، فالواقع يقول أن لديهم سلطة أكبر من سلطة مسؤولي الصندوق في (صنعاء)، وذلك بسبب اقترابهم من المجتمع المحليّة.

وتؤكّد نتائج هذه الدراسة أن ثمّة مجال لعلاقات المحسوبية وتأثير النفوذ والصلاحيات على سياسات القبول المحلية، وجد الفريق الميداني مدى التشابه في "هياكل الحكم" في منطقتا البحث (زبيد وتعز).

الأمر نفسه ينطبق على الهموم والتحديات لدى المسؤولين عن برنامج الصندوق في المدينتين، فالجميع ذكروا أنهم يعانون من قلة الموارد، وعدم القدرة على مواكبة كثرة طلبات حالات الاستحقاق، إضافة إلى أن المعلومات التي يتلقّاها هؤلاء المسؤولين المحليّين عن خدمة الصندوق شحيحة ، فعلى سبيل المثال يجهل بعضهم معايير الاستهداف، والإجراءات الدقيقة لاختيار المُستحقين، كما أن بينهم من لا

[٢٧] الصرافين المتنقلين موظفين مع الصندوق، وأحياناً ترسل مكاتب البريد صرّافين إلى القرى لتحسين تسهيل حصول الفقراء على الخدمة مع أن هذا لايتم بشكل دائم.

يعرف الفروق التي بين برنامج الصندوق، وسواه من برامج الحماية الاجتماعية الأخرى، وهذه العوامل تنعكس على مستوى مسؤولياتهم تجاه المواطنين.

من حيث سياسة الحكم، وتوجّه الدولة العام، أشارت المقابلات مع الفاعلين الرئيسيين على المستوى الوطني أن اليمن حالياً لا تعطي مسألة الحماية الاجتماعية عموماً، والتحويل النقدي غير المشروط على وجه الخصوص لا يُمثّل أولويّة قصوى على سلّم السياسات، لذلك فإنه من غير المُحتمل توقع زيادة مُخصّصات برامج التنمية التي يتبناها الصندوق وغيره من برامج الحماية الاجتماعية.

وبناءً على ذلك، فإن بعض الجهات المانحة والداعمين الرئيسيين يجدون أن من التحدّي المبادرة بشكلٍ فردي للتنمية في هذا السياق في ظلّ الظروف السياسية الحالية.

لهذا فإن من الإيجابيات التي أفرزتها المرحلة الحالية هو الحرص على تنسيق أية جهود بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية للتشارك في تعزيز التنسيق والعمل المشترك، على سبيل المثال إنشاء فريق عمل عام ٢٠١٢م معني بالحماية الاجتماعية، يضمّ (دفيد)، وهولندا والعالم الدولي، واليونيسيف، والاتحاد الأوروبي، وبالمقابل تأسس (منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية) قبل عامين، وأصبح أكثر فاعلية من حيث تنفيذ التدخلات الإنسانية المُشتركة.

يقوم المانحون حالياً بالتركيز على ممارسة الضغوط لتحقيق قدر أكبر من المساءلة والرقابة، لأداء صناديق وبرامج الحماية والرعاية الاجتماعية، من تفعيل برامج للرصد وللتقييم، تكون أكثر صرامة، ومنهجية، واعتماد آليات مناسبة تضمن ممارسة الشكوى والتظلم والرقابة، بحيث يُمكن تقييم أداء مسؤولي هذه البرامج بأساليب أكثر شفافية.

كما ركّزت الدراسة على آراء ووجهات النظر الصادرة عن المبحثوين، سواء مستفيدين أو غير مستفيدين من برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، وقد احتواها البابين الثامن والتاسع ، وبإمكان هذه الرؤى والأفكار والمقترحات أن تسهم في إيجاد فهم أفضل لفوائد البرنامج، وإمكاناته، وخدماته، وآثارها الميدانية، لتتم الاستفادة من التوصيات، لتحسين الأداء والأداء وتطويره، خصوصاً على المستوى الميداني.

٨ تصورات المجتمع و تجارب حالات الضعف واستراتيجيات المواجهة

يقدّم هذا القسم تحليلاتٍ لردود المشاركين في البحث، خصوصاً آراءهم المتعلقة بحالات الضعف الرئيسية، واستراتيجيات مكافحتهم للفقر والضعف، لتقديم تحليل أعمق لمدى قدرة الصندوق على الاستجابة للاحتياجات الأكثر أهمية، والتي ستكون وسيلة هامة لتحسين أثرها الإيجابي.

"كونك فقير [..] يعتبرك المجتمع من الطبقة الدُنيا ؛ وتكون عرضة للإهانة من قبل الناس"

(مقابلة معمقة، شاب – ٢٨ عاماً– تعز)

٨.١ تصورات الناس لحالات الفقر والضعف

كانت الصفات المشتركة في مجتمعي الدراسة هو اعتبار الناس للفقر بأنه حالة مُخزية ومهينة إلى حدٍ كبير:

"فقير تعني اني احتقر نفسي و احتاج اشحت ، اتسول غصب عني حتى و انا اكره اقوم بذا العمل (التسول)

(مقابلة مُعمّقة، رجل –٥٥ عاماً– زبيد)

"المشكلة الاجتماعية هي أن الناس تتعامل مع الفقراء بشكل أقل تقدير" *(مقابلة معمقةشاب–٢٤ عاماً– تعز)*

"إن الفقر يعني اليأس، والذلّ، وعدم الاحترام من الاخرين.." *(مجموعة نقاش، أعمارهم بين ٢٢–٢٨ عاماً، تعز)*

يواجه الفقراء عدد من التحديات، لعلّ أهمها عجزهم عن شراء الغذاء الكافي، ولا تأمين السكن اللائق، ويعجزون عن دفع تكاليف التعليم، وخدمات الرعاية الصحية، وفوق ذلك أيضاً يعانون التهميش الاجتماعي ، يتمثّل في النظر إليهم بانتقاصٍ، واحتقار، وتجاهل، وذلك يؤكد حجم التحديات التي تواجههم وتحول دون اندماجهم الاجتماعي، وينال من أهميتهم الإنسانية، ومن حقهم في المواطنة.

لدينا في (زبيد) و(تعز) نموذجين مختلفين عن وضع فئة المهمشين، في (زبيد) يلاحظ وجود تجانس أكثر بين الناس نظراً لاتساع رفعة الفقر التي توحد مظاهرها بين كثيرٍ من مكونات المجتمع (الافراد والأسر)، أسباب الفقر وآثاره لا تفرق بين الناس.

أما في (تعز) فإن مناخ التسييس المنتشر، لذلك فإن الفقراء يتهمون الساسة بالمسؤولية عن إفقارهم، إضافة إلى النظرة الإقصائية والدونية التي تفوق تلك النظرة التي في (زبيد).

وأمام الحالتين نجد كثير من المستجيبين يقولون أنه من الممكن عمل شيءٍ لتحسين ظروف بعض حالات الفقر، وإبان ثورة ٢٠١١م برزت مبادرات شبابية شجّعت المهمشين على ممارسة حقّهم بالمشاركة في المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والاحتجاجات، ويمكن ربط هذا التطور بارتفاع نسبة التعليم والوعي الحقوقي في (تعز).

في كلتا المنطقتين، أعرب المستجيبون من الشباب والشابات عن قلقهم من عدم استقرار الأوضاع، مع بقاء مشاعر الخوف والقلق من استمرار ندرة فرص العمل، وبقاء أسباب الضغوط الأسرية.

في (زبيد) يكون الضغط أكبر على الشباب، لأنهم مصدر الدخل الرئيسي لمعيشة الأسرة، –وربما الوحيد في كثير من الأحيان–، ومع وجود حالات طلاق، تضطر العديد من الأمهات الشابّات لإعالة أسرها، في بيئةٍ تندر فيها فرص عمل المرأة بسبب نظرة المجتمع.

وكما هو مفصل في الباب التالي، فإن الفئات الضعيفة ومنها النساء بدون عائل تواجه تحدياتٍ إضافية في (تعز)، بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، والظروف السياسية، وارتفاع نسبة البطالة، ومع ذلك يواصل كثير من الشباب الدراسة لتحقيق طموحاتهم في تأمين فرص عمل جيدة، وهو أمرٌ صعبٌ مع وجود محاولات للاستحواذ على فرص العمل، مما يجعل الشباب من الفئات الضعيفة والمهمشة يشعرون

بالتهميش والإحباط. وقد تحدث الشبان العاطلون عن العمل في (تعز) عن خطورة انتشار تعاطي المخدرات، وانخراط الشباب من ضحايا الفقر والبطالة في عصابات تمارس السرقة.

واشتكى غالبية المستجوبين الكبار في كلتا المنطقتين من نقص الدعم المطلوب للشباب، بسبب الآفاق القاتمة، وندرة فرص العمل، ورأوا في ذلك تحدياً حقيقياً لاستقرار البلاد، وفي ظل الانفتاح السياسي الذي كان الشباب سببه الرئيسي، زاد تفاؤلهم في إمكانية تمكنهم من تحسين فرص عيشهم في ظل التغيير الذي تشهده البلاد.

"...ايش تقدر تعمل، قد عملنا ثورة، ثورة ايش بعدها؟ وحتى الآن لا تزال الأمور غير مستقرة، في بطالة، والناس خلاص لا يثقون كثيراً في التغيير الذي قد تحدثه الثورات السلمية" *(مقابلة جماعية، رجل – ٣٥ عاماً– تعز)*

النساء بدون عائل من الفئات الأشدّ ضعفاً، لذا فإن التحديات التي تواجهها النساء في (زبيد) متزايدة بسبب محدودية فرص الاستقرار المعيشي، وفي ظل مجتمعٍ يقيّد حركتها خارج منزلها للعمل، ويحكمها بقواعد اجتماعية أكثر صرامة، تزيد من صعوبة البحث عن فرص اقتصادية خارج المنزل، لخطورة التعرض للمضايقات، وبسبب من التهميش الاجتماعي، خصوصاً للنساء الأرامل والمطلقات.

أما بالنسبة للنساء في (تعز) وإن لم يكنّ يُعامَلن على قدم المساواة مع الرجال، لكن لديهن استقلالية أكثر، مما يحسن فرصهن في العمل.

أما بشأن (التهميش العنصري) فإن مجتمع الأخدام يواجه أكبر مستويات الفقر والتهميش، وهذه ظاهرة متفاقمة في (زبيد) وفقاً للمستجوبين الرئيسيين، لا سيما المستجوبين المنتمين لهذه الفئة من السكان، إذ يقولون أن القادة المحليّين يجعلونهم يشعرون أنهم غير مستحقين للدعم الحكومي من (صندوق الرعاية الاجتماعية) مثلاً، نتيجةً للممارسات التمييزية ضدّهم ، وبسبب الاعتقاد بأن المهمّشين لن يكفّوا أبداً عن ممارسة التسول، وأنهم غير مُهتمين بالبحث عن فرص أفضل للعيش، حتى لو تلقّوا بانتظام الدعم الحكومي، ويرى المهمشون أن قادة المجتمع أكثر اهتماماً بتوجيه الدعم للفئات مجتمعية أخرى، على الرغم من أحقيتهم باستهداف صندوق الرعاية.

وهناك اختلافات هامّة بين (زبيد) و(تعز)، ففي الأولى يعيش (الأخدام) استضعافاً أكثر، وتقوم حياتهم على استراتيجيات البقاء، أما في (تعز)، فلديهم عدد من المنظمات غير الحكومية تدافع عن حقوقهم، وتساعدهم على توفير فرص لتعليم أبنائهم، وتدعم مشاركاتهم السياسية.

٨.٢ رسم خرائط الضعف

تم اختيار عينات من المستفيدين وغير المستفيدين، على أساس كونهم فقراء، تحدث أفراد العينات من الجنسين عن صور وأشكال من حالات الضعف التي يواجهونها في مختلف المجالات، بما في ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية ذات الصلة، والتي تتأثر في مجملها بعوامل المكان والعمر، والجنس، والمكانة الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن المستجيبين يشتركون جميعاً في حالات الضعف، ومن ضمنهم (الشابات المُطلقات)، إلا أنّ هناك فئة مُعينة من العينات المبحوثة ذات خصوصية استراتيجية وفّرت لها شيء من المواجهة وتميّز في المقاومة.

وسنقوم في هذا الباب برسم وتحليل الخرائط عن مواطن الضعف التي تواجه المشاركين، ثمّ نقدّم بعد ذلك تحليلاً موجزاً عن الآليات المتاحة للمبحوثين عن آليات وسبل التعامل مع حالات الضعف، بما في ذلك صندوق الرعاية الاجتماعية، وتسليط الضوء على نماذج وتجارب لحالات نجحت في مقاومة الضعف ومكافحة الفقر .

ويقدم الجدول (٣) لمحةً عامة عن أبرز أسباب الضعف، التي تم تحديدها وفقاً للموقع، وبيان ما إذا ما كان قد جرت تجربتها على مستوى الفرد، والأسرة المعيشية، أو المجتمع. ومع ذلك، هناك تداخل واضح بين هذه التجارب، وعلى سبيل المثال يمكن للتجارب الفرديّة الضعيفة أن تؤدي إلى ضعف الأسرة أيضاً.

الجدول ٣: نظرة عامة على مواطن الضعف الرئيسية

	زبيد (مع عينات شبه حضرية)	**تعز** (مع عينات حضرية)
الأفراد	• المرأة التي بدون عائل نادراً ما تكون قادرة على العمل خارج المنزل، بسبب النظرة الاجتماعية، مما يقلل خيارات معيشتهم • مستويات التعليم منخفضة، خاصة بين الإناث. • التزويج المُبكر شائعٌ –خاصة للفتيات–، في ظل عدم وجود سنّ قانوني للزواج.	• يتعرضن للتحرش المرأة بسبب الخروج من المنزل إلى المدرسة، أو الجامعة، أو للعمل. • المطلقات لا يحصلون على فرص سهلة للحصول على حقوقهن الشرعية والاجتماعية عبر القضاء.
الأسر	• القدرة على تأمين شراء الطعام. • الأسر كثيرة العدد، غالباً لا تعيش استقراراً معيشياً. • عدم القدرة على توفير الاستقرار المعيشي يخلق توترات داخل الأسرة، ما يؤدي للتفكك والعنف الأسري، ومن ثمّ الطلاق. • عند التعرض للمرض تكون فرص العلاج والخدمة الصحيّة قليلة. • القدرة على تأمين المواد الغذائية.	• القدرة على شراء الطعام • الأسر كثيرة العدد، لا تعيش استقراراً معيشياً.
المجتمع	• تعدد فرص زيادة الدخل في المجتمع محدودة. • ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية. • محدودية فرص حصول المهمشين على أراضٍ للسكن (مشكلة متواجدة بكل المناطق، لكنها ربما في زبيد أكثر) • في(زبيد) كلفة فواتير الكهرباء والمياه عالية نظراً لحرارة الطقس. • الأسر الكبيرة، غالباً ما تكون مرتبطة بانعدام الأمن الاقتصادي، وتكون فرص توسيع الدخل محدودة.	• فرص توسيع وتعدد الدخل محدودة. • ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية. • شهدت تزايداً للصراع، وانعداماً للأمن، وانخفاضاً في النشاط الاقتصادي، وكان له أثر على الاستقرار. • تزايد البطالة في الشباب رغم ارتفاع نسبة التعليم.

وتحدث المشاركون كذلك عن مظاهر الضعف الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من إمكانيات مكافحة بعض التحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمع ، خصوصاً التحديات الصحية والبيئية.

مواطن الضعف الاقتصادية

إن انعدام الأمن الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي في كل من (زبيد) و(تعز)، هو القضية الخطيرة الناجمة عن محدودية وضعف فرص توسيع وتعدد الدخل التي تؤثر على كل شيء، لكن الفرص بالنسبة للشباب في (تعز)، قد تكون أفضل بسبب قوة الاقتصاد فيها، ولوجود تنوع أكثر، بما في ذلك قطاع الخدمات الهامة والإنتاج الصناعي، إضافة إلى تعدّد فرص العمل.

ولأن (زبيد) ذات طبيعة زراعية فإن فرص تعدد فرص العمل فيها أقلّ ومحود مقارنة بحجم الباحثين عن العمل، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ لأسعار السلع الأساسية والخدمات.

وبسبب اختلاف المجتمع في في (زبيد) و(تعز) فإن إفادات المشاركين تأتي مختلفة. ففي زبيد على سبيل المثال حيث تكون درجات الحرارة عالية على الدوام ، فيرتفع الطلب على الطاقة والمياه، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الفواتير، وذلك يشكل تحدياً كبيراً للأسر الذين

يضطرون لإنفاق جزء كبير من دخلهم (عادة كل أو معظم التحويل النقدي) لتغطية كلفة هذه الخدمات، أما في (تعز)، فمع بداية الأزمة السياسية في ٢٠١١م زاد تفاقم المصاعب الاقتصادية والتدهور الأمني.

"كل شيء ازداد سوءاً منذ بداية النزاع، ارتفاع الأسعار، وانعدام فرص أي دخل" (تاريخ حياة، رجل – ٤٠ عاماً– تعز)

"خلال السنوات الثلاث الماضية وقبل الاضطرابات السياسية، كنا قبل الأزمة نعمل بنظام الدخل اليومي كعمال، أحياناً نحصل على عمل لأسبوع، وأحياناً لا نجد العمل أسابيع أخرى..، نحن الآن في بطالة منذ عامين بسبب النزاع في البلاد، وليس هناك كثير من أعمال البناء بسبب الصراع وارتفاع الأسعار [...]، إن الصراع في تعز خلق مشاكل أخرى، فالمرأة لم تعد قادرة على الخروج للعمل في الفترة المسائية، وهي تأثراً بما يجري من تدهور، والشباب أيضاً أصبحوا خارج نطاق السيطرة.."(تاريخ حياة،رجل – ٤٠ عاماً–تعز)

الوضع بالنسبة للشباب والشابات غير مستقر تماماً ، لقد تأثروا بشكل كبير نتيجة عدم وجود فرص للعمل، والذي أصبح سبباً رئيسياً للإحباط في تلك الفئة، خصوصاً في (زبيد) لا سيما الذين أكملوا التعليم الثانوي والجامعي ورأوا أن نجاحهم الدراسي لم يوفر لهم فرص عمل، فضلاً عن كون أكثر أرباب الأسر صغارٌ في السن نسبياً (أكثر الأزواج في سن العشرينات) بسبب الزواج المبكّر، لذا فإن أثر البطالة ينعكس على ظروفهم العائلية.

أحد أبرز أسباب تفاقم الضعف الاقتصادي هو حجم الأسرة، فالعدد الكبير من الأطفال (عادة أكثر من ستة) يزيد من مسؤوليات الآباء والأمهات ، فضلا عن الأسرة الكبيرة التي تعيش بشكلٍ مشترك، فقد تتوفر لأعضائها فرص عمل وربما لا تعملن وهذه المشكلة مشتركة في كل من (زبيد) و(تعز) ، فعلى الرغم من وجود مستوى تعليمي أعلى وحرية تنقّل وخروج للنساء في (تعز)، لكن ذلك لا يُفسّر تساوي نسبة الأطفال والولادة مع ما هي عليه في زبيد.

كان المشاركون يميلون للدفاع عن حّقهم في أن يكون لهم عدد من الأطفال؛ ويميلون إلى تشجيع وجود عائلة كبيرة، والعديد من المُجيبين قالوا أنهم يتوقعون أن يحصلوا على الدعم بسبب كثرة الأطفال، (على سبيل المثال من قبل الحكومة أو من الجمعيات الخيرية)، بل قد اعترف معظم المجيبين، بوجود صعوبات في تحقيق الاستقرار المعيشي، وعدم القدرة على توفير ذلك لأطفالهم الكثيرين.

"أنا أعتمد على دخلي اليومي كعامل، وأخي الأصغر الذي يعمل حمّالاً ، يساعد ببعض الدعم، نحن لا نعمل بشكلٍ يومي، وأفراد أسرتنا ١٢ شخصاً " (مقابلة معمقة، شاب – ٢٥عاماً– زبيد)

"راتبي لا يكفي لتغطية احتياجات ١٠ أطفال، خصوصاً عندما يكون هناك مناسبة خاصّة أو عيد ، أو عند الإصابة بالمرض أيضاً "

(مقابلة معمقة – ٥٥ عاماً– زبيد)

حالات الضعف ذات الصلة بالصحة

أحد العوامل التي عرفها الناس والتي تضاعف المصاعب الاقتصادية هي تلك المتعلقة بشكل كبير بالأمراض الطارئة والقوية، والتي تجعل الأسر يعانون ضائقة مالية.

"خلال سنة فقط حصل تفشي للمرض، والحمى هاجمت جميع أفراد الأسرة، واحتاجوا إلى الرعاية الطبية، ما أدى إلى زيادة القروض الأسرية، وبيع ممتلكاتنا من العقارات " (مقابلة معمقة، شاب –٢٢ عاماً– زبيد)

"لقد بدأت في الاقتراض من الاخرين و وضعي الصحي أصبح أسوأ، وأصبح عندي نوبة قلبيّة وتعاني أكثر العائلة من الأمراض" (تاريخ حياة، رجل–٦٠ عاماً– زبيد)"

في زبيد على وجه الخصوص، تحدث المشاركون من البالغين عن نسبة عالية من الإصابات المرضية، إضافة إلى العديد من الحالات المرضيّة، كارتفاع درجات الحرارة عند المصابين، والأمراض المُزمنة، أو التي تتطلب الجراحة، وذلك يجعل الأسر مضطرة لتخصيص بعض مواردها المحدودة لدفع ثمن الانتقال إلى المرافق الصحيّة، لتلقي العلاج (الخدمات الصحية في العيادات مجانية)، وبصورة أكثر وضوحاً، يضطر الناس دائماً لدفع قيمة الأدوية، التي يجب أن تكون مجانية في العيادات ولكنها مكدسة فى المخازن، لذلك هم بحاجة لشراءها من القطاع الخاص، ممّا يجعل مسألة توفيرها أمراً بالغ التعقيد والصعوبة.

"أثر حادث فى العمل على صحتي وأصبحت سيئة، خاصة ظهري، مما أدّى بي إلى الإعاقة، ولذا فإنني عاجزٌ لا يمكنني القيام بأي عمل شاق. هناك أيضا الامراض في عائلتي، مثل أمي، التي لديها فتق فى المعدة، لذلك لا أستطيع تحمل العلاج (مقابلة معمقة، ٢٨عاما من الذكور، تعز)"

علاوة على ذلك، فإن في مستشفى (زبيد) الخدمات الصحيّة محدودة للغاية، ويقع خارج المدينة؛ الكثير من المواطنين اشتكوا من اضطرارهم لإنفاق الكثير من المال على أجور الانتقال إلى المستشفى أو إلى (الحديدة) –عاصمة المحافظة– لتلقي العلاج الضروري، وراتفاع التكاليف يؤدي لعجز البعض عن السفر للعلاج .

أما الوضع الصحّي في (تعز) فإنه مختلف، لطبيعة المدية الحضري، ولأن الناس أكثر وعياً بالأمراض، ومعرقةً بطبيعة الخدمات المتوفرة، لذلك يحتاجون لإنفاق الكثير من الأموال لإجراء الفحوص ، والكشف الطبي.

"لو كان لدي المال لأخذت أمي إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية وممكن أن أساعد أيضا أي من أفراد عائلتي"

(مقابلات معمقة –٢٤عاماً– تعز)

نقاط الضعف الاجتماعي

المخاطر الاجتماعية التي يمكن أن تتكون نتيجة العادات الاجتماعية والسلوكيات (جونز وهولمز ٢٠١٠م)، هناك تجارب للأسر والأفراد عن التحديات الاقتصادية، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو قدرة المرأة المحدودة على المساهمة في تحسين دخل الأسرة، نظراً لوصمة العار الاجتماعية المرتبطة بعمل الإناث، خاصّة خارج المنزل.

وقالت معظم المستجيبات في زبيد، أنهن لم يكنّ قادرات على العمل خارج المنزل، أما اللواتي يعملن خارج منازلهن، مثلاً في المؤسسات الحكومية (المدارس والمستشفيات) ينظر إليهن المجتمع باحتقار.

بالنسبة لفرص العمل، عادةً يكون الرجال، وأحياناً الفتيان هم الأكثر سعياً لإيجاد فرص مُدرة للدخل، خصوصاً في التجارات الصغيرة، التي نادراً ما تؤمّن الاستقرار المعيشي للأسرة، وقد قال بعض المستجيبين في المقابلات المُعمّقة والنقاش الجماعي أن المرأة تستطيع في بعض الأحيان إنتاج سلع غذائية، ومنسوجات وهنّ في المنازل، ليقوم إخوانهن أو أبناءهن أو حتى الأزواج ببيعها، وذلك أمرٌ نادر، ويرجع ذلك جزئياً لعدم وجود ما يكفي من المعلومات ولضعف الدعم المطلوب للنساء ليقمن بأنشطة اقتصادية داخل منازلهن، وقد اتفق معظم أفراد العينة من الإناث على أهمية أن توفّر الحكومة هذا النوع من الدعم.

في تعز كانت المشكلة أقلّ حدّة، يمكن للفتاة والمرأة أن تخرج للعمل، على الرغم من أن ذلك لا يزال وصمة عار اجتماعية سواءٌ في القطاع العام أو الخاص، لكنهن قد يتعرضن للعديد من ممارسات التحرش، وذلك يؤكد عملياً أن فرص عمل النساء محدودة، على عكس الرجال.

"حالياً، وفي ظل انعدام الاستقرار الأمني، نحن نشعر بالخوف عندما نمشي بشكلٍ مُنفرد، فقد تحدث المضايقات، وربما يحدث ماهو أسوأ من ذلك حين نمشي أو في الحافلة، أو في أي مكان، فالوضع أصبح أسوأ، وكل يوم نسمع قصة جديدة؛ نسمع عن مهاجمة اللصوص، وسائقي الدراجات النارية للنساء، لسرقة حقائب اليد منهن.

وقبل أيام اغتصبت فتاة، ثم قتلت، ونحن نعمل بمكتب المديرية في المجمع الحكومي، هل تعتقد أننا نشعر بالأمان ؟، عندما ندخل أو نخرج جميع الرجال يحدّقون بنا، وبعضهم يعلّقون بالكلمات السيئة، ونادراً ما نترك مكاتبنا، ودائماً ما تنتابنا المخاوف حينما تحدث خلافات الشديدة بين المتخاصمين خصوصاً من أبناء القبائل الذين يأتون إلى المبنى، لاسيما حين يُشهرون أسلحتهم ضد بعض (متحدث في نقاش جماعي ، ٣٦ عاماً ، تعز)"

يعتبر (الطلاق) أحد أهم أسباب الضعف الاجتماعي للمرأة، وتنتج عنه تحديات معيشية واقتصادية لدى المطلقات، وقد أكّد ذلك المستجيبون ، وقالوا أنه لا يؤدي إلى الصعوبات الاقتصادية للمرأة المُطلقة وأسرتها فقط، بل يمكن أن يؤدّي إلى التهميش الاجتماعي.

"الآن أنا لا متزوجة ولا مُطلقة، أتلقى الدعم من الجيران ومن الناس الخيريين فقط، أخي يريد مني أن أترك المنزل، وأنا لا أعرف إلى أين أذهب، كنت أعمل خادمة في المنازل، الآن معي إبني يساعدني بما يحصل عليه من عمله، وهو الآن بدأ يدعم البيت"

(تاريخ حياة – ٤٢ عاماً– تعز)

كان صندوق الرعاية الاجتماعية قد بدأ أساساً باستهداف النساء المُطلقات، نظراً لهذه التحديات، وفي كل المقابلات المُعمّقة والمناقشات في إطار مجموعات التركيز مع عدد من النساء، اتضح أن السبب الشائع للطلاق هو عجز الرجال عن توفير الاستقرار المعيشي لأفراد الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى التوتر الذي يصيب الأسرة ويسببّ المشاكل الزوجية.

هناك خمسة من المُستجوبين، بل إنّ معظم المشاركين في مناقشات مجموعة التركيز وتمارين رسم الخرائط، ربطوا بين التدهور الاقتصادي والمعيشي وبين التفكك الأسري وحدوث العنف المنزلي، بما في ذلك العنف الجسدي واللفظي ضد الأطفال.

"أنا دائما أتعصّب داخل المنزل، لكني أضغط على نفسي وأقول هؤلاء هم وأولادي، أطفالي هادئون.. وعند وجود أي مشكلة يقولون "يا أمي نحن نشهد معك" (الله يبارك فيهم)، أحياناً أصل إلى الجنون، وأفقد أعصابي من هذا الوضع"

(مقابلة معمقة – ٥٠عاماً– تعز)

من النتائج المُثيرة للاهتمام في (زبيد) أن المرأة غالباً ما تحصل على الطلاق عبر المحاكم، ليسهل حصولهن على النفقة المالية لرعاية أطفالهن، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بمعرفة أن (زبيد) مجتمع صغير يمكن للنساء أن يسمعن عن نجاح مثل هذه القضايا القانونية ليكررن هذه التجارب، إضافةً لخصوصية مجتمع (زبيد) وثقافته الشرعية والفقهية، فالناس هناك درايتهم أوسع عن الإجراءات القانونية والشرعية، لذا فإن الرجال يجدون سهولة في الدفاع عن قريباتهم وانتزاع حقوقهن، حتى بعد الطلاق، لا سيما حق النفقة أو حق الحضانة لأطفالهن.

أما في (تعز) فقد أوضحت عدد من النساء المُشاركات أن إمكاناتهن وقدراتهن لا تساعدهن ولا تمكنهنّ من الحصول الطلاق عبر المحاكم، لذا فإنّ الرجال يمتلكون خيار التخلي عن مواصلة دعم أسرهم المعيشية، لا سيما إذا لم للمرأة شخصٌ يدعمها لتنتزع حقوقها الشرعية عبر المحكمة سواء الطلاق أو الحضانة والنفقة وغير ذلك من الحقوق.

لاحظ الفريق –منفّذوا الدراسة– أن من أبرز أسباب المخاطر الاجتماعية الشائعة في (زبيد) هو الزواج المُبكّر، إذ يتمّ تزويج فتيات لا تتجاوز أعمارهن ١٠ سنوات، وقد أكّد ذلك جميع المشاركين، وقالوا أن التزويج المبكر يؤثر سلبيّاً على نمو الأطفال، ويؤدّي للتسرب من المدارس، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بالصحة الإنجابية كالإنجاب المبكّر للأطفال، وبالتالي نشوء علاقات غير متوازنة في الأسرة.

لوحظ أيضاً في زبيد، أن الغالبية العظمى من الشباب الذين تمت مقابلاتهم – وأعمارهم ٢٥ سنة أو أقل– كانوا مُتزوجين، وهذا كان أقلّ شيوعاً في (تعز).

وكان مُستَغرَبَاً أن الرجال كانوا أكثر من النساء اهتماماً وإثارةً للمخاوف المتعلقة بآثار الزواج المبكّر، خلال مناقشات مجموعات التركيز، ربما لأن الرجال أكثر وعياً من خلال عملهم مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ولضعف وصول حملات التوعية التي تستهدف النساء.

ومن خلال مقابلات النساء في (زبيد) خصوصاً الفتيات، فإن الملاحظ أنهن يمِلن لرؤية الزواج المبكر على أنه واقعٌ اجتماعي، وليس مشكلة، لذلك كنّ أكثر قلقاً من عدم العثور على زوج بعد تجاوز سن ٢٠ عاماً، ورغم ذلك فإن كل الرجال والنساء الشباب الذين كوّنوا أسر في سنّ مُبكّر يعيشون تحديات اقتصادية ومعيشية يمكن لبعضها أن تؤدي إلى التفكك الأسري.

وعموماً فإن هناك في اليمن رغبةً للتعليم، حيث أعرب كل المُستجوبين في (تعز وبيد) عن هذه الرغبة، ونتيجة لذلك فإن معظم الأطفال درسوا بضع سنوات من مرحلة التعليم الأساسي، ومع ذلك فإنه من النادر في (زبيد) أن تواصل الفتيات التعليم بعد المرحلة الثانوية، لكنّ ذلك أمرٌ شائعٌ في (تعز)، لكن رغم ذلك لا تزال هناك ثغرة هامّة فيما يتعلق بمستوى التحاق البنين، فقد قال عددٌ قليل من الرجال والنساء الذين تمت مقابلتهم في (تعز) أنهم تلقوا التعليم الثانوي والعالي على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والمعيشية، التي جعلتهم يعانون التهميش بسبب مستوياتهم الماديّة والمعيشية التي كان تعكسها مظاهرهم.

وقال بعض المستجيبين أنه بسبب ملابسهم ووضعهم المادّي، تعرّضوا للتهميش والضغوط والإقصاء، وأن مظاهرهم حدّت من قدرتهم على الاختلاط ومن الحصول على وظيفة جيدة.

الإطار ٢: دراسة حالة ، فتاة يتيمة ١٦ عاماً من تعز

سناء ، فتاة يتيمة عمرها ١٦ عاماً [٢٨]، الأنثى الوحيدة بين أخوتها، والدتها هي المستفيد من الصندوق، وتحصل على ١٢٠٠٠ ريال كل ثلاثة أشهر، قصتها نموذجٌ للعديد من حالات الضعف، التي تواجهها الفتاة الفقيرة، في منزل متواضع وسط عددٍ من الإخوة الذكور، إذ تواجه تحديات اجتماعية منها العنف المنزلي.

تعيش سناء مع والدتها وإخوتها الـ١٠ في منزل صغير جداً بالإيجار، مع ثلاث غرف، توفي والدها بحادث مروري، حيث كان يقود سيارة أجرة، وكان قادراً على تغطية جميع النفقات المنزلية، وتتذكّر سناء أن والدها كان يقوم بمنع أي عنفٍ يمارسه الإخوة الأكبر سناً.

أحد أشقائها متزوج، ويعيش مع زوجته وأولاده معها بنفس المنزل، وشقيقها الأكبر لديه وظيفة بالأجر اليومي، ويكسب منها القليل جداً، ويساعد والدته أحياناً بدفع بعض نفقات المعيشة، تزوجت إحدى أخواتها مؤخراً ويقوم زوج الأخت بتقديم بعض الدعم المالي أحياناً حينما يقدر على ذلك.

***"أريد أن اتحدّى نفسي بإتمام دراستي، أنا لا أريد أن أكون كأخواتي الأكبر مني، اللواتي تسربن من المدرسة، وبقين في المنزل يحلمن بالزواج، أريد أن أغادر المنزل المزدحم، لأحصل على معيشة أفضل..."*، قالت ذلك سناء وهي تبتسم .**

كانت تكاليف المدرسة مكلفة بالنسبة للأسرة، إضافة لكثرة النفقات مقارنةً بالدخل المحدود.

"في المدرسة، كنت نشيطة، وأشارك في العديد من الفعاليات الطلابية، حتى في مجموعة الغناء والأناشيد، كان أستاذي يشجّعني، وكنت
أحصل على مكافآت من وقت لآخر، بإعفائي من دفع رسوم بعض الرحلات الترفيهية التي تنظمها المدرسة إلى بعض الحدائق العامة.."

على الرغم من اهتمامها وحسن الأداء في المدرسة، لا تزال سناء غير متأكدة متى يمكنها العودة لمواصلة الدراسة.

"أخشى أن يأت اليوم الذي قد أتوقف فيه عن تعليمي، أنا لا أرغب في الوصول إلى ذلك اليوم، وعلى الرغم من أني حصلت على إعفاء من الرسوم المدرسية، إلا أنني أواجه الكثير من الصعوبات التي تغطي احتياجات التعليم الأخرى، كالملابس والنقل والغذاء. عندما أكون في المدرسة أريد أن تكون معي أفضل الملابس كبقية الفتيات، وأريد أن أذهب إلى كافتيريا المدرسة لتناول الطعام مثلهن، لا أريد الاستمرار فى التظاهر بأنني تناولت وجبة الإفطار.
في كثير من الحالات كنت أشتري الآيس كريم بـ(٢٠ ريال) لآكله أمام زملائي وقت الإفطار، ليعتقدوا أنني أفطرت، وكنت أجبر نفسي على المشي أكثر من ٣ كلم يومياً للذهاب إلى المدرسة والعودة إلى البيت، كنت كثيراً ما أخاف أن أمشي لوحدي" .

هكذا استمرّت سناء تتحدث عن نفسها والابتسامة لا تفارقها، وكانت أحياناً تحاول منع دموعها أثناء حديثها عن تجربتها

"أفتقد الأيام الخوالي.. أيام والدي، عندما كنت قادرة على الابتسامة في بيتنا، هذا حلمي، الآن بسبب الصراع اليومي بين إخوتي على الغذاء والملابس وفُرشُ النوم، حلمي هو أن أرى إخوتي يحترمونني، ويحترمون أمّي وأخواتي، والتوقف عن ضربنا، آمل أن يأتي يومٌ أرى فيه أفراد عائلتي يبتسمون مرة أخرى، أن يعيشوا السعادة، كما كانت أيام والدي" .

المجموعات العرقيّة المُهمّشة كـ(الأخدام) يواجهون أيضاً التمييز والإقصاء الاجتماعي في هذه المجتمعات، ما أدى إلى تفاقم أوضاعهم المعيشية المُترديّة، إضافة إلى الفقر الذي يحدّ من قدرتهم على الوصول إلى برّ الأمان أو السكن اللائق على سبيل المثال، وعادة ما يمتهن كثير من هذه الفئة أعمالاً وحرفاً ينظر إليها بأنها أعمال دنيا، مثل جمع القمامة والأسكفة، ونادراً ما يتم استهداف (الأخدام) من البرامج الحكومية، مثل (صندوق الرعاية الاجتماعية)، الأمر الذي يعزّز شعورهم بالإقصاء والتهميش، كما أوضح أحد الأخدام غير المُستفيدين.

---

[٢٨] تم تعديل الإسماء في هذا الجزء و بقية اجزاء التقرير حفاظاً على الخصوصية و تحويل اللهجة المحلية الى العربية الفصحى لتعميم الاستفادة من التقرير داخل و خارج اليمن

"ماذا أقول عن المشاعر ؟ مع من أتشاركها ولمن أشكو ؟ ضع نفسك مكاننا، حيث تتعود أن يراك الناس وأنت تنظف الشوارع، وتعمل عتّال للاسمنت وحمّال للأشياء الثقيلة، لكن مُجرّد أن يشاهدوك فى المدرسة أو في حفلة عرس، يحدّقون بأنظارهم نحوك، ويسخرون من ملابسك، قد يقولون ماذا تعمل هنا يا خادم ؟ هذا ليس مكانك، هل من السهل أن تتعايش مع هذا الشعور دائماً ؟.

وكلما تحاول النسيان، للاستمتاع بوقتك، وترفع صوت الكاسيت إلى أعلى مدى بأغانيك المُفضلة، تلتفت نحو وضع منزلك الرديء، وضعك يذكّرك بأنك ما زلت خادم، أيّ مشاعر يجب أن نتحدث عنها؟..".

(مجموعة نقاش، شاب غير مستفيد –٢٦ سنة– من الفئات المهمشة، زبيد)

لوحظ خلال الدراسة، أنّ المستجوبين في (زبيد) نادراً ما يذكرون الإعاقة كمصدّر للتحدّي والصعوبات، ولعلّ ذلك بسبب الشعور بأن الإعاقة هي وصمة عيب وانتقاص، مما يجعل ظهور فئة المعاقين ضعيفاً وغير ملحوظ، بالمقابل في (تعز) يوجد معلومات ووعي أكبر عن الإعاقة، هناك مناصرة لذوي الإعاقة من منظمات غير حكومية، ما يجعل الإعاقة أكثر تلمّساً، في تعز يوجد الكثير من المُعاقين مُسجّلين لدى صندوق الرعاية الاجتماعية.

٨.٣ استراتيجيات المواجهة

قدّم المستجوبون رؤية حول أهم الطرق الشائعة لاستراتيجيات المواجهة التي يستخدمونها، وبعض هذه الأنشطة لها عواقب سلبيّة (قصيرة ومتوسطة المدى)، لمختلف أفراد الأسرة صحياً، وتعليمياً، أو على مستوى الاستقرار العاطفي، وعلى أية حال يؤخذ بهذه الاستراتيجيات، كونه لا يوجد الكثير من الخيارات أو البدائل لمواجهة حالات الضعف والتحديات.

وأحد أهم الأساليب المتعارف عليها لمواجهة الدخل المحدود للأسر، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، هو اضطرار أفراد الأسرة لتقليل كمية الطعام، ونوعيته، وجودته، حتى عدد الوجبات، وغالباً ما تقتصر الوجبة فقط على الخبز والشاي.

" الدخل كله يذهب لاحتياجات البيت والأسرة، لكنه لا يغطي الاحتياجات الأساسية، فنضطر إلى تخفيض عدد وجبات الطعام"

(مقابلة معمقة–رجل–٢٥ سنة– زبيد)

بيع الممتلكات أيضاً هو أحد الاستراتيجيات الشائعة لمواجهة الضعف والفقر، في هذه الحالة النساء هن الأكثر تأثراً كونهن يضطررن إلى التخلي عن مدخراتهن من الزينة كالذهب الذي يعتبر صداق زواجهن، فبعد بيع الذهب لتغطية نفقات احتياجات الأسرة الأساسية، التي عادة ما تكون للخدمات الصحية، والعلاج، والديون، والإيجارات، لا يبقَ لدى النساء أيٌ من ممتلكاتهن، وفي كلا الموقعين تحدّث بعض المستجوبين عن بيع أجهزة المنزل الإلكترونية للحصول على النقود.

" أنا بعت ممتلكات مثل ذهب زوجتي، وحماتي، خاصة عندما كنت أعالج إبنتي التي كلفني علاجها ١٢٠،٠٠٠ ريال"

(مقابلة معّمقة، رجل – ٢٨ سنة، تعز)"

الهجرة ذُكرت أيضاً كأحد الأساليب المتبعة لمواجهة حالات الضعف والفقر في (تعز)، حيث توجد نسبة كبيرة من المتعلمين الذين يشعرون بأن لديهم إمكانية أفضل للهجرة إلى مدن أخرى، وتحدث العديد من المستجوبين عن هجرتهم ، أو عن هجرة بعض معارفهم إلى السعودية.

أحد استراتيجيات المواجهة والتي قد تكون سلبية خصوصاً على الأطفال وتنمية قدراتهم المُستقبلية هو تسربهم من المدارس، وهذه تعدّ أكثر شيوعاً فى المناطق شبه الحضرية كـ(زبيد) حيث لا توجد قيمة عالية للتعليم الرسمي، كما هو الحال في (تعز) حيث أنهم يدركون هناك مخاطر خروج الأطفال وبالذات الفتيات من المدارس بسبب تكاليف التعليم ٣٢. ووجد أنّ ما يحدث في (زبيد) هو العكس حيث أوضح المستجوبين أنه عندما يشعر الأبوين بعدم مقدرة البنت على الكسب إذا أخرجت من المدرسة، يفضلون غالباً إخراج الأولاد.

"بعض الأطفال ليسو مسجلين بالمدارس بسبب التمييز وعدم القدرة على تحمّل نفقات التعليم والمتطلبات الأخرى مثل الزيّ المدرسي" (مجموعة نقاش رجال من تعز – أعمارهم بين ٢٢–٢٨)

"كان من الصعب رعاية ودعم ١٢ أخ وأخت للتعليم، والرعاية الصحية، والغذاء، ولهذا إخوتي وأخواتي لم يستطيعوا مواصلة تعليمهم" (مقابلة معمقة – رجل – ٢٥ سنة – تعز)

واحدة من الاستراتيجيات المؤلمة للمواجهة والتي تكون غالباً عواقبها وخيمة هي عدم الذهاب لتلقي الخدمات الصحية تجنباً لعدم دفع تكاليفها، وهنا قد يتخلى المريض عن العلاج تماماً، أو قد يلجأ للمعالجين الشعبيين والمشعوذين الذين قد يكونون غير قادرين على توفير الرعاية الصحية اللازمة، واحياناً قد يذهبون مباشرة إلى الصيدليات لشراء الأدوية مباشرةً دون معاينة طبية، أو إجراء فحوصات.

والبعض قد يتأخر فى المعالجة حتى تتحول الحالات إلى حرجة ومتدهورة، وتم الحديث عن مثل هذه الأمور من قبل الكبار الذين يعانون من أمراض مزمنة بما فيها السكر الذي يكون علاجه مكلفاً.

في (زبيد) ينظر إلى عمل النساء بأنه من استراتيجيات المواجهة المُحرجة، فكما تم النقاش مسبقاً بأن عمل النساء غير مشجع، وأن الرجال والنساء على حدٍ سواء لا يفضلون شغل المرأة نهائياً، وعلى أية حال، وبالنظر إلى أهمية تحسين دخل الأسرة، فإن النساء يقمن بأنشطة منزلية مدرة للدخل، مثل الخياطة، وصناعة البخور، والطعام الذي يتم بيعه، وتقوم بهذا العمل عادة نساء كبيرات في السن، وبرغم الوصمة المرتبطة بهذا النوع من العمل، وإدراك الصعوبات التي تواجهها الأسر، فإن أغلب النساء المشاركات فى الحوارات الجماعية والمعمّقة ذكرن بأن دورهن في تحسين دخل الأسرة أصبح ضرورياً، وسوف يستفدن من الدعم الحكومي ودعم المنظمات غير الحكومية، ومن التدرب على الأنشطة الانتاجية التي يمكنهن القيام بها خارج المنزل مثل المنتوجات الزراعية وبيع الملابس.

الإطار ٣: دراسة حالة، امرأة مطلقة، مستفيدة، من زبيد

رغم قيود العادات والتقاليد في زبيد والتي تحدّ من قدرة المرأة على مواجهة الصعوبات الاقتصادية، كان هناك حالات قليلة من النساء تغلبن على ذلك لتوفير ما أمكن لأسرهن.

واحدة من هذه الحالات هي امرأة مطلقة أرادت أن تدعم أسرتها، وأصبحت قادرة على مواجهة القيود المجتمعية، وقررت أن تنتج مادة البخور في منزلها وتبيعه بنفسها خارج المنزل.

ان لديها دعم محدود من أسرتها لكنه لم يكن كافياً لمنح أطفالها حياة أفضل مما ستمنحهم هي، وبتجاوزها للأعراف الاجتماعية وصفه البعض بأنه "تحرر وخروج على المألوف"، لكنه مكّنها من تجاوز هذا السياق وأصبحت قادرة على أن تهتم بأسرتها.

" واحد من أزواجي السابقين (والد ابنتي) قال لي خذي إبنتك ولن أدفع لك أي شيء، وعندها تنازلت عن ذهبي وصداقي وكافة حقوقي وأخذت إبنتي، إنه عقب وفاة والدي ووالدتي وأيضاً بعد مغادرة زوجي الأخير إلى بلده والذي كان يدعمني كثيراً تعلمت أن أكون قوية وخشنة، وكما يقولون دائماً هاجم العسكري قبل أن يهاجمك"

إنها امرأة فقيرة ومستفيدة من الصندوق، عمرها ٣٧ سنة وتزوجت ٤ مرات، وهي مطلقة حالياً ولها ٣ بنات وولد. إنها تدعم بناتها فى دراستهن الجامعية من خلال التحويلات النقدية من الصندوق ودخلها البسيط من البخور وبيع الطعام. عملت من قبل كمنظفة في مبنى حكومي قبل أن تسجل فى برنامج الصندوق. أصبحت مشهورة لكونها قوية فى الرد على أية اتهامات أو كلام يصدر ضدها نتيجة خروجها الغير مألوف عن العرف الاجتماعي ورفضها للسيطرة التي تخضع لها النساء.

" إذا بقيت صامتة وخجولة ولم أتحرك بحرية فلن أستطيع أن أعيش أنا وأطفالي، أنا شديدة ولن أسكت أبدا عن حقوقي، وقد ذهبت إلى الشرطة لأشتكي عن من يقوم بإهانتي دون خوف، لو لم يكن معي قلب قوي لن أستطيع مواجهة الرجال"

" الناس دائما يمجدون الأغنياء، ويهينوا الفقراء، لكن بالنسبة لي لا يستطيع أحد أن يؤذيني لأني قوية واستطيع الدفاع عن نفسي وأطرح أفكاري. أنا طيبة بطبيعتي لكن ظروف الحياة أجبرتني أن أكون هكذا" .

في تعز مشاركة النساء فى العمل أمرٌ متعارف عليه، خصوصاً في أوساط الأسر الفقيرة، وعن ذلك تحدّث المستجوبين عن التغيرات في مجال الأعمال التي أصبحوا يمارسونها عندما ساءت الظروف الاقتصادية، فمثلاً عن العمل، كعمال محليين فما لم يكن فى الحسبان أن تضطر بعض النساء للتعرض للمضايقات، وقد يساء استخدامهن، رغم أن القليل من النقاشات الجماعية ذكرت فيها شواهد عن انغماس النساء فى أعمال الجنسية، مع أنه لا يبدو أن أحداً ممن شاركوا فى البحث مارس هذا العمل، وعليه فإن هذه التصرفات نادرة الحدوث نتيجة للقيم الثقافية والعادات الاجتماعية.

الأطفال والشباب خصوصاً تأثروا بالصعوبات الاقتصادية، وبالرجوع إلى أهمية تنمية القدرات التي بنيت خلال السنين الماضية، فإن عواقب اتباع الاستراتيجيات الهدّامة في مواجهة الصعوبات الاقتصادية، قد ترافق الشخص مدى الحياة وقد تتوارث عبر الأجيال.

في (زبيد) وفي مجموعة نقاش جماعي مع الكبار ذكروا أن بعض الآباء أحياناً يجبروا على إرسال أطفالهم للعيش مع أقارب أغنياء حتى يتحصّلوا على بعض الدعم، برغم المخاطر في بعض الحالات والتي قد يتعرض لها الأطفال الذين قد يعاملون معاملات مختلفة خارج نطاق أسرهم، إذ قد يكلفون بالقيام بأعمال منزلية.

في كل من (تعز) و (زبيد) ذكر المستجوبون العديد من الاستراتيجيات الجديدة للبقاء، الأطفال والشباب لوحظ بأنهم يقومون بجمع بقايا الأكل من المطاعم، أو يبحثون عنه فى القمامة، والمخلفات، وعن بعض المواد القابلة لإعادة التصنيع ليبيعونها، التسول أيضاً أحد هذه الاستراتيجيات، كما أن بعض المُطلقات والأيتام يتجهون إلى التسوّل (خاصّة في تعز) أكثر من الرجال، لأن الناس يميلون إلى مساعدة النساء.

أحد المستجوبين ذكر بأن بعض الرجال يرسلون زوجاتهم، وبناتهم للتسول كوسيلة أسهل لتوفير دخل للأسرة، وينظر إلى كل هذه الأنشطة بأنها مذلّة.

وقد ذكر أحد الرجال المستجوبين أنه يجب عدم دعم المُتسولين لأنهم لن يتغيروا نهائياً، ولا جدوى من هذه المساعدة، وعن بعض الحالات يقول الشباب في تعز أنه عندما يتسوّل الأطفال والشباب يتم اتهامهم بأنهم لصوص ويتعرضون فى النهاية للضرب، وأحياناً تتعرض الفتيات للمضايقة، ويمكن أن يجبرن على الانغماس في أعمال لا أخلاقيّة.

من الاستراتيجيات الأخرى المتبعة التي ذكرت، وتشمل العيش في ظروف شاقة، وغير آمنة، مثل الانتقال إلى مساكن صغيرة، غير ملائمة، حيث تتشارك العديد من الأسر مساحة ضيقة مكتظة، والقليل من المستجوبين ذكروا أن البعض ممن استطاع تقديم رشوة للمسؤولين للحصول على دعم ، في (تعز) يُعتبر النشاط السياسي وسيلة لمواجهة الصعوبات، خاصة في أوساط الشباب، أما في (زبيد) ذكروا العودة إلى الصلاة.

فى النقاش الجماعي والمقابلات مع الشباب على وجه الخصوص، خرجنا برؤية ملفتة للنظر عن استراتيجيات محددة للمواجهة، تنتهجها هذه المجموعة، وغالباً ما تكون متناقضة مع بعض الأنشطة المذكورة أعلاه، خاصة عندما يكون الشباب متزوجون ولديهم أطفال كما هو في (زبيد). الكثير من هذه الأنشطة كانت شائعة في (تعز) عندما يقوم الشباب بتكوين الأسر، ويصبح لديهم العديد من الأطفال، وكما ذكر أعلاه بأن الخروج من المدرسة أصبح شائعاً، خصوصاً في أوساط الفتيات، ففي (تعز) يتجه بعض الشباب بشكل ملحوظ إلى أعمال السرقة، ونهب السيارات، والدراجات النارية، والسطو على المسافرين، والأجانب، وقد يمارسون هذه الأعمال السيئة للتعبير عن مآسيهم الاقتصادية.

الكبار في تعز يقولون بأن الشباب ينظمّون إلى جماعات مسلحة (مثل القاعدة)، نتيجة لعدم وجود خيارات، ونوع آخر من الشباب يرون أن النشاط السياسي وسيلة لتعزيز التغيير، وأصبحوا متظاهرين فى الشوارع، للفت نظر الحكومة إلى مطالبهم، والبعض قال أنهم اشتركوا فى المظاهرات فقط لأن المنظمين لها أعطوهم الغذاء والمال، وكانت هذه أسرع ليحصلون على الدعم.

بشكل عام ينتهج الناس أكثر من استراتيجية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتراكمة، والتي لا يستطيعون التغلب عليها بممارسة نشاط واحد، ومع العديد من هذه الاستراتيجيات المؤلمة قد تكون عواقب بعضها وخيمة على الأفراد، والأسر، لكن يُنظر إليها على أنها البدائل المتاحة بسبب عجز أو ضعف آليات الدعم.

" إلى جانب الدعم من الناس ومن الصندوق، أقوم ببيع ذهب زوجتي، وبعض الممتلكات، عندما هاجر ولديّ الاثنين بدأت الأسرة تلاقي الدعم، ولكن عندما عادوا من السعودية، وأصبحوا عاطلين ولا يستطيعون حتى الزواج، وحصل أحد أبنائي على تأشيرة عمل فى السعودية، وهو الآن الوحيد الذي يدعم الأسرة " (قصة حياة، رجل – ٦٠ سنة – زبيد)

٨.٤ آليات الدعم الرسمية وغير الرسمية

هذا الباب سيلقي نظرة على أهم آليات الدعم الرسمية، وغير الرسمية، كما حددها المُستجوبين، وليس مفاجئاً عندما استهدف هذا البحث صندوق الرعاية الاجتماعية، لأنه يعتبر الجانب الرئيسي لآليات الدعم الرسمية، وقد تم توضيح هذا بالتفصيل فى الباب التالي.

قليلٌ جداً من غير المستفيدين ذكروا بعض آليات الدعم الرئيسية، لكنها أيضاً قليلة ومعدودة، ففي (زبيد) لا يوجد الكثير من المنظمات غير الحكومية، بينما في (تعز) كمركز حضري توجد الكثير من المنظمات والجمعيات والمؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة.

فيما يتعلق بآليات الدعم الرسمية، قليل من المستجوبين وبالذات الكبار (رجال) تحدثوا عن حصولهم على قروض من بعض المقرضين، أو المحلات التجارية، ونادراً من البنوك، وعندما قمنا بالتحليل أكثر فى الباب التالي، الذين يدعمون من الصندوق في وضع أفضل يمكّنهم من الحصول على قروض صغيرة ،كون كرت الصندوق يستخدم كضمان لإرجاع القرض عندما يتم التحويل النقدي.

القروض عادة تستخدم لشراء غذاء، ودواء، وإيجار، وفي بعض الحالات مستلزمات مدرسية. أغلب أوجه آليات الدعم الرسميّة تتمثل فى المقرضين، الذين عادة ما يكونون أصدقاء أو أقارب، أو جيران، وكذلك المحلات التجارية التي تقرض مواد غذائية وغير غذائية، وغير نقدية.

في كلا الموقعين، نادراً ما تقدم البنوك قروضاً مصغرة، وكذلك في بقية مناطق الجمهورية. في (زبيد) لا يوجد إلا بنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك) فقط، لكنه لم يعقد اتفاقية مع الصندوق لمنح قروض، ولا يقوم بعملية تحويل المبالغ من الصندوق إلى المستفيدين، وللحصول على القروض يلجأ المستفيدون لاستخدام العلاقات الشخصية، والدعم من الناس البارزين فى المنطقة كأحد مصادر الضمان.

رغم وجود العديد من البنوك الفاعلة في (تعز)، إلا أنها نادراً ما توفر منح القروض الصغيرة التي ترافقها العديد من الإجراءات والضمانات، والخطوات المعقدة، والوثائق المطلوبة، وهي إجراءات ليس من السهل على الفقراء توفيرها، خصوصاً من لا توجد لديهم مرتبات لسداد القروض، أو ضمانات تجارية أو شخصية.

وفقاً للمستجوبين يعتبر (بنك الأمل) الذي يقدم دعم القروض المصغرة، وقد قام بتأسيسه الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهو المؤسسة الوحيدة في (تعز) غير مكاتب البريد المتعاقدة مع صندوق الرعاية الاجتماعية لنقل التحويلات النقدية للمستفيدين. ويتم خصم أقساط القروض بشكل منتظم من التحويلات النقدية. ومن المفيد أن نذكر هنا أن الصندوق لديه رصيد محدود كبرنامج لمنح القروض للمستفيدين دون فوائد.

فى العامين الماضيين تم التعاقد مع (بنك الأمل) لتوفير هذه الخدمة للمستفيدين، رغم أنه لا توجد لهذا البنك فروع في أغلب مناطق الجمهورية.

على أية حال، ذكر المستجوبين في (تعز) أن (بنك الأمل) يقوم بخصم نسبة أرباح عالية على القروض التي تعطى للمستفيدين، وتخصم أيضاً من مبالغ التحويلات النقدية.

وفى الاجتماع مع المُدلين الرئيسيين للمعلومات وجد أن القليل من المنظمات غير الحكومية في (تعز) تمنح قروضاً للفقراء، ويركزون على فئة النساء لتعزيز فرص البرامج المصغرة المدرّة للدخل، ويبدو أن هناك شحّة فى المعلومات لدى المستجوبين حول هذا البرنامج، وفوق كل هذا، لا يزال الناس متخوفين من الاقتراض من البنوك لأسبابٍ منها دينية (لتجنب الفوائد)، أو مخاوف من عدم الاستطاعة على إرجاع القروض فى الوقت المتفق عليه مع البنك.

أشار الشباب على وجه الخصوص، بأنهم يتمنون لو أنهم يستطيعون الإلتحاق ببرامج تدريبية تؤهلهم لإنتاج ما يتطلبه السوق، مع التأكيد على المهارات الحياتية التي قد تساعدهم فى التغلب على المخاوف التي تمنعهم من البدء بمشاريعهم الخاصة (مثلاً أهمية مشاريع إدرار الدخل، إجراء دراسات ملموسة، إدارة مشاريع، تسويق، كيفية الحصول على دعم في حالة مواجهة صعوبات للمشاريع .. إلخ).

تحدث المستجوبين عن محاولة التسجيل مع المنظمات الإغاثية، والكثير منها ذات طابع دينية مثل الجمعيات الخيرية التي توزع ملابس، وغذاء، خاصة خلال شهر رمضان باستخدام الدعم من الزكوات، وتركز هذه المنظمات على الأيتام والأرامل والأسر الفقيرة، ونادراً ما يدعمون الكبار مثل أرباب الأسر، تشمل هذه المنظمات (مؤسسة السعيد الخيرية) التي تتبع مجموعات شركات هايل سعيد أنعم، وقليل من الجمعيات الخيرية ذات التوجه الديني مثل (جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية) ، و(جمعية الحكمة الخيرية).

خمسة مستجوبين على وجه الخصوص في تعز، وأغلب المشاركين في مجموعات النقاش، وتمارين رسم الخرائط في كلا الموقعين ذكروا بأنه خلال رمضان يحصلون على دعم من (جمعية هايل سعيد) على شكل غذاء ، وتحويل نقدي.

هناك تواجد كبير للمنظمات غير الحكومية في تعز، وهي عموماً تقوم بتقديم الدعم على شكل مواد استهلاكية متنوعة، بحسب اهتمام طالبي الدعم، فمثلاً تقدم الأدوية للمنظمات والجمعيات المتخصصة في الرعاية الصحيّة، وتدعم التدريب وبناء قدرات للمنظمات المتخصصة في ذلك، إضافة إلى الاهتمام بدعم الأقليات العرقيّة المستضعفة، وهذا النوع من الدعم ذكره المستجوبون كشيء أساسي مع نوع محدد من أنواع حالات الضعف مثل الأمراض النادرة والإعاقات.

" بالمبلغ الذي أمتلكه لا يمكن أن أشتري الأدوية لأطفالي" (أب لأربعة أطفال مصابين بفقر الدم التحللي)

– هناك جمعية تدعى جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا تساعد بمجانية المعاينة والفحوصات وعندما تستلم هذه الجمعية دعم من مانحين توفر الأدوية المجانية للمرضى– (قصة حياة ٤٠ سنة رجل، تعز)"

"عندما كنت طفلة في سن ثمانية أشهر أصبحت معاقاً (شلل ناتج عن حقن عضلي) شعرت بالحزن كوني المُعاق الوحيد فى الأسرة، وليس لي صديق إلا أختي، كنت وحيدة، وأشعر بالعزلة، لم أشارك في أنشطة الصف، واستطعت أن أصل إلى الصف التاسع، ثم قررت التوقف لأني تعبت، وبعد ثلاث سنوات عدت إلى المدرسة، وأكملت الثانوية.

بدأت أعمل لدى محل اتصالات، لكني وجدتها صعبة نتيجة المضايقات، وفقدان بعض الدخل بسبب الغش والخداع والسرقة. ثم ذهبت إلى جمعية للمعاقين، وهناك وجدت بعض الأصدقاء، ووجدت فى الجمعية بعض الأعمال، كسكرتيرة، ومدرّسة، وقامت الجمعية بدعمي، وتشجيعي، وأعطتني الثقة بنفسي لأدافع عن حقوقي. (قصة حياة امرأة ٤٠ سنة – تعز)"

كثير من المستجوبين ذكروا بعض أوجه الدعم غير الرسمي من الأقارب والجيران وفاعلي الخير من المجتمع، لكنها ضئيلة وغير منتظمة، وعموماً لا ينتج عنها أي تغيير ملحوظ لوضع الأفراد الذين يواجهون صعوبات.

يشمل هذا الدعم حالات مثل حدوث مناسبات معينة مثل الأعراس، والوفاة، أو بعض المشاكل الصحية الصعبة، والتي تكون فيها الروابط الاجتماعية أكثر دعماً وفعالية كوجه من أوجه الدعم غير الرسمي.

" تحصلنا فقط على دعم من الجيران، وأيضاً من الناس الخيرّين خلال شهر رمضان" (مقابلة معمقة – شاب – ٢٥ سنة– زبيد)

٩ المعرفة والتصورات لتنفيذ البرنامج

يعطى هذا القسم تحليلا لردود المشاركين فى البحث فيما يتعلق بالتحويلات النقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية من معارفهم وتصوراتهم للتحديات المتصلة بتنفيذ البرنامج. هذه المعلومات من المستفيدين وغير المستفيدين وبعض المدلين الرئيسيين للمعلومات على المستوى المحلي أمر حاسم لفهم ما إذا كان البرنامج يجري تنفيذه تمشيا مع أهدافه وما إذا كانت فوائده تتلقى من قبل الأكثر احتياجا. خلا التحليل تم تسليط الضوء على التمييز بين موقعي البحث والتي وفرة نظرة ثاقبة للاختلافات في تنفيذ البرامج والتصميم والاستخدام.

٩.١ المعارف والمفاهيم عن صندوق الرعاية الاجتماعية

"إنه هبة من الله، ونحن نشتي الأرز والسكر، عندما نستلم المبلغ يعتبر يوم سعيد بالنسبة لنا [...] لا اعلم شيئا عن البرنامج، وأحيانا يقولون أنه دعم من من الخارج أو من الرئيس، أنا لا أعرف. جاءت لجنة لتوزيع على الراتب مباشرة بعد وفاة زوجي. إنهم (الأخصائيين الاجتماعيين) جاءوا أولاً، وطلبوا ختم العاقل واعطيناهم الصور وكل شيء (مقابلة معمقة، ٥٠ عاما امرأة مستفيد، تعز)".

كانت هناك معرفة محدودا جدا على كافة جوانب صندوق الرعاية الاجتماعية من قبل المستفيدين، فضلا عن أعضاء آخرين في المجتمع، مثل القادة المحليين. واحدة من أهم الثغرات في المعلومات تتصل ببرنامج الاستهداف. أولا، ذكر المستجوبين عند مقابلتهم أن القرار حول من ينبغي أن يتلقى المساعدة متروك لقادة المجتمع التقليديين وضابط صندوق الرعاية الاجتماعية، ولكن لا توجد معرفة حول الأساس المنطقي والعملية الصحيحة للاختيار. بعض المشاركين فى البحث ينظرون لمساعدة صندوق الرعاية الاجتماعية باعتبارها وراتب للفقراء، وهذا يعني أنه بمجرد البدىء في الحصول على المصلحة، فأنهم يدركون أنه لن يتوقف الحصول عليها (لا يوجد التخرج)، والذي سنوضح في وقت لاحق أنها قد تكون واحدة من فوائد البرنامج الأكثر إيجابية وتعطي إحساس منطقي نظرا لحالة الفقر المزمن وقلة فرص إدرار الدخل المحددة أعلاه.

على الرغم من المعلومات الخاطئة حول هذا البرنامج، ذكر بعض المشاركين أن صندوق الرعاية الاجتماعية استهدف الأسر الكبيرة التي ليس لها رب الأسرة، حيث يوجد على رأس الأسرة المسنين أو النساء الأرامل أو المطلقات. وبالمثل، لم يعلم جميع المشاركين بحجم المبالغ المدفوعة لمختلف الأسر والمعايير المتباينة للتحويل النقدي، في الواقع بعض المستفيدين يعتقد ان المبلغ المرصود للتحويل الندي كان ١٠٠$ولكن معظم المبلغ الذي يتم تحويله يخضع للخصميات من قبل منفذي البرامج، وبالتالي يترك مبلغ صغيرة فقط للتحويل الفعلي.

ليس هناك عمليا أي زيادة فى التوعية أو المعلومات حول برنامج التحويلات النقدية في المجتمع. الناس لا تعرف ما إذا كان البرنامج هو مؤقت أو دائم، أو إذا كان عملية استحقاق،كما لا يوجد هناك أيضا وضوح كاف حول مصدر التحويل، وبعض الناس يعتقد أنه هو الله، والبعض الآخر يضن أنه جاء من موارد الزكاة وغيرها من الجهات التي جاءت من حكومتهم أو حكومة أجنبية. وعلى أية حال، المعلومات غير كاملة.

" نحن نعرف أنه دعم من الخارج وأن المبلغ ١٠,٠٠٠ ريال "

'قالوا لنا، الحكومة، أن الدول الأجنبية هي التي تدعم البرنامج" .

"نحن نعلم فقط أنها مؤسسة خيرية " (مناقشات مجموعة التركيز مع النساء البالغات، المستفيدين، تعز)".

كان معظم الناس لا يدركون أن أكثر من شخص واحد في الأسرة يمكن أن يحصل عملية التحويل. كل هذا القصور في المعلومات يحد من شفافية البرنامج في عيون المستفيدين. وفقا للمنفذين المحليين لبرنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، لا تجود خطة للاتصال الشفهي أو وسائل لنشرالمعلومات على المستوى الشعبي، والتي من شأنها تحسين هذا الوضع. هذه القيود فعلية لموقعي البحث على حد سواء.

وفقا لمناقشات الميدانية، الناس فقط مع الشبكة الأفضل (مثل أولئك الذين يعرفون ضباط صندوق الرعاية الاجتماعية أو قادة المجتمعات المحلية) للحصول على مزيد من المعلومات. هذا يعني أن أولئك الذين مع الشبكة الأفضل، الذين هم بالفعل أقل عرضة لحالات الضعف لحصولهم على الحماية الاجتماعية غير الرسمية، ويمكن جني أكبر قدر من الفوائد أيضا من هذا البرنامج.

في زبيد، ندرة المعلومات اشد حدة ولا توجد آلية متوفرة للمستفيدين للحصول على معلومات حول كيفية الوصول إلى عملية التحويل، وتحدث بعض الناس تحدثوا عن وصولهم إلى مكتب صندوق الرعاية الاجتماعية للتسجيل أو إلى مكتب البريد لاستلام التحويل مع عدم معرفة ما يجب القيام به، وقال أحد المستجوبين من زبيد أن هذا العجز جعله يشعر بأنه مكروه كونه فقير.

احد أكثر التحديا التي يوجهها المستفيدين في زبيد هو أن هناك قدرا كبيرا من الارتباك حول من يفعل ماذا، كما أن هناك العديد من البرامج القادمة من مختلف المنظمات (المنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص)، ومعظمهم يعتمدون على قائمة المستفيدين وهيكلية التنفيذ من صندوق الرعاية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، لا يفهم الناس لماذا لا يمكن الحصول إلا على المواد الغذائية وليس النقدية، أو لماذا البعض يتحصل على أكثر من الآخرين، وفي أوقات مختلفة.

" في بعض الأحيان، هناك أشخاص يحصلون على المواد الغذائية إضافة إلى المال، حوالي ١٧،٤٠٠ ريال، وبعض الناس لا ، ولا أعرف السبب' (مقابلة معمقة، الذكور البالغين، زبيد)" .

بهذا المعنى، وعلى الرغم من أنه سيكون من المفيد لبرامج أخرى البناء على الهياكل القائمة التي وضعها صندوق الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك تحديد أساليب تحديد الفقراء وآليات توزيع التحويلات النقدية، توفر معلومات جيدة عن البرامج المختلفة، ولماذا يتم استهداف بعض المستفيدين ستسهم إلى حد بعيد في زيادة المساءلة للبرنامج مع المستفيدين. حاليا، عدم كفاية التنسيق بين البرامج الحكومية والمنظمات غير الحكومية و صندوق الرعاية الاجتماعية على المستوى المحلي يثير الارتباك حول أي البرامج تقدم ما ذا! من هم المستفيدين وممن! ماهي الإجراءات؟ وماذا يسجلون؟ الخ.

ضعيف المعرفة لدى صندوق الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك عن هيكله وتسجيل المستفيدين وآليات الاختيار وعملية تنفيذ البرامج عموما هي صفة مشتركة بين منفذي البرامج المحلية وقادة المجتمعات المحلية أيضا، وهناك حاجة إلى حملة إعلامية على هذا المستوى وذلك لتمكين تحسين الاتصال مع المجتمع.

ومن الأمثلة المحددة على المعلومات الخاطئة هو أن البعض ما زالوا يعتقدون أن التحاقهم فى البرنامج مشروطة بإرسال الأطفال إلى المدرسة (قد يكون المروجين المجتمعيين ذكروا ذلك في بداية البرنامج). ومع ذلك، وفي ظل عدم وجود متابعة أو توعية، يعتقد البعض حاليا أنه تم إسقاط الشروط بدلا من فهم أن البرنامج غير مشروط.

وعموما، أشار العمل الميداني إلى أن المستفيدين وغير المستفيدين من البرنامج مهتمون جدا بالحصول على مزيد من المعلومات حول صندوق الرعاية الاجتماعية. أنهام يريدون أن يعرفون عن البرنامج من خلال قنوات مختلفة للحد من اعتمادهام على قادة المجتمع وممثلي المجالس المحلية والأقارب وغيرهم من المستفيدين / المتقدمين عند التماس الحصول على المعلومات. حدد المشاركين عدد من المجالات التي يرغبون في معرفة المزيد عنها، بما في ذلك أهداف البرنامج، وآليات الاستهداف، وعملية التطبيق والوثائق اللازمة والبرامج التكميلية الأخرى، ما مدى طول الفترة التي سيكونون فيها قادرين على الحصول على التحويل النقدي، وكيفية تجنب الاستغلال، وآليات التظلم والشكاوى وسبل تنظيم أنفسهم لإسماع أصواتهم، من هي جهة الاتصال عند وجود قضايا محددة، وماذا يتم فعله في حالة الموت والطلاق داخل الأسرة، وكيفية الوصول إلى الحقوق والإعفاءات من رسوم الخدمات العامة، الخ.

٩.٢ قيود تنفيذ برنامج

كانت معظم التعليقات بشأن تنفيذ برنامج كانت سلبية، والتي تشير إلى وجود مشكلة في الطريقة التي يعمل البرنامج على أرض الواقع، على الرغم من كونه يعمل لسنوات عديدة، وجاءت العديد من الشكاوى من الرجال، لا سيما في زبيد (النساء أقل أهمية، نظرا للأعراف الاجتماعية التي تمنعهن من المشاركة). بالنظر إلى المستوى الأعلى من التعليم، كان هناك شكاوى أكثر حول البرنامج في تعز (كل من النساء والرجال). بدأ الكثير من المستجوبين والذين تم تهيئتهم من قبل قادة المجتمع أن يكونوا إيجابيين للغاية في طرحهم، ولكن بمجرد انفتاحهم على النقاش أصبحوا أكثر جدية. كان احدا أهم القضايا التي أثيرت فيما يتعلق بالتنفيذ هي عملية اختيار المستفيدين.

الاستهداف والاختيار

الاستهداف هو مصدر الكثير من القلق، على الرغم من أن التصورات لم تكن متجانسة، المشاركين في زبيد يعتقدون أن الاستهداف من قبل البرنامج كان أفضل، وهذا عكس ما يعتقدونه في تعز، وقد أرجع المدلين الرئيسيين المحليين للمعلومات إلى أنه قد يكون سبب لك الانتشارا الأكثر للفقر في زبيد، ولهذا الناس أكثر قناعة حول معايير الاختيار، علاوة على ذلك أشار بعض المجيبين (المستفيدين في المقام الأول) أن طريقة صندوق الرعاية الاجتماعية فى الاستهداف كانت جيدة، وكان غير المستفيدين عادة الذين هم الذين اشتكوا من سوء الاستهداف. من حيث الفئات التي لم يشملها البرنامج (مثل الشباب)، أو الفساد أو الوساطة تعتبر قيود تعيق عملية الاستهداف الأمثل.

ومع ذلك قال بعض المشاركين في البحث في تعز وهم الأكثر تسيساً وخاصة الشباب أن البرنامج كان مشروطا ومرتبطاً بالحزبية، وحملوا الحكومة مسئولية هذه العيوبه، بما في ذلك ضعف الإدارة وعدم القدرة على جعل البرنامج حق من حقوق الناس الأكثر فقرا وضعفا.

" أنا أعلم أنهم يعطوا المال للفقراء، ولكن هناك ناس يحصلون عليه ولا يستحقونه لأنهم موظفين (مقابلة معمقة، أنثي ٢٢ عاما، غير مستفيدة، تعز).

" لا اعلم شيئا، ولكن أعرف فقط أنهم يعطوا المال للفقراء والأرامل والمطلقات وكبار السن [...] والله وحده يعلم إذا كان يتم اختيار الأشخاص المناسبين " (مقابلة معمقة، أرملة،كبار، غير مستفيدة، زبيد)".

"برنامج التحويلات النقدية يدعم كبار السن والأرامل والفقراء. استلم أخي مرة واحدة فقط، وقد استلم والدي ووالدتي، كل واحد منهم ٧-١٠,٠٠٠ ريال لمدة ٧ سنوات " (مقابلة معمقة، شابة، مستفيد، تعز)".

" يقولون أنه من الحكومة للفقراء وأولئك الذين لديهم دخل محدود [...] كل الذين يستلون يستحقون ذلك كونهم فقراء وعاطلين عن العمل (مقابلة معمقة، أنثى بالغة، مستفيدة، زبيد)".

الوضوح محدود عن استهداف صندوق الرعاية الاجتماعية مما يخلق عدم اليقين بين الناس الذين هم في حالات ضعف والمستفيدين المحتملين حول ما إذا كان يمكن تسجيلهم أم لا .هذا يتسبب في انعدام الثقة في البرنامج.

" لقد تحدثت مع عاقل الحارة عن أن لدي ابنة معاقة وقال:" هذا يقع على عاتق جمعية المعاقين وليست مسئوليتي"" (مجموعة نقاش، الشابات، غير المستفيدات، زبيد)".

" جاءت إلينا اللجنة وطلبت من عبده آدم تسجيلي لكنه رفض. كنت في نزاع مع جيراني وقالوا له إني متزوجة، ولهذا لم يسجلوني " (مجموعة حوار جماعي، شابات، زبيد)".

تم استبعاد الشباب (١٨-٣٠) من المعايير الأصلية لصندوق الرعاية الاجتماعية لاستهداف الفئات كما كان ينظر إليها على أنها قادرة على ممارسة وظيفة أو قادرة على إيجاد الدخل، ولذا فهم غيرعرضة للضعف. ومع ذلك، فإن توسيع استهداف البرنامج ليشمل جميع الأسر الفقيرة يمكن أن يندرج فيها العديد من الشباب والذي يحتمل أن يكونوا من الفئات الضعيفة، وقد يكون من الفقراء الذين يواجهون تحديات عدم المساواة والبطالة مثل البالغين، ولا سيما بالنظر إلى أنهم يتزوجون من سن مبكرة ولهم أسرة كثيرة العدد. وانتقد كل من المشاركين الشباب والكبار استبعاد الشباب من معايير الاستهداف.

كان هناك تصور، لا سيما في تعز التي هي أكثر تسييسا، أن صندوق الرعاية الاجتماعية هو أداة سياسية، وأن أولئك الذين تدعمهم الأحزاب يستلمون الدعم النقدي.

" لم يتم اختياري لأنني لست سياسياً ولست عضوا في أي حزب (مقابلة معمقة، ٤٠ عاما غير مستفيد، تعز)".

" تم تخصيص هذا البرنامج للفقراء، ولكن يتم اختيار الكثير من الناس الذين لا يستحقون ذلك بسبب التحيز السياسي" (مقابلة مع مدلي رئيسي للمعلومات، سكرتير لجمعية الشباب تعز)".

" أعتقد أنه كان هناك تدخل سياسي. كانت هناك أيضا التحيز والوساطة [...] إن التحدي الرئيسي هو أن يتم إعطاء قادة المجتمعات المحلية الدور الرئيسي في عملية الاختيار " (مقابلة مع مدلي رئيسي للمعلومات، رئيس رابطة الشباب وتعز)".

كانت هناك أيضا بعض الانتقادات من أفراد العينة حول المعايير التي لم تظم الفئات الضعيفة جدا، على سبيل المثال النساء المهجورات، الأسر والشباب العاطلين عن العمل والأخدام من الأقليات العرقية.

" تتم عملية الاستهداف من قبل البرنامج بشكل جيد لأنها تصل إلى الناس الذين يستحقون ذلك، مثل الأرامل وكبار السن، ولكن هناك غيرهم من الناس الذين يستحقون ذلك، مثل الشباب، لكنهم يقولون أن الشباب قادرين على العمل، ولكن هناك الشباب الذين لديهم أمراض ولا يحصلون على أي دعم (مقابلة مع مدلي رئيسي للمعلومات قيادية شابة، أنثى، زبيد)".

وعدم اليقين بشأن الاستهداف في بعض الحالات أدت إلى توترات لا داعي لها وشك حول البرنامج.

كان لدى العديد من المجيبين مخاوف بشأن عملية المسح الأسري ٢٠٠٨ والذي تم تنفيذه لتحسين الاستهداف والحد من التسرب. على سبيل المثال، قال مستجوب في زبيد أنه لم يكن من العدل أن الأخصائيين الاجتماعيين يستشيرون الجيران حول وضع للأسرة، لأنه في حالة وجود قضايا وتوترات مع الجيران قد يؤدى إلى أن الجيران سيعطوا معلومات خاطئة عن هذه الأسرة، مما يعني أنه لم يتم اختيارها. على الرغم من أنه من غير المرجح أن هذا هو السبب في عدم اختيار هذا المستجوب، الفكرة هنا هي حول التشبيك الاجتماعي وفوائده عند ما يكون مصدر الحصول على المعلومات من ثلاث جهات مختلفة عن أوضاع الأسر والذي سيؤدي إلى اتخاذ قرارات صائبة بشأن الاستهداف.

المستجوبين وخصوصا المدلين الرئيسيين المحليين للمعلومات ذكروا أنه حتى وإن كان مسح عام ٢٠٠٨ قد حسن عملية الاستهداف بعض الشيء، فأن النتائج قد انحرفت عن مسارها. وقال أحد المستجوبين حتى أن المساحين أدرجوا ناس كانوا يعرفونهم من مديريات أخرى. المستجوبين من الأسر المهمشة (الأخدام) يدعون بأن معايير المسح لم يتم تطبيقها عند تقييم المتقدمين من جماعتهم تحسباً من أن جميع أفراد هذه الفئة سيكونوا مؤهلين للحصول على المساعدة. على هذا النحو، كان تصورهم أن استراتيجية صندوق الرعاية الاجتماعية كانت مجحفة في حقهم.

ورأى الكثير من المستجوبين أن عملية الاستهداف والاختيار متحيزة، ورغم أن بعض المستفيدين تستحقون التحويلات النقدية نظرا لفقرهم، لكن هناك الكثير منالمستفيدين لا "تستحقون.

في تعز، كان هناك المزيد من الشكوك حول سوء الاستهداف أكثر منها في زبيد، ربما نتيجة ربما لأن المجتمع في تعز أكثر تعليما وأكثر نشاطا.

" من الخطأ ١٠٠٪ أنهم أخذوا المال لتسجيل غير الفقيرة، بينما يتم ترك الفقراء غير مسجلين."

" هناك أشخاص غير فقراء لا يستحقون وهم مسجلين في البرنامج، ونحن نعرفهم ١٠٠٪."

" نعم !الملايين، تم تسجيل الناس الذين ليسوا فقراء في عام ٢٠٠٨ وذهبت لجنة المسح إلى منطقة القاهرة، حيث سجلت ٢٥٠٠ حالة، بينما المستحقين ٩٠٠ حالة فقط."

" ابني معاق وتم رفض طلبي لظمه إلى البرنامج وذهبت إلى المجلس المحلي وأعطوني توجيه خطي بأنه تم تسجيله، فى البداية تم رفض هذا التوجيه ولكن في النهاية قبلوه."

" أنا اشتكيت حول أسماء متكررة، المعلمين على سبيل المثال تم تسجيلهم وأعطوا رواتب. إننا نعرفهم جيدا وأنه يمكن إسقاط أسمائهم من البرنامج (مجموعة نقاش، إناث بالغات، تعز)".

هذه الاقتباسات توضح أن النساء في تعز يعبرن في شكواهن حول مشاكل الاختيار؛ وقال البعض من أنها قد اتخذت شكواهن إلى مسئول صندوق الرعاية الاجتماعية على مستوى المنطقة.

ومع ذلك، لم تكن جميع التصورات سلبية عن الاستهداف. ففي زبيد، وافق بعض الناس مع نظام اختيار المستفيدين برئاسة قادة المجتمع، لأنهم يشعرون أن القادة التقليديين للمجتمع يعرفون المزيد عنهم ويتمكنوا من إجراء تحديد دقيق إلى حد ما. ومع ذلك ما سيأتي أدناه هو على النقيض من هذه الآراء عن قادة المجتمع الذين يختارون الناس الأقرب لهم. القادة المحليين لديهم أكثر مصداقية في زبيد، نظرا ربما لتدني مستوى السكان من التعليم بالمقارنة مع تعز، ولكن أيضا لأن زبيد مجتمع أصغر (وأقل تسييسا).

حجم المبالغ المحولة

معظم المجيبين من المستفيدين وغير المستفيدين تعتبر أحجام المبالغ المحولة صغيرة ورأيت بشكل عام على أنها مساعدات خيرية بدلا من الاستحقاق، كان المشاركون على بينة من حجم المبلغ الذي يستلمونه (عادة ٦–١٢،٠٠٠ ريال)، ولكن أقل وضوحا حول لماذا مختلف الناس يستلمون مبالغ مختلفة.

هناك بعض المفاهيم الخاطئة عن حجم التحويلات. من جهة، المستفيدين لم يفهموا لماذا بعض المستلمين يتلقون أكثر من غيرهم. بالإضافة إلى ذلك، قال بعض المشاركين في كلا الموقعين أن المبلغ الذي يحصلون عليه يعتبر منخفضا بسبب تعرض الحوالات للخصم خلال عملية التحويل، وكانوا مقتنعين أن المبلغ الحقيقي يفترض أن يكون ١٠٠ دولار. وكان المصدر الإضافي من عدم اليقين أن بعض المستفيدين يحصلون على إعانات إضافية من برامج تحويلات أخرى، ولكنها ليست قادرة على التمييز بينها. الباب ٩ يوضح بالتفصيل الآثار المترتبة على المستفيدين من التحويلات النقدية باعتبارها منخفضة جدا.

التسجيل

هناك معلومات غير كافية عن آليات التسجيل. ذكروا عدة أشخاص في زبيد أنه من أجل أن يتم تسجيلك عليك الذهاب من خلال عاقل الحارة. وفقا لصندوق الرعاية الاجتماعية، كان هذا هو الحال حتى عام ٢٠٠٨، عندما تم تحسين الاستهداف حتى أصبح أكثر شفافية، والآن يتم ذلك الاختيار من خلال منهجية مجربة وعبر معلومات يقوم بجمعها أخصائي اجتماعي من الأسر المهتمة، ومن ثم يتم إرسالها إلى المستوى المركزي للاختيار.

كان ينظر إلى عملية التقدم للحصول على المساعدة بأنها عملية مطولة وبيروقراطية و لتقييم الأهلية يتطلب من مقدم الطلب تقديم الوثائق التي في كثير من الأحيان لم تكن متوفرة لديه (مثل شهادات الموت والولادة والإعاقة)، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا وتكاليف مالية للحصول على هذه الوثائق، وهي حتى أكثر صعوبة على الفقراء والأميين. ورأى المشاركون أن هذه الوثائق ليست سوى إجراء شكلي، ويمكن تجاهلها من قبل العامل صندوق الرعاية الاجتماعية اذا لم تكون مرفقة بالطلب. ومع ذلك، كان بعض الناس ا الذين لهم اتصالات جيدة يتمكنون من الحصول على هذه الوثائق بسهولة حتى لو كانوا غير مؤهلين، وبالإضافة إلى ذلك فإن معايير الإدراج ليست واضحة وأن قرار تخصيص المال هو مركزيا وبالتالي فإن صندوق الرعاية الاجتماعية محليا لا يعرف كيف تتم العملية.

" الاستبعاد أمر سهل، ولكن التسجيل وإعادة التسجيل أمر صعب (مدلي رئيسي للمعلومات، مدير برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية ، تعز)".

ويستند صندوق الرعاية الاجتماعية على الطلب، ويعني طلب المساعدة الذي لابد من يعمل ويقر من قبل قادة المجتمع المحلي. هذا يمثل تحديا للجماعات الأكثر ضعفا وذوي الوصمة، مثل الأخدام والمعوقين الذين هم أكثر جهلاً عن البرنامج وليست لديهم المعرفة عن وسائل التسجيل، وأيضا قد لا يكون لدى القادة المحليين معرفة بهم، وبمجرد تقديم طلبات جديدة، لا يزال هناك عدد قليل جدا من الأعضاء الجدد الذين تمت إضافتهم إلى قائمة المستفيدين، مع وضع أكثر لتحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية على حالات الطوارئ بدلاً من البرنامج العادي.

على الرغم من أن البرنامج يوفر بطاقة تعريفية عند نجاح عملية التسجيل، هناك القليل جدا من الوعي حول محتوياتها واستخدامها، سواء من قبل الحكومة أو في أوساط المستفيدين، وما يجعل الأمر أكثر سوأ هو حقيقة أن المستفيدين كثيرا ما يكونوا أميين ولا يوجد من يشرح لهم مضمون هذه البطاقة. وقال العديد من المجيبين أنهم حاولوا التسجيل ولكن لم يتمكنوا. واحد من التحديات خاصة في زبيد نظرا للقيود الاجتماعية هو عدم وجود وسيلة منفصلة للنساء للوصول إلى الشخص الذي يسجل المستفيدين المحتملين، مما يجعل الأمر صعباً بالنسبة لهن.

ومن القضايا الرئيسية التي أشار إليها المدلين الرئيسيين للمعلومات و يجهلها المستفيدين، هو أنه نتيجة لمسح عام ٢٠٠٨، تم استبعاد ٢٥٠،٠٠٠ شخص (من ١ مليون من المستفيدين السابقين) من البرنامج بسبب أسماء وهمية (' الشبح المستفيد ') أو مشاكل أخرى، أدرجت ٥٠٠،٠٠٠ كأعضاء جدد على قائمة المستفيدين، ومع ذلك، كان الدافع وراء هذا القرار سياسيا وليس مخطط له أو رصدت له

ميزانية، لذلك هذه الفئة الجديدة من المستفيدين حتى الآن لم تستلم سوى دفعة واحدة وليس من المرجح أن لا يتم الحصول على المزيد في المدى القصير على الرغم من أنهم لا يزالون يتوقعون.

علاوة على ذلك، البعض الآخر استلم التحويل مرة واحدة فقط اما لأنه تم تسجيلهم كجزء من حالة الطوارئ لتحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية أو لأنه تم تسجيلهم في عام ٢٠٠٨ وبعد ذلك الغوا من القائمة، كما أنهم لم يعطوا أي معلومات وليست لديهم وسيلة لمعرفة وضعهم وما يزالوا في انتظار مستمر لوصول التحويل.

" بدأ برنامج التحويلات النقدية قبل نحو عامين واستلمت ٨٠٠٠ ريال من مكتب البريد مرة واحدة فقط "(تاريخ حياة، ٣٢ عاما من الذكور، مستفيد، زبيد)" .

وكانت الشكوى المثيرة للاهتمام من قبل النساء في مجموعة نقاش في زبيد أنه خلال مسح عام ٢٠٠٨، لم تشارك أي امرأة في جمع المعلومات الأسرية، لذلك لم يكن لديهم الخصوصية، وأنهم شعروا بعدم الارتياح فى التحدث إلى الرجال. كان الوضع مختلفا في تعز، أولا لأن مشكلة النساء مع العدادين الذكور أقل، وأيضا لأن المرأة في القوى العاملة أكثر نشاطا ومشاركة ويعني أن هناك نساء عاملات في مكتب صندوق الرعاية الاجتماعية ويقمن بتسجيل الأعضاء الجدد المحتملين (على الرغم من أن هؤلاء النساء لا يذهبن إلى الميدان ولا تشاركن في اتخاذ أي نوع من القرارات في المكتب).

وفقا لضباط صندوق الرعاية الاجتماعية، أن الجديد (ما بعد ٢٠٠٨) أصبحت عملية اختيار المستفيدين تتم من خلال الأخصائيين الاجتماعيين ويعني أنهم يتلقون حاليا طلبات من المستفيدين أنفسهم أو من خلال شخص موثوق به، مع قائمة يتم إرسالها إلى مجلس الإدارة ليتم تضمينها في المسح القادمم. ومع ذلك، اشتكى الضباط من أن الموارد محدودة للغاية كي تلبي عدد المحتاجين، ولذلك فالاختيار لا يعكس الواقع،و شعروا أنه كان من الضروري إيجاد وسيلة بديلة لاختيار أفضل للأفراد.

آلية التسليم

وكانت الشكاوى بشأن آلية تسليم صندوق الرعاية الاجتماعية للتحويلات النقدية على نطاق واسع، ولا سيما في زبيد. حصل معظم المستفيدين الذين تمت مقابلتهم في كلا الموقعين على التحويلات النقدية عن طريق مكاتب البريد، ورغم أن بعض المدلين الرئيسيين للمعلومات في تعز تحدثوا عن أن قليل من المستفيدين يستلمون التحويل عن طريق البنك، والتي وجدت أنها غير مريحة.

ومن المفترض أن يتم تسليم المبلغ كل ثلاثة أشهر، ولكن من المسلم به عموما أنه يتأخر شهر على الأقل، مما يؤدي بشكل مؤثر الى انخفاض سنوي في حجم المبلغ. وفي الوقت نفسه، أدى عدم ملائمة الاتصالات إلى العديد من أن الناس يفكروا أن التحويل يجب أن يصل على أساس شهري، وبالتالي هناك شعور بأنها لا تقوم بأي تغيير. أيضا، والناس الذين يتوقعون الاستلام في الشهر الثالث يذهبون لجمع المال وتكبد التكاليف المباشرة وغير المباشرة. من ناحية أخرى، أفادت التقارير أن بعض الناس لم يذهبوا لاستلام المبلغ لمدة ستة أشهر، من أجل أن تنمو (كشكل من أشكال الادخار وتجنب تكاليف المواصلات كل ثلاثة أشهر)، ولكن بعد ذلك في الواقع أنهم فقدوا واحدة من عمليات الحوالات .مرة أخرى، لم يتم تقديم معلومات للمستفيدين توضح بالتفصيل خصائص عملية الدفع.

في كلا الموقعين، أثيرت مخاوف من المستجيبين بشأن الحالات الضعيفة (مثل كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة) وعدم القدرة على الانتقال إلى وسط المدينة لاستلام الحوالات، مما يؤدي ألى أن بعض الناس لا تفعل ذلك. تم التوضيح على أن تكاليف المواصلات تمثل مشكلة في كلا الموقعين، وتحد من حجم الاستفادة من الحوالة.

من حيث نقطة تسليم التحويل، قالت بعض النساء في زبيد أن الذي ساكن بالقرب من مكتب البريد يتمكنوا من الحصول عليها بسهولة. فالمسافة متغير مهم، لأن التكاليف المترتبة على على السفر من خارج زبيد إلى مكتب البريد يمكن ان تصل من ٣-٤ ألف ريال، أي ما يقرب من ثلث الحوالة. في تعز، نتيجة لصراعات ٢٠١١ كان من الخطورة بالنسبة للمرأة أن تذهب إلى مكتب البريد لجمع المال، لذلك يرسلون عادة رجل، والآن الوضع أفضل ويشعرون بأكثر حرية في التحرك.

كانت هناك تعليقات سلبية كثيرة عن التسليم في مكتب البريد في زبيد، ونتيجة لذلك يشعر المشاركين في زبيد بشكل عام أن عملية الدفع لم تكن جيده.

" مكتب البريد مزدحم، وهناك قائمة انتظار طويلة ومتعبة ونحن ننتظر تحت الشمس" (مقابلة معمقة، ٢٥ عاما من الذكور، زبيد).

هناك شكاوى من سوء المعاملة من قبل موظفي مكتب البريد والقادة المحليين خلال يوم تسليم الحوالة، على وجه الخصوص تم تحديد اثنين من عمال مكتب البريد على اساس أنهم يسببون مشاكل ولا يعاملون المستفيدين بكرامة، واتهموا أيضا بأخذ رسوم عشوائية في دفع الحوالات. هذه المشكلة الملحوظة جدا قد أدت إلى قيام السلطات المحلية بطلب توقيفهم، وهذا ما حدثبالفعل، لذلك هناك بعض التفاؤل بشأن حل مشاكل محددة بشكل سريع أو بطيء.

بالإضافة إلى مشاكل الإنسانية في مكتب البريد في زبيد، هناك شكاوى من الناس عن الظروف خلال أيام الدفع: في وقت الدفع، تشكل طوابير طويلة أمام المكتب وعادة في الشمس، والناس أيضا لا تستطيع الوصول إلى المياه، مما يجعل الأمر قاسياً وخاصة لكبار السن والمعوقين، كما وجدت النساء هذه العملية صعبة، لأنهن يجب أن يبقين خارج المنزل لفترة طويلة، والوقوف في الشمس جنبا إلى جنب مع الرجل، مع عدم وجود مرافق منفصلة (مثل دورات المياه). وتحدث النساء عن الرغبة في الحصول على التحويل في يوم منفصل للرجال. أيضا، نظرا لصعوبات الاستلام، ذكرت بعض النساء أنهن يلجأن أحياناً ألى إرسال شخص آخر لاستلام المبلغ (الزوج / الابن)، وخاصة عندما تكون مشغولة أو مريضة، ولكن عملية توكيل شخص آخر لاستلام التحويل يتطلب اجراءات معقدة وغالبا ما تنتهي بالرفض.

ضباط صندوق الرعاية الاجتماعية وقادة المجتمع أيضا يشعرون بأن آلية مكتب البريد لا تعمل بشكل صحيح، وأنه ينبغي وضع عملية تنافسية باستخدام البنوك، لمعرفة من الذي يمكن أن يقوم بالتحويل بشكل أفضل. وقال مسؤولون محليون انهم اشتكوا للسلطات في محافظة صنعاء في البداية و لم يتغير شيئ، ولكن بعد الكثير من الضغط تمكنوا من تغيير مدير المكتب في زبيد، على الرغم من أنهم أدركوا أنه لم يكن المدير ولكن الموظفين هم الذين كانوا يسببون المتاعب وسوء معاملة المستفيدين. وهناك طريقة واحدة لحل بعض هذه التحديات تتمثل في توظيف كوادر إضافية في مكتب البريد في يوم التوزيع؛ المنفذين المحليين لم يشيروا الى مثل هذا الإجراء.

" في الماضي، كان المستفيدين يدفعون مبلغ معين للمواصلات والتسهيلات، والذي نعتبره نوع من الفساد، ونحن نحل هذه المشكلة عن طريق إبلاغ جميع المستفيدين باستخدام مكبرات الصوت (مدلي رئيسي للمعلومات، عضو المجلس المحلي، زبيد)".

وفقا لمقابلات مع صندوق الرعاية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي، أنه كان الاتفاق الأصلي مع مكتب البريد أنه سيضمن معاملة جيدة للمستفيدين وينفذ لامركزية التوزيع على المناطق النائية من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا. في الواقع العملي، هذا لا يحدث . في زبيد، نفذوا لامركزية التوزيع مرتين في البداية (للتقليل من الرحلات الطويلة)، ولكن هذه الآلية لم تعد تعمل وأصبح التسليم فقط في المركز. هذا يعني لا يتم الدفع للفقراء وكبار السن أو أنه من الصعب للغاية بالنسبة لهم للوصول إلى المال.

" تم التعاقد مع مكتب البريد بنسبة فائدة ٢٪ وقام بالتوزع على جميع القرى من خلال خريطة تسليم بالتنسيق مع صندوق الرعاية الاجتماعية والمجلس المحلي، إلا أن المكتب غير سياسته فى التوزيع حيث أصبح من خلال مكتب بريد المديرية نفسها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان على المستفيدين ويسبب لهم تكاليف النقل وفترات الانتظار الطويلة "(مدلي رئيسي للمعلومات، منسق فرع صندوق الرعاية الاجتماعية، زبيد)".

وينظر إلى أن التأخير في تحويل المبالغ سببه مشاكل على المستوى الوطني، من جانب كل من صندوق الرعاية الاجتماعية وزارة المالية، والتي ينظر إليها على أنها لا تدير المدفوعات على نحو فعال.

" المستفيدون هم أقل وعيا بحقوقهم. هناك تأخير في الدفع والمبالغ صغيرة، أضافةألى أن عمال كل من مكتب البريد صندوق الرعاية الاجتماعية لا يعاملون المستفيدين بأي احترام "(مدلي رئيسي للمعلومات، قائد مجتمعي، ذكر، زبيد)".

في تعز، لا تزال الحالات القديمة تستلم عن طريق مكتب البريد في حين أن الحالات الجديدة بدأت تتم الاستلام عبر بنك الأمل، ومع ذلك فإن النظام لا يعمل بشكل فعال حتى الآن، وذلك لأن بعض الناس يحتاجون إلى السفر لمسافات طويلة للحصول على المبلغ ويوجد لدى البنك فروع قليلة تقع في المراكز الحضرية.

" توجد تحديات مثل التأخير من قبل مكتب البريد ولا يتم التسليم وفقاً لجدول التوزيع. في هذه الحالة، الشخص المسؤول يحتاج إلى استبداله من قبل سلطة البريد. أيضا، في بعض الأحيان الناس من ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى من يستلم نيابة عنهم، والتي تتطلب الكثير من الأوراق والتأخير " (مدلي رئيسي للمعلومات، عضو المجلس المحلي، زبيد)".

قيود التنفيذ التي تواجه الخدمات التكميلية

من المفترض أن خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية تشمل الحصول على بعض خدمات الدعم للمستفيدين بما في ذلك الإعفاء من الرسوم المدرسية والصحية، ومجانية الأدوية في المستشفيات الحكومية، والحصول على التمويل الأصغر والتدريب للشباب من الأسر المستفيدة، ولكن المعرفة عن هذا الأمر نادرة ولا يتم استغلال ذلك. من حيث المبدأ، مسألة الحصول على تلك الخدمات التكميلية مذكور ضمن محتويات بطاقة صندوق الرعاية الاجتماعية، ولكن نادرا ما يكون المستفيدين على علم بهذا، لا سيما في زبيد، ويرجع ذلك جزئيا للعديد من الأميين و لا يمكن قراءة ما تحتويه البطاقة، ولكن أيضا بسبب عدم وجود التوعية من قبل المنفذين المحليين حول ما يمكن الوصول إليه.

أكثر المستفيدين في تعز قادرون على قراءة البطاقات ويعلمون أنه ينبغي أن يحصلون على الخدمات الصحية والتعليم مجانا، ولكن لم يتم تزويدهم بهذه الخدمات وبالتالي يشعرون بالخداع.

وبالإضافة إلى ذلك، وفقا لأبرز المستجوبين في كلا الموقعين أن المدارس والمراكز الصحية عادة لا تقدر التزامها بتقديم الخدمات مجانا، على الرغم من أن هذه المعلومات من المفترض أن تنشر من قبل موظفي صندوق الرعاية الاجتماعية المحليين عندما يتلقون المعلومات من المقر الرئيسي للصندوق (كما أنه لا تزال تدار هذه الخدمات على المستوى المركزي)، ويبدو أن المعلومات غير كاملة ولا تتدفق إلى المستفيدين. في الواقع شخص واحدة فقط من المستفيد الذكور المشاركين في النقاش الجماعي في تعز [٢٩] ذكر أنه استخدام الائتمان من بنك الأمل والذي استلمه من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية، الذي يرى أنه مفيد. هناك أيضا ندرة للمعلومات من قبل المنفذين حول كيف يمكن للمستفيدين أن يحصلوا على دمج برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية مع برامج شبكة الخدمات الاجتماعية أخرى.

" اقترحنا هذا وكان لدينا البطاقة التي ذكرة توفير الخدمات الصحية المجانية والتعليم والخدمات. إذا كان هناك أدوية مجانية، وخاصة لمرضى السكر، الناس لا يدركون محتويات البطاقة وعند وجود توجيهات من مدير المديرية سيتم تنفيذ الإعفاء "(مدلي رئيسي للمعلومات، قائد شبابي، أنثى، زبيد)".

التنسيق بين برامج الحماية الاجتماعية التي تنفذ محلياً

كان التحدي الرئيسي التي نتج عن ضعف التنسيق بين منفذين برامج الحماية الاجتماعية التي يجري تنفيذها في مجتمعي البحث، ولا سيما في زبيد. يمكن للناس المسجلين في قاعدة بيانات صندوق الرعاية الاجتماعية تلقي الفوائد الأخرى، بالنظر إلى أن المنظمات الأخرى تستخدم هذه القوائم كأساس للاستهداف، ولكنها تفتقر إلى المعلومات. ذكر المستفيدين الذين تلقوا المزيد من المال أنهم لا يعرفون ما نوع هذه البرامج التي يستفدون منها وما الذي قد يحصلون عليها ولأي غرض. هذا يشير إلى وجود نقص في التنسيق بين صندوق الرعاية الاجتماعية وغيرها من المنظمات، وكذلك التأكيد على مسألة ضعف التواصل مع المستفيدين.

على سبيل المثال، يتم توزيع تحويلات نقدية مشروطة من أوكسفام (كما هو موضح أعلاه، لنفس السكان المستهدفة، كما أنها تستخدم قاعدة بيانات صندوق الرعاية الاجتماعية، ولكن لا يوجد تنسيق حقيقي يمكن أن يبني نظام أفضل، خاصة وأن المنظمات الصغيرة غير الحكومية قدمت برامج إيجابية مبتكرة يمكن لصندوق الرعاية الاجتماعية الاستفادة منها.

" برنامج التحويلات النقدية هو الأفضل من حيث الاستمرارية، ولكنها محدودة مقارنة مع مبلغ الدعم من أوكسفام، ولكن دعم أوكسفام ليس على المدى الطويل (ثلاث مرات فقط)، أوكسفام لديها تنظيم أفضل أثناء التوزيع مع عدم الاحتياج ألى أي نوع من

---

[٢٩] هذا المستجوب ذكر أنه سمع عن أن البنك يمنح قروض بضمانة كرت صندوق الرعاية الاجتماعية. عموماً من السهل الحصول على قرض من البنك باستخدام بطاقة الصندوق، لكن الناس يفضلون القرض من الصندوق كونه بدون فوائد. عندما تعاقد الصندوق مع البنك لمنح قروض فرض البنك شروطه بالحصول على الفوائد على المستفيدين من الصندوق أيضاً

الوسطاء، الناس مقتنعين ببرنامج أوكسفام والذي يصاحبه برنامج توعية وبالذات عن التغذية (مدلي رئيسي للمعلومات، قائد مجتمعي، ذكر، زبيد)".

قيود الموارد والقدرات لمنفذي برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية

ثمة تحد رئيسي في القدرة التنفيذية لموظفي الصندوق على المستوى المحلي، وهو افتقارهم للموارد، والتي تقود إلى عدم تحفزهم لقضاء بعض الوقت فى التدقيق على الاختيار: أنه بالكاد يدفع لهم وليس لديهم ميزانية إدارية أو معدات أو دعم لتكاليف المواصلات من بين غيرها من القيود، لذلك لا يسعهم الذهاب إلى الميدان للمساعدة في عملية الاختيار.

يرتبط هذا إلى قضايا كعدم كفاية الميزانية على مستوى أعلى، بالإضافة إلى سوء التخطيط ووجود موظفين غير مؤهلين. كما أنه لايقدم شيئ يذكر نحو بناء القدرات لموظفين الصندوق – الاستثمار في هذا منخفض للغاية (بما في ذلك مقارنة مع البرامج الأخرى لشبكات الضمانالاجتماعي، وقد أدى ذلك إلى انخفاض في مستوى القدرات.

" الرواتب الصغيرة وعدم وجود ميزانية تشغيل لدعم الأنشطة الميدانية تجبرهم على الأخذ من المستفيدين (مدلي رئيسي للمعلومات، قائد مجتمعي ، ذكر، زبيد).

تحديات إضافية لمنفذي البرامج تشمل محدودية الصلاحيات لفروع الصندوق، وحقيقة يقال أن تعزيز الموظفين يكون مرتبطة بالفساد والوصول بدلا من الأداء.

١٠ استخدام التحويلات النقدية والتصورات حول قيمة وتأثير صندوق الرعاية الاجتماعية

يوضح هذا الباب بمزيد من التفاصيل الردود بشأن استخدام التحويلات النقدية، وكذلك تصورات المستجيبين حول قيمة التحويل وأثره على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية

١٠.١ استخدام التحويلات النقدية

استخدام التحويل النقدي المقدم من قبل صندوق الرعاية الاجتماعية يتأثر عموما بمن هو رب الأسرة الذي يتفق عادة مع الشخص الذي يحصل على النقد. إذا كان رب الأسرة هو امرأة (الأم، الجدة، مطلقة، أرملة)، تكون عادة هي صانع القرار الرئيسي. ومع ذلك، فإن القليل من النساء يرأسن أسر. في معظم الحالات الرجال هم أرباب الأسر، ويقررون طريقة استخدام النقد. لدينا أدلة تشير إلى أن معظم الرجال يستخدمونه لتغطية نفقات معينة، مثل سداد الديون وبعض وجبات الطعام الخاصة أو حتى القات. في الأسر التي ترأسها نساء يميل الإنفاق إلى أن يكون أكثر توجهاً نحو احتياجات وأولويات جميع أفراد الأسرة – خاصة الأطفال، لذلك تكون أولويات الإنفاق مختلفة. وهكذا قالت النساء الذي تمت مقابلتهن انهن يستخدمن المبلغ للأغذية، رمضان، والأدوية والتعليم والمياه والكهرباء، كما هو موضح بالتفصيل أدناه. هذه الأنماط المختلفة للإنفاق تتماشى مع الأدلة والممارسات الدولية في التحويلات النقدية مما يعني وجود اتجاه بين المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة لضمان أن تكون الإناث هن المتلقيات الرئيسيات لبرامج التحويلات النقدية الجديد، و، في الحالات التي لا يمكن للمرأة أن تحضر، فإنها تحتاج إلى تعيين امرأة أخرى لجلب المال وليس الرجال. ليست هذه هي الحال بالنسبة لصندوق الرعاية الاجتماعية.

التحليل أعلاه لم يتطرق إلى استخدام التحويل من قبل الشباب، على الرغم من تركيز هذه الدراسة على هذه المجموعة، هذا لأنه كما هو موضح في المقاطع السابقة لم يستهدف الشباب كفئة ضعيفة، لذلك لم نجد أي من الشباب العازبين والأصحاء كانوا المستفيد الرئيسين من عملية التحويل النقدي. الشباب الذين يستفيدون هم إما جزء من الأسرة حيث أنهم لا يتخذون قرارات بشأن استخدام الموارد، أو يكونوا أنفسهم أرباب أسر، وتكون في هذه الحالة أنماط استخدام الأموال هي مماثلة لتلك التي من الكبار أرباب الأسر. ومع ذلك، وكما ذكر من قبل أن أولويات النفقات لبعض الأسر هي التي تعتبر مهمة للشباب – ولا سيما التعليم – وبالتالي يستخدام بعض التحويل النقدي لهذا الغرض.

هناك نوعان رئيسيان من النفقات التي يتم استخدام التحويل النقدي فيها: شراء السلع والخدمات وسداد القروض الصغيرة.بالنظرا للحجم الصغير لمبلغ التحويل، تعتبر النفقات صغيرة ولا نلعب دورا رئيسيا في رفاهية أفراد الأسرة، على الرغم من أنه ينظر للتحويل على أنه بالتأكيد مفيد.

شراء السلع والخدمات الأساسية

كان هناك فرق واضح جدا في استخدام الأموال بين الموقعين، والتي تعكس الاحتياجات الأكثر إلحاحا في كل مكان. في زبيد، قال غالبية المستجوبين، بما في ذلك الرجال والنساء أن المال يستخدم لدفع تكاليف الكهرباء والماء التي هي من الأولويات، نظرا للحرارة (ويعني ذلك أنها تمثل دعم للخدمات للأفقر حالا). وعليهم دفع ذلك بانتظام، وذكر المستفيدين أن صندوق الرعاية الاجتماعية هو السبيل الوحيد لتحمل مثل هذه النفقات. وذكر المستجوبين أنه في بعض الحالات يتوفر شيء يسير من المال ويستخدم لشراء بعض المواد الغذائية.

" الأثر الإيجابي هو أنه يساعدنا على شراء الطعام، ولو لم يكن لدينا هذا الدعم لا يمكننا إرسال أطفالنا إلى المدرسة (مقابلة معمقة، ٥٠ عاما، مستفيد، تعز)".

في تعز، لم يذكر المستجيبين سداد الفواتير. معظم المستجوبات ذكرن أنهن يستخدمن المال لإرسال أطفالهم إلى المدرسة أولاً، وثانياً على الغذاء للأسرة؛ وتحدث الرجال بصفة رئيسية عن سداد القروض التي تكبدوها في شراء مواد من البقالة ودفع الإيجار، وكانوا أيضا يشعرون بالقلق إزاء التكاليف ذات الصلة بالصحة وبعض التجهيزات المدرسية إلى حد ما، ولكن ليس للرسوم المدرسية. وقال المستجيبين الذكور في مجموعة نقاش أنه إذا جاء والمال مباشرة قبل رمضان أو العيد، فإنه يمكن استخدامه للأغذية والنفقات ذات الصلة، ولكن لأنها عادة ما تأتي في أوقات مختلفة، وأنها لا يمكن أن تغطي هذه النفقات. وبالمثل، إذا أتت في الوقت الذي فيه حاجة صحية محددة، يمكن استخدام هذ المال لتغطية تكاليف الرعاية الصحية، والتي ينظر عادة إلى تكاليفها الباهضة.

" هناك دعم بمبلغ ٨،٠٠٠ ريال من هايل سعيد خلال شهر رمضان، بالإضافة إلى٦٠٠٠ ريال من أوروبا إلى طلاب المدارس . لكن الدعم النقدي من صندوق الرعاية الاجتماعية هو أفضل لأن الناس يمكن أن يستخدموها لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ويقدم صندوق الرعاية الاجتماعية فقط مبلغ محدد من المال كل ثلاثة أشهر ويغطي ١٠-١٥ يوما من المواد الغذائية، نظرا لحجمه، سواء كان التحويل متاح أو لا فذلك لا يؤثر على حياتي "(تاريخ حياة، ٤٠ عاما رجل وتعز)".

" أقسم أنني اشتريت اسطوانة الغاز وكيس من الدقيق فقط".

" اشتريت حبة دجاج وفاكهة".

" نحن نأكل الدجاج عندما نحصل على المال، ونحن نصلي من اجل علي عبد الله صالح (الرئيس السابق لليمن)".

" في القرى وممثلي أخذ الأموال من المستفيدين" المال" (مجموعة حوار، أناث بالغات، مستفيدات، تعز)".

الضمان لدفع الديون

كان احد استخدامات صندوق الرعاية الاجتماعية التي تكرر ذكرها هو كضمان لإخراج القروض لتسهيل الاستهلاك في فترات ما بين الدفع. معظم القروض هي مبالغ صغيرة من المال وتعطى من قبل المحلات التجارية أو الملاك، ولكنها تمكن المستفيدين من شراء بعض المواد التي لن يكونوا قادرين على دفع ثمنها على أساس منتظم.

" أنا أصفي الديون للمحل وأيضا أشتري الأرز والزيت والسكر "(تاريخ حياة، ٤٠ عاما من العمر، تعز)".

ومع ذلك، فلهذا أيضا تأثير سلبي، كون المقرضين يكونون على علم بموعد تسليم الحوالات النقدية ومن ثم الضغط على المستفيدين لدفع ما لديهم، حتى عندما يتطلب من المال لتغطية نفقات أخرى.

عدم كفاية المبلغ

اتفق المشاركون فى البحث أن صندوق الرعاية الاجتماعية كان مفيداً، حتى وإن كان هناك شعور جماعي بأن حجم المبلغ كان ضئيلاً جدا؛ المستفيدين يتمكنوا من استخدامه لتلبية بعض المطالب لمود قصيرة الأجل ولكنها ليست تحويلية. في الواقع، اشتكى معظم المشاركين أن المبلغ غير كاف لتلبية الاحتياجات الأساسية، على سبيل المثال: تتكون الأسرة من ستة أشخاص يحصلون على مبلغ ما يعادل بالعملة المحلية ٥٦دولارا في الربع (١٩ دولار فى الشهر)، وهو مبلغ ٠.٦ في اليوم، هذا يكفي فقط لشراء ست قطع من الخبز. الأسر الأصغر تحصل على نصف هذا المبلغ. كشفت المقابلات التي أجريت مع منفذي برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، والسلطات المحلية والجهات المانحة الرئيسية /والفاعلين الأساسيين أنه مع مثل هذا المبلغ المحدود فإنه من الصعب أن يكون لها تأثير على مستوى الأسر/المستفيدين. حجم المبلغ الصغير يعني بالتالي أن آثاره محدودة.

" الأثر الإيجابي هو أنه يمكنك شراء المواد الغذائية بضمان البطاقة، هذا يحسن صورتك أمام الأطفال، الأثر السلبي هو الشعور بالحرج لأن المبلغ قليل جدا والناس ينتظرون سداد القروض (مقابلة معمقة، ٢٧ عاما من الذكور، تعز)".

"الأثر الإيجابي هو أنه يساعد في دفع فواتيرالمياه والكهرباء، الأثر السلبي هو أنه مجرد مبلغ صغير وأنت لا تستطيع أن تفعل الكثير بها (مقابلة معمقة، ٢٥ عام من الذكور، زبيد)".

هذه تعد مشكلة على وجه الخصوص لأن المستفيدين يشتكون من ارتفاع تكاليف عملية التسجيل فى البرنامج، على سبيل المثال، تحتاج النساء للحصول على بطاقات هوية محددة توضح أنها مطلقة أو أرملة، وهذا لا يأتي إلا بتكاليف؛ أو أن هناك ضرورة للشهادات (شهادة وفاة شهادة ميلاد)، والتي يترتب عليها تكاليف مباشرة وغير مباشرة. هذه التكاليف تقلل من نسبة المنافع من البرنامج .ومع ذلك الناس على استعداد لتحمل هذه التكاليف على الرغم من الحجم الصغير للتحويل النقدي لأنهم يعتقدون أن المبلغ فى الواقع أعلى وأنه يوما ما سيحصلون على المبلغ الحقيقي. هذا يرتبط مرة أخرى بمشكلة عدم كفاية المعلومات.

١٠.٢ قيمة وآثار صندوق الرعاية الاجتماعية

كانت التصورات حول قيمة وتأثير التحويل النقدي عادة إيجابية على المستوى الفردي، على الرغم من بعض المخاوف التي برزت على مستوى المجتمع المحلي من حيث التوترات بين المستفيدين وغير المستفيدين، فضلا عن المحسوبية السياسية الناشئة نتيجة لعملية التحويل.

وكما ذكر أعلاه، وكشف بتفصيل أكبر هنا، هو الاتفاق عل أن قيمة التحويل النقدي منخفضة للغاية، لا سيما في سياق حجم الأسرة الكبيرة وارتفاع الأسعار، وكانت الآثار الإيجابية والسلبية للمبلغ على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية التي ذكرها أفراد العينة محدودة.

الآثار الإيجابية

الدقة

كانت أكثر قيمة مذكورة باستمرار لصندوق الرعاية الاجتماعية هو موثوقيتها. فمعظم المستفيدين استلم التحويل (حتى لو صغير) باستمرار على مدى السنوات العديدة الماضية، وهذا يسمح لهم بالتخطيط كونهم يعرفون بحجم مبلغ المال الذي سيحصلون عليه على مدار السنة، على الرغم من أن التحويلات نفسها ليست دائما في الوقت المناسب، وأحيانا يتم تأخيرها لمدة شهر أو اثنين (والذي يعني من الناحية العملية أنه يتم تقليل المبلغ الإجمالي للمال الذي يتحصل عليه المستفيد في غضون سنة)، والناس على ثقة من أن بعض المال سوف يأتي ولن يتم قطع البرنامج. وهذا يجعلهم معتمدين أكثر على وجود هذا المال لدفع نفقات بعض المتطلبات الهامة. هذه هي واحدة من التحديات التي تواجه إدخال معايير التخرج، والتي هي غير موجودة حاليا في البرنامج، كون المستفيدين سيفقدون الموثوقية بالبرنامج، ومع ذلك رأى البعض أيضا أن هذ الاعتماد ولفترة طويلة من الوقت يؤدي إلى التبعية.

" أعتقد أن المستفيدين يمكن أن يستخدموا المبلغ لتغطية الاحتياجات المنزلية وكذلك الرسوم المدرسية، ونعم له تأثير على المدى البعيد لأنه دعم مستمر. الأثر السلبي هو أن حجم المبلغ غير كافي وأنه لا يغطي احتياجات المستفيدين، وأيضا بعض الناس يعتمدوا على هذا الدعم وعدم الانتقال الى تحسين دخلهم (مدلي رئيسي للمعلومات، عضو جمعية شبابية، أنثى، تعز)".

" هناك دعم إضافي ٢،٠٠٠ ريال من هايل سعيد خلال شهر رمضان، وأيضا من منظمة أوكسفام١٥٠٠٠ ريال مرة واحدة فقط. دعم صندوق الرعاية الاجتماعية أفضل لأنه دعم مستمر (تاريخ حياة، ٦٠ عاما رجل، زبيد)".

كما لوحظ، أن أقلية من المستفيدين تحصلوا على التحويل لمرة واحدة فقط، إما لأنه تم الحاقهم بعد عام ٢٠٠٨، مع هذه المدفوعات «الجديدة» للمستفيدين والتي لم تكون منتظمة بعد، أو لأنهم سجلوا دون معرفة في بند الطوارىء لصندوق الرعاية الاجتماعية والذين يستلمون مدفوعات أقل، ولكن تم تعليق هذا نتيجة لذلك الصراع في عام ٢٠١١ دون أي معلومات عن هذه التغيرات، وانهم لا يزالون يتوقعون مدفوعات الصندوق العادية مثل غيرهم من الناس في المجتمع.

الكرامة

بالنظر إلى أن الفقر يعتبر سببا للإذلال، أشار المستفيدين من البرنامج إلى أن صندوق الرعاية الاجتماعية قد أعطاهم بعض الكرامة عن طريق

تمكينهم من تغطية بعض النفقات الصغيرة التي يوفرونها لعائلاتهم، وفي بعض الأحيان يكونوا قادرين على المشاركة في المناسبات الاجتماعية.

" عندما تأتي إلى المنزل ومعك المال، فأن أفراد الأسرة سوف يحبونك، وسوف تكون زوجة سعيدة وكل شيء على ما يرام. المال هو المصدر الرئيسي للسعادة" (مقابلة معمقة، ٢٧ عاما مستفيد ذكر، تعز)".

على سبيل المثال، قالت امرأة معاقة في تعز أنها شعرت بأن البرنامج مكنها من أن يعترف بها بأنها جزء من المجتمع.

الفوائد التي تعود على المجتمع

كان واحدا من الآثار الإيجابية التي ذكرها المدلين الرئيسيين للمعلومات في كلا الموقعين أنه في يوم استلام التحويلات النقدية يكون هناك المزيد من النشاط الاقتصادي في المجتمع، ليس فقط للمستفيدين ولكن أيضا لأناس آخرين كالذين يمتلكون المحلات التجارية والخدمات، الذين يحصلون على جرعة من الموارد، بما أنه مجتمع صغير جدا، والفوائد تستمر لأسبوع.

" أعتقد أن هناك الكثير من الآثار الإيجابية، مثل الدفع للغذاء والماء والكهرباء ، والحركة الاقتصادية (ضخ ٦٠ مليون)، وزيادة في العمل التطوعي وهناك مجموعات ضعيفة معينة مثل المهمشين والمطلقات يحصلون على الدعم. أيضا، سوف يزداد وعي الناس حول حقوقهم، مما يؤدي إلى مزيد من الضغط على البرنامج، وبمواردها المحدودة، سوف يزداد الخطأ وحالات سوء الاستهداف (مدلي رئيسي للمعلومات، منسق الصندوق، فرع زبيد)".

وبالمثل في تعز، قال المدلين الرئيسيين للمعلومات أن يوم الدفع يكون 'يوم سعيد' أو يوم من الاحتفال. بعض المشاركين في زبيد ذكروا أيضا أن التحويل النقدي بنى علاقات أكثر إيجابية وانخفض حدة التوتر بين قادة المجتمعات المحلية والأسر.

في الواقع، يمكن أن يتقدم قائد مجتمعي للتسجيل في صندوق الرعاية الاجتماعية كوسيلة لدعم الأسر الفقيرة، نظرا لمحدودية الموارد من موظفي صندوق الرعاية الاجتماعية ومحدود ية الوضوح عن آليات الاستهداف، فأن موظفي الصندوق لا يزالون يعتمدون على قادة المجتمع لترشيح بعض الأسر لبرنامج التحويل النقدي. قادة المجتمع الجيدين يميلون إلى تسمية بعض العائلات المعروفة في المجتمع والأكثر فقرا. هذه الممارسات تحسن تصورات المجتمع عن قادتهم وزيادة دعمهم، ونتيجة لذلك، مثل هذه الأنواع من القادة يصبحون القناة الرئيسية لموظفين صندوق الرعاية الاجتماعية، والسلطات المحلية ومنظمات الرعاية الاجتماعية الأخرى التي تسعى للوصول إلى دعم الفقراء.

الإطار ٤: دور غير مباشر للبرنامج في تعزيز القيادة على مستوى المجتمع المحلي

تم نقل الأقوال التالية من اجتماع مع أحد قادة المجتمع ٣٥ عاما في زبيد.

"لم أكن استخدامها حتى أصبح قائد؛ قبل بضع سنوات حين كنت في المجلس المحلي دعمت جار في قضيته للحصول على المساعدة من السلطات المحلية لإعادة تأهيل منزله، وجاء ممثلو الصندوق وبدأوا الحديث مع القادة الآخرين عن الحاجة إلى المساعدة في المسح لتحديد الفقراء .رشح الأمين العام للمجلس المحلي عاقل كل حي وطلب مني الانضمام إلى الباحثين في حال أرادوا أي مساعدة، عملت معهم خلال العملية برمتها، وساعدتهم في بعض الحالات عندما لم يكن واضح لهم لتحديد الأولويات كون الوضع في زبيد مشابه بالنسبة لمعظم الأسر".

" بعد المسح، أجرى المجلس المحلي لقاء مع جميع القادة للإعتراف بدورهم في مساعدة صندوق الرعاية الاجتماعية وحضر صندوق الرعاية الاجتماعية أيضا. في نهاية الحفل، طلب رئيس المجلس المحلي مدير الصندوق أن يشير إلى من كان أفضل قائد مجتمعي،وفجأة ذكر مدير الصندوق إلى أن الشخص الأفضل هو الذي تم تعيينه لمساعدتهم، وذكر اسمي على الفور، توجه رئيس المجلس المحلي إلي قائلا أمام جميع الناس على أنه "اعتبارا من اليوم أنت واحدا من القادة"، وطلب مني أن أكون قائد في منطقته الخاصة التي أنا منها، ومنذ ذلك الحين وأنا أساعد العديد من الأسر وأوجههم للانضمام إلى صندوق الرعاية الاجتماعية، وكان البعض منهم لم يسمع عن ذلك أو يحلم أن يكون مستفيد. في الآونة الأخيرة طلب مني مكتب الأمن التعامل مع بعض الصراعات بين الناس على الملكية، والطلاق، وما إلى ذلك كما طلب مني أن أساعد المنظمات الدولية التي بدأت تستهدف الفقراء في زبيد ".

" على الرغم من أن العمل مع الفقراء صعب جدا في منطقتنا نظرا لأعدادهم الكبيرة جدا، إلا ان الأمر الجيد أنك تشعر بأنك تفعل شيئاً. الشعور من الاحترام من قبل أعضاء المجتمع الفقراء يعني الكثير بالنسبة لي، وقد تم تحفيزي للاستمرار في العمل معهم، على الرغم من أنه في بعض الأحيان صعب جدا أن تترك عملك وتشتغل لمساعدة الآخرين، وأحيانا صعبة جدا لتحديد أفقر الأسر، وبالتالي أنا أعمل دائما مع الآخرين في المجتمع للتعامل مع مثل هذه الحالات ولتجنب الإعتماد على معلوماتي القليلة عن بعض العائلات."

الآثار السلبية

التوترات على مستوى المجتمع المحلي

أفادت التقارير أم هناك آثار سلبية أيضا في المجتمع، لا سيما نتيجة الغيرة بين أولئك الذين يتلقون الدعم وأولئك الذين لا يتلقونه. أيضا، بعض الشباب الذكور في تعز قلقون من أن يصبحوا نشطاء أكثر، بما في ذلك حول انتقاد البرنامج، والشعور بأنهم أو أفراد أسرهم قد يتعرضون لخطر فقدان الوصول إلى برنامج، لذلك كان ينظر إليها من قبل البعض على أنها أداة سياسية للضغط على الشباب. كما أبلغ البرنامج عن زيادة التوتر مع قادة يبدو أنهم قد ساهموا في الفساد (من خلال خلق المزيد من الفرص). كان الناس سريعين لتقديم أمثلة عن كيف أن صندوق الرعاية الاجتماعية تسبب في أن يصبح مسؤولين الحكومة والقادة والناس فى المجتمع فاسدون.

" قد يحدث الصراع حتى بين الأصدقاء عند ما يتلقى أحدهم الدعم والآخر لا ، في حين أنه يواجه نفس الوضع، إلقاء اللوم على بعضهم البعض لعدم إخطار صندوق الرعاية الاجتماعية عن أصدقائهم الذين يواجهون نفس الظروف. لحل هذا الصراع، فإنهم يشكون في بعض الأحيان إلى مدير المديرية والعاقل حول عدم تسجيلهم في صندوق الرعاية الاجتماعية، ولكنهم لا يحصلون على أي رد، هذا يعني عدم وجود نظام واضح للشكاوى وحل المشكلات (مقابلة معمقة، الذكور البالغين، زبيد).

" قد تحدث التوترات بين الوسطاء وغير المستفيدين، ويمكن استخدام التسجيل كدعاية للسياسين والأحزاب (مدلي رئيسي للمعلومات، قائد مجتمعي، ذكر، زبيد)".

الضغط على ديناميكية الأسرة

البرنامج سبب بعض التوتر في الأسر المستفيدة بين المستفيدين المستهدفين وأولئك الذين يسيطرون على الأموال – الآباء عادة أو الأزواج. إذا مات المستفيد الأول من الأسرة، فإنه من الصعب أن يقرر من الذي يجب أن يبقي لديه المبلغ، ويمكن أن تؤدي إلى الصراع على من يكون صاحب السلطة. في كلا الموقعين، قالت عدد قليل من النساء (النساء المطلقات خصوصا) رب الأسرة (عادة الأب) أو حتى الأم هم أصحاب القرار النهائي في كيفية استخدام المال. على سبيل المثال، بعض الشابات المطلقات المستهدفات من قبل البرنامج يردن بعض المال للإنفاق على المدارس أو شراء بعض الأشياء لأطفالهن، ولكن نقل ينتهي الأمر بالإنفاق على المواد المنزلية الأخرى.

عدم وجود قيمة لحجم الحوالة

إن الحجم الصغير لمبلغ الحوالة ينظر إلى أنه لاتكون له قيمة حقيقية التحويل حياة المستفيد إلى الأفضل – لذلك لا يؤدي إلى تمكين حقيقي، والتي وفقا للإطار المفاهيمي لدينا، هو واحد من أهداف الحماية الاجتماعية التحويلية. ويضاف إلى ذلك عدم وجود إمكانية الوصول إلى أية خدمات أو برامج تكميلية.

" بما أنه مبلغ صغير، فلن يؤدي إلى تمكين الفقراء "(مدلي رئيسي للمعلومات، قائد مجتمعي، ذكر، زبيد)" .

الطلب على خدمات وبرامج تكميلية و داعمة

ذكرت النساء المشاركات في مناقشات مجموعة التركيز في تعز أن البرامج التكميلية – الإعفاء من الرسوم وبناء القدرات والقروض الصغيرة – يمكن أن تكون في الواقع أكثر فائدة من صندوق الرعاية الإجتماعية، لأن الناس يريدون الدعم لبدء الأنشطة المدرة للدخل وتقليل أعباء

التكاليف الهامة. هذا يسلط الضوء على الحاجة إلى أنظمة متكاملة تعالج العديد من نقاط الضعف والعمل بطريقة أكثر تنسيقا. حتى الآن، يبدو أن قادة المجتمع المحلي أو الناشطين فقط هم الذين يكونون أكثر وعيا عن هذه البرامج التكميلية؛ ولا يتم عمل شيئ يذكر لتوصيل المعلومات ومساعدة الأفراد للوصول إليها.

" نعم، هناك أنشطة مشتركة: التدريب على الخياطة لعائلات المستفيدين، ويمكنهم أيضاً الحصول على قروض من البنك الزراعي. بعض الناس قادرين على حسن استخدام القرض نتيجة لزيادة الوعي حول كيفية استخدامه مثل (بناء المنازل، شراء آلة الخياطة)، مما أدى إلى تحسن الدخل، وساعد في تعليم الأطفال ، والفقراء يرون مقدار المبلغ كثروة "(مدلي رئيسي للمعلومات، قائد رابطة الشباب تعز)" .

وعموما، الناس يريدون برامج تكميلية لتحسين دخلهم من بين أمور أخرى، في فرص التدريب المهني والمهارة، والمنح لبدء المشاريع المدرة للدخل والحصول على فرص العمل العامة أو الخاصة، وخاصة للشباب .واعتبرت هذه أكثر أهمية من التحويلات النقدية الحالية للصندوق. ومع ذلك، شكا أفراد العينة أن الأنشطة الحالية والمحدودة للغاية من قبل صندوق الرعاية الإجتماعيةو الشركاء الآخرين غير مصممة بشكل مناسب للفقراء. العديد من القيود يعني تجنب الشباب والأسر الفقيرة جدا الانضمام لمثل هذه البرامج، ويشمل ذلك مستويات محو الأمية والافتقار إلى المؤهلات المطلوبة للانضمام لبرامج محددة وعدم القدرة على الحضور لمدى طويل نتيجة لمشاركتهم في العمل المأجور يوميا لإطعام أسرهم، والتدريب المهني التقليدي غير مطابق لاحتياجات السوق، وكذلك المرأة محدودة التعليم والتنقل تحتاج للأنشطة المدرة للدخل والتي تكون منزلية. برامج التمويل الأصغر تتطلب وثائق عدة للضمان، وارتفاع سعر الفائدة، ولا توفر الخدمات المساندة للمساعدة في بناء قدرات الفقراء وأيضا لا تتوفر حلول بديلة لأولئك الذين يفشلون في تلبية الجدول الزمني للسداد. نظرا لعدم وجود الثقة بين الشباب والخبرة المحدودة في إدارة المشروعات، الكثير من الشباب يخافون من طلب الحصول على قروض لبدء الأنشطة المدرة للدخل، الشباب الفقراء الذين تخرجوا من الجامعة وكذلك الجماعات المهشة يواجهون صعوبات في العثور على مؤسسة لمناصرتهم ليتم الحاقهم بالوظائف الشاغرة العامة.

١١ برنامج المساءلة

والنتيجة الهامة التي برزت من الدراسة في المنطقتين هو أنه ينظر إلى أنه لدى صندوق الرعاية الإجتماعية العديد من تحدياتالتنفيذ، كما نوقش في الباب ٧، على الرغم من أن قليل من المستفيدين وغير المستفيدين اشتكوا بأنه لم يكن لديهم مساحات حيث يمكنهم التعبير عن مخاوفهم. ومع ذلك، ما يزال ينظرإلى لبرنامج ك "راتب" مقدم من قبل الدولة، وهذا بالتحديد هو الذي يعطيهم الثقة بأنه سيكون مستمر، مع التأخير في بعض الأحيان حتى ولو كان بكميات صغيرة والذي جعل منه برنامج ذات صلة بالمواطنين في اليمن.

الشاغل الرئيسي لأفراد العينة يتعلق بموضوع أساسي وهو المساءلة والاستهداف. هناك تصورات مختلفة على الاستهداف استنادا إلى سياق النتائج في المديريتين كانت مختلفة. في زبيد، نظرا لأن الفقر أكثر انتشارا، يعتقد الناس أنه على الرغم من أن الاختيار قد لا يتم بشكل صحيح ومسيس، الجميع قلوا أو كثروا فهم في حالة سيئة ويستحقون التحويل النقدي، والبعض قال أنه حتى القادة المحليين هم من الفقراء. في تعز، الكثير من الناس يعتقدون أن غير الفقراء (الذين لهم وساطة) أشخاص يتلقون الدعم، لذلك مخاوف بشأن سوء الاستهداف كبير.

اتفق موظفي صندوق الرعاية الإجتماعية في المجتمع على أنه كان هناك قدر كبير من النفوذ من القادة المحليين، تحدث البعض عن أن الناس يدفعون للقادة 'رسوم' لتحسين فرصهم في الاختيار، والذي يشكل ضغط كبير على الشفافية والمساءلة للبرنامج. في الوقت نفسه، التأثير الكبير من قادة المجتمع يسيس عملية الاختيار.

في الغالب تتم عملية الاختيار الجديدة مركزياً على أساس القوائم التي جمعت محليا من قبل ضباط صندوق الرعاية الإجتماعية، لذلك وعلى الرغم من أنها تهدف إلى زيادة المساءلة عن طريق الحد من المشاكل التي تحصل محلياً، فأن الذين يعملون على مستوى المحافظات والمديريات يشعرون انه ليس لديهم ما يكفي من سلطة لأن يوصوا بإجراء التغييرات للأسر أو الأفراد المختارين، حتى عندما يرون أنهم ليسوا مستحقين. السلطة للقيام بذلك هي إما في المركز أو مع السلطات المحلية، ولكن لا يزال المستفيدين يلقون اللوم على مسؤولي صندوق الرعاية الإجتماعية المحليين فى التحيز بعملية الاختيار.

" كان هناك تدخل سياسي في الماضي، ولكن بعد إشراك الأخصائيين الاجتماعيين في هذه العملية لم يحدث .ولكن في المناطق الريفية لا يزال هناك نوع من التدخل السياسي " (مدلي رئيسي للمعلومات، قائد مجتمعي، ذكر، زبيد)" .

مسؤولو صندوق الرعاية الإجتماعية سلطوا الضوء أيضا على التحدي المتمثل في عدم وجود وسيلة للتحقق من حالة الأفراد الذين يحصلون على الدعم للتأكيد من كونهم إما عاطلين عن العمل أو أرملة، ، وما إلى ذلك، فإنهم بحاجة إلى أن يتلقوا المعلومات من ثلاثة مصادر. فقد ينتج عن ذلك اختيار العديد من الناس الذين لا يحتاجون الدعم (أو ليسوا مؤهلين للاستحقاق). على سبيل المثال، كان هناك بضعة أمثلة من النساء اللواتي تم تسجيلهن باسم 'المطلقات' ولكن خلال مجموعات النقاش أصبح من الواضح أنهن كن متزوجات، وبالمثل، كانت هناك مشاكل مع الوثائق، أو مع الأفراد أو تزوير العمر أو حالة الزواج، أو يدعون بأن هناك حالاة وفاة من أجل أن يكونوا قادرين على الحصول على الدعم. وكان هذا الوضع أسوأ قبل عام ٢٠٠٨ ولكن لا يزال يحدث، أيضا، ولم تحل دعاوى باطلة سجلت بعد عام ٢٠٠٨ تم أنه لا يوجد االفحص الدوري لقاعدة البيانات. بعض الناس لديهم بطاقات هوية متعددة لصندوق الرعاية الإجتماعية حتى يتمكنوا من استلام تحويلات أكثر. للحد من هذه المشكلة، لا بد من وجود نظام معلوماتي قوي.

كل هذه الحالات تؤكد على الحاجة إلى النظر عن كثب في عمليات صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي، وعلاقات القوة مع المشاكل الرعاية وذلك للفصل بين الاستهداف والصرف للدعم من صندوق الرعاية الإجتماعية. هذه المشاكل تجعل من البرنامج غير خاضع للمساءلة من المستفيدين منه والمواطنين الآخرين.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار الموظفين المنفذين في صندوق الرعاية الإجتماعية أنهم لا يؤيدون إدخال معايير 'التخرج' للبرنامج، نظرا لعدم وجود برامج متكاملة لتلبية الاحتياجات الأساسية، فضلا عن عدم وجود خطوات، على نحو سلس وسريع لضمان عملية التخرج، ويمكن إعادتهم بسهولة للانضمام إلى البرنامج في أقرب وقت عندما يواجهون تحديات تؤثر على رفاهيتهم.

١١.١ الآراء على 'الشروط'

استكشف البحث أيضا وجهات نظر الناس عن مشروطية البرنامج. فإن غالبية المستجوبين لا يدعموا الشروط ضمن البرنامج الحالي. نظراً لأن حجم الدعم منخفض للغاية لايبرر أن يكون مشروطاً. أشار بعض المدلين الرئيسين للمعلومات محلياً أنه يمكن إدخال برنامج التحويل النقدي المشروط لاستكمال برنامج صندوق الرعاية الإجتماعية، ولكن ليس لاستبداله، نظرا للقيمة المحدودة للدعم والتي لم تلبي احتياجات الناس الهائلة. في الواقع، تم اقتراح إضافية برنامج تحويل نقدي مباشر لتغطية بعض الاحتياجات الأساسية التي يواجهها الناس بدلا من أن تكون مشروطة على استخدام هذه الخدمات: مساعدات نقدية أو قسائم للخدمات الصحية والمواد الغذائية واحتياجات السكن والدراسة والتكاليف المرتبطة بالجامعة، الخ.

١١.٢ المشاركة في تقييم البرامج

قال المشاركون في المديريتين المذكورتين، بما في ذلك المستفيدين، وقادة المجتمع المحلي والمستفيدون، أن هذه هي المرة الأولى التي نشارك بها في دراسة أو تقييم لصندوق الرعاية الإجتماعية وأنهم انتهزوا هذه الفرصة باعتبارها فرصة للتعبير عن اهتماماتهم وكذلك للحديث عن الفوائد المستمدة من البرنامج، وكانت التعليقات عموما إيجابية حول المنهجية التشاركية المستخدمة.

١١.٣ الآراء بشأن قنوات الشكاوى/التظلم

عندما سئل كجزء من عملية البحث عن وجود آليات شكاوى/تظلم، تقريبا جميع المشاركين في مناقشات مجموعة التركيز والمقابلات المعمقة أفادوا انه لا توجد آليات شكاوى رسمية، وأن قلة قليلة من الناس حاولوا الشكوى عن الصندوق للقادة المحليين أو لمسؤولي الصندوق للتخوف من تعرضهم للخروج من البرنامج.

جادل بعض منفذي البرامج حول هذه النقطة، وقالوا إن صندوق الرعاية الإجتماعية مستعد لتلقي أي شكوى من المستفيدين والتعامل معهم بشكل قانوني، ولكن، نظرا إلى أن هذه العملية ليست مجهولة، فأنه من غير المرجح أن يشكوالناس، على الرغم من أن عدد قليل من الأفراد يرفعون أصواتهم بصفة دورية حول أي مشاكل في البرنامج ولم يتم السماع لأصواتهم، أو التعامل معها أو توجيهها لأي قناة من القنوات المؤسسية التي يمكن أن تؤدي إلى الاعتراف والاستجابة لاهتماماتهم.

وكان الدليل الوحيد الذي وجد نتيجة الضغط الجماعي من المستفيدين من البرامج والذي له تأثير على تنفيذ برنامج صندوق الرعاية الإجتماعية هو فيما يتعلق بعملية التسليم للحوالات في مكتب البريد في زبيد، حيث كان الناس يشكوا باستمرار عن سوء المعاملة، وعن تحصيل رسوم غير قانونية 'عمولة' من قبل العاملين في مكتب البريد وصعوبات الظروف في يوم الدفع، في حين أنه لا توجد القدرة على تغيير الكثير من حيث الظروف، لكن استطاع مسؤولي صندوق الرعاية الإجتماعية الحصول على تغيير مدير مكتب البريد واستبداله بآخر وذلك للحد من سوء المعاملة. وبحسب رأي المستجيبين، فأن الوضع قد تحسن، على الرغم من أنه لا يزال أقل من مثالي. ومع ذلك، فإن هذا يوضح أن الضغط الجماعي من قبل أعضاء المجتمع يمكن أن يكون له بعض التأثير من حيث التغيير، حتى لو لم يكن من خلال قناة المؤسسية.

١٢ التوصيات والاتجاهات المستقبلية

لتطوير التوصيات والاتجاهات المستقبلية لصندوق الرعاية الإجتماعية المعروضة أدناه، استكشفنا آراء المستجيبين، بما في ذلك وجهات نظر مختلفة مثل تلك التي من المستفيدين والمنفذين، وصناع قرار الوطني، والمعنيين الرئيسيين في المجتمع المدني وشركاء التنمية. هناك توصيات تتعلق باستهداف البرنامج، وإدارة البرامج، قيمة التحويلات النقدية، احتياجات البرنامج من الموظفين، شروط، وتكامل البرنامج مع برامج حماية اجتماعية أخرى، وزيادة التنسيق مع سائر وكالات القطاع الاجتماعي. الباب التالي سيوضح ردود فعل وكذلك المنتجات المقبلة التي من شأنها أن تكون مرتبطة بهذه الدراسة. من المهم أن نشير إلى أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي جزء واحد من الصورة، وهناك برامج التقييم والمتابعة، وغيرها من العوامل مثل (الموارد المالية على سبيل المثال، القدرة، وما إلى ذلك) تحتاج أيضا إلى أن تؤخذ في الاعتبار عند التقييم القدرة على تحمل التكاليف والاستدامة والجدوى والقابلية لمختلف خيارات التصميم والتنفيذ.

١٢.١ توصيات قصيرة الأجل

المعرفة والوعي حول البرنامج

١. تحسين الوصول إلى المعارف والمعلومات عن البرنامج على مختلف المستويات، وذلك باستخدام قنوات اتصال فعالة ومناسبة .كان واحدا من أكثر الشكاوى شيوعا بين الناس الذين شاركوا في البحث ندرة وعدم دقة المعلومات المتاحة لهم. وجود وضوح حول أهداف البرنامج، والاستهداف، وآليات الدفع وإجراءات التظلم وزيادة الشفافية والسماح للمستفيدين وغير المستفيدين لفهم أهداف البرنامج ومحدوديته، وكذلك مساءلة السلطات المحلية، وزيادة فعالية البرنامج .وفي هذا الصدد، هناك حاجة لصندوق الرعاية الاجتماعية، لا سيما على مستوى المديرية لوضع وتنفيذ استراتيجية اتصال والتي يمكن أن تزيد من الوعي وتوضيح العمليات والأفكار الخاطئة، حتى يكون برنامج أكثر وضوحا وأكثر فعالية ويجذب أيضا أكبر مخصصات وموارد من الحكومة والجهات المانحة. على الرغم من أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات حول القنوات الأكثر ملاءمة للوصول إلى السكان ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تعيش في مناطق معزولة وفي ظروف التهميش والنساء الذين يقضين وقتا كبيرا في منازلهن، وأولئك الذين هم من الأميين، ويتمثل أحد الخيارات لمسؤولي صندوق الرعاية الاجتماعية بالمديرية هو عقد اجتماعات دورية مجتمعية يوم تسليم التحويلات النقدية، للرجال والنساء بشكل منفصل وذلك تقديم المزيد من المعلومات ذات الصلة. يمكن تحديد وسائل أخرى فعالة ومناسبة في سياق المجتمع، ونشرها قد تكون محور لمزيد من البحوث.

٢. ينبغي تقديم المساعدة الفنية من قبل الجهات المانحة ودعم صندوق الرعاية الاجتماعية لإعداد إجراءات تظلم موازية ومستقلة وتطوير نوع من ميثاق للمستفيدين، الذي يمكن أن يكون صفحة واحدة تصف سياسة صندوق الرعاية الاجتماعية إلى المستفيدين والجمهور العام.

تخصيص الموارد لصندوق الرعاية الإجتماعية

٣. الحكومة المركزية – وخاصة وزارة المالية ومكتب الرئيس ورئيس الوزراء – يقومون بدعم الزيادة في مخصصات الموارد للتحويلات النقدية لدعم الأسر الكبيرة، وذلك باستخدام الفقر بصورة أكثر منهجية ومعيار للأهلية الرئيسية، من أجل زيادة التغطية لتشمل الفئات المستبعدة حاليا والتي تواجه الفقر المدقع وحتى العوز)على سبيل المثال المجموعات العرقية والمهمشة ، وغيرها من الجماعات الغير آمنة اقتصاديا والمحرومين والشباب الذين يعيشون في فقر والأسر ذات الدخل المنخفض جدا). الاستهداف القائم على الفقر يمكن أن أن يكون طريقة أكثر شفافية لاستهداف التحويل.

قيمة التحويلات النقدية

٤. على الحكومة المركزية أن تدعم أيضا الزيادة في قيمة التحويلات النقدية، نظرا لارتفاع مستوى الفقر، والتضخم، وآثار الاضطرابات السياسية الحالية في اليمن على استراتيجيات الناس في مواجهة الفقر، وجلب التحويل النقدي من مواقع التسليم، حجم الأسرة الكبيرة وكثير من الحالات غير المؤهلة ضمن أفراد العائلة الواحدة. ورأى جميع المشاركين أن حجم التحويل كان صغيرا جدا، ومع ذلك، ومن الواضح ان هناك مفاضلة بين توسيع نطاق التغطية وزيادة كمية التحويل. هذا هو السبب في تسلسل من الإجراءات المخططة التي يمكن أن تشمل رفع مستوى الفائدة على المدى القصير، في حين تجرى حاليا الإصلاحات المؤسسية التي وضعت بدعم تقني من الجهات المانحة البدء في تحقيق تقدم، والتي ينبغي أن تشمل تحرير موارد البرنامج عن طريق زيادة كفاءتها ، ثم زيادة التغطية في المدى المتوسط لكثير من أولئك الذين كانوا على قوائم الانتظار لسنوات.

الاستهداف

٥. صندوق الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني، وذلك بدعم من الحكومة المركزية وبالتشاور مع الجهات المانحة، ينبغي عليه إعادة النظر في معايير وأساليب الاستهداف تمشيا مع إصلاحات عام ٢٠٠٨، والبناء على مبادرات الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وينبغي بعد ذلك تحديث معايير ترسل بوضوح إلى صندوق الرعاية الاجتماعية على مستوى المحافظات والمديريات، ومراجعة الاستهداف ينبغي أن تشمل ما يلي:

- الاتجاه نحو حلول إدراج الأسر تحت خط الفقر، صندوق الرعاية الاجتماعية ينبغي أن يشمل الجماعات التي ليست حاليا ضمن المعايير ولكن التي هي في حاجة ماسة للدعم، مثل المهمشين والطوائف العرقية والشباب الذين هم أرباب الأسر و غير قادرين على العثور على عمل، وغيرها؛
- نظرا للتداخل بين بعض الفئات القديمة وبين من هم دون خط الفقر، فأنه من المرجح أن العديد من المستفيدين الحاليين سيستمر استهدافهم، ومع ذلك فمن المهم أن تتم عملية إخراج تلك الفئات الذين ليسوا فقراء من لايستحقون البقاء فى البرنامج وفقا للمعايير من الناحية العملية، لتحرير مساحة لأولئك الذين همفقراء فعليين؛
- يجب على صندوق الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني محاذاة تخصيص الموارد للمحافظات والمديريات وفقاً لمؤشرات الفقر. على مستوى المجتمع المحلي، ويمكن استخدام النهج المبني على المشاركة المجتمعية في الاستهداف (انظر النقطة أدناه)؛
- سوف يستفيد صندوق الرعاية الاجتماعية من التحول بعيدا عن النهج الحالي وهو الاستهداف المبني على الطلب إلى عملية فحص الأسر لتحديد الأسر الضعيفة، تليها التقنيات التشاركية المجتمعية وبمشاركة المستفيدين. سيكون من المناسب استخدام خبراء أناث/ الأخصائيين الاجتماعيين لجمع معلومات عن العائلة، وخاصة في الأسر التي ترأسها نساء، وإعطاء الأولوية لأولئك الذين هم أكثر المؤهلين للحصول على المساعدة؛
- صندوق الرعاية الاجتماعية الوطني بحاجة إلى تخصيص ميزانية كافية لاستهداف واختيار المستفيدين للقضاء على التحيز الحالي نحو استهداف المواقع التي هي مريحة أو على مقربة من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا الذين لا تزال لم يتم الوصول اليهم؛
- يمكن لصندوق الرعاية الاجتماعية الوطني تخفيف العبء على الفقراء أثناء عملية تقديم الطلبات عن طريق إزالة الحواجز من الحاجة إلى إبراز بطاقات الهوية، والصور، وغيرها من الوثائق الداعمة (شهادات الولادة والموت الطلاق) في حد ذاتها. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق فرق مشتركة من المؤسسات ذات الصلة وحشدها من قبل صندوق الرعاية الإجتماعية.

٦. صندوق الرعاية الاجتماعية يحتاج إلى دعم الحكومة المركزية لمعالجة ٢٧٠،٠٠٠ غير مؤهلة من الحالات المستفيدة حاليا من برنامج التحويل النقدي لتحرير الموارد لتشمل تلك الحالات المؤهلة الذين كانوا على قائمة الانتظار للبرنامج لعدة سنوات. وهذا القرار أيضا يرسل إشارات واضحة على أن الحكومة اليمنية لا تؤدي "العمل كالمعتاد": فالإبقاء على الوضع الراهن يقوض مصداقية صندوق الرعاية الاجتماعية في الاستهداف.

تسليم التحويلات النقدية

٧. تحسين تسليم التحويل النقدي. على المدى القصير يمكن القيام بذلك عن طريق تشجيع زيادة الرقابة على نقاط التسليم من قبل مسؤولي صندوق الرعاية الاجتماعية المحليين، وقدر أكبر من المساءلة للوكالات التي تم التعاقد معهاحاليا لتسليم التحويل من صندوق الرعاية الاجتماعيةوذلك من خلال آلية شفافة للشكوى المرتبطة بالعقوبات (مثل الغرامات أو العزل من مواقعهم) للأفراد الذين يقومون بالأداء المتدني. كما يتعين العمل على اصلاح أكثر شمولا لنظام التسليم في الأجل المتوسط، على النحو الموصى به أدناه.

إدارة البرنامج

٨. صندوق الرعاية الإجتماعية الوطني بحاجة إلى مراجعة اللوائح الحالية / الدليل العملي، مع الأخذ في الاعتبار القضايا الرئيسية الناشئة من هذا التقييم، والدروس المستفادة من التقييمات والتوصيات الأخيرة من المشاريع الحالية.

٩. الحكومة المركزية وبدعم من الجهات المانحة، بحاجة إلى إعادة النظر في الدور الحالي لصندوق الرعاية الاجتماعية باعتباره المنفذ للتحويلات النقدية وبالمقابل دوره في قيادة وتيسير وتوفير الرقابة، والدعوة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

التنسيق والعمل المشترك مع الفاعلين الرئيسيين

١٠. واحدة من القضايا الرئيسية الناشئة من هذا التقييم النوعي هو الحاجة إلى خطة تعاونية للعمل على تعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة ومفتاح التماسك الاجتماعي والاستقرار. هذا يمكن أن يكون من خلال، إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية على جدول أعمال السياسات الحكومية، وتسليط الضوء على المواطن التي يمكن للمانحين وشركاء التنمية من التدخل فيها، وتعزيز المعرفة وتبادل المعلومات (على سبيل المثال استخدام نظام موحد للتسجيل)، ومواءمة المناهج وتعزيز التآزر وتحسين الممارسات في مجال ربط العمل الإنساني مع الحماية الاجتماعية. يمكن لمجموعة العمل الحالية من المانحين أن تكون نقطة انطلاق لهذا البرنامج التعاوني للعمل.

١٢.٢ توصيات متوسطة الأجل

التخرج

١. ففي حين أن 'التخرج' من البرنامج هو موضوع شائك وحساس من الناحية السياسية، بالنظر إلى أن المستفيدين قد أصبحوا يعتمدون على التحويل وانتظامه كمصدر للدخل يتم الاعتماد عليه، تتم عملية التخرج على مراحل متوسطة المدى، بالدعم بمعلومات كافية لإعداد المستفيدين من هذا التحول على المدى القصير، يمكن دعم هذه العملية .في سياق الإصلاح المؤسسي، على الرغم من أن التحديات التي تحسين عملية الاستهدف كبيرة وربما من الصعب جدا التغلب عليها على المدى القصير، هناك مساحة لرصد أفضل

على مستوى المجتمع المحلي للتأكد من الأسر التي يمكن أن تتخرج إذا كانت قد انتقلت من الفقر و أقل عرضة للوقوع فيه مرة أخرى – على سبيل المثال نتيجة لمصادر جديدة مدرة للدخل. إذا تحسنت قنوات الاتصال لمسؤولي الصندوق بالمديريات، يمكن أن تعالج هذه المعلومات على مستوى المحافظات لبدء التحسن التدريجي لقاعدة البيانات للمستفيدين.

معالجة احتياجات المستفيدين الأساسية

٢. أشار المستجيبون المشاركين في مناقشات مجموعة التركيز، والمقابلات ورسم خرائط الفقر واستراتيجيات المواجهة أن التوجهات المستقبلية للبرامج ينبغي أن تركز على مساعدة المستفيدين لتلبية الاحتياجات الأكثر أساسية التي لا تزال وسائلها خارجة عن إرادتهم وفرصهم لمعالجتها. تختلف الاحتياجات المحددة استنادا إلى خصائص السياق والمجموعة، كما تمت مناقشتها في الباب ٧. وبحسب رأي المستجيبين، أن الفشل في تلبية هذه الاحتياجات والتحديات يعني أن الناس لن يخرجوا من فخ الفقر، حتى لو تتم زيادة قيمة التحويل ويتم تقديم البرامج التكميلية الأساسية في شكل توزيع المواد الغذائية والتدريب على المهارات، والائتمان / المالي لبدء مشروعات صغيرة مدرة للدخل. لهذا الغرض، يجب على مسؤولي الصندوق التنسيق مع غيرهم من مقدمي الخدمات الاجتماعية، ولا سيما الوكالات الحكومية على مستوى المديرية (التعليم، الصحة، المياه، الخ لتحديد الثغرات في الخدمات (على سبيل المثال المتسربين من المدارس قد يكون ناتج عن تغيب المدرسين، مشاكل الصحة الإنجابية قد قد تكون لعدم وجود القابلات في المجتمعات المحلية، وما إلى ذلك) يمكن أن تساعد في تحديد ومعالجة بعض مشاكل التي تحد من حقوق المستفيدين في التمتع بمثل هذه الخدمات. وهذا ينبغي أن يشمل أيضا التنسيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الذين يقدمون خدمات هامة على المستوى المحلي. بالنظر إلى أن هذا التنسيق قد يحتاج الى مزيد من الموارد البشرية والمالية على الصعيد المحلي، لا بد من القيام به مع الدعم الكامل من صندوق الرعاية الاجتماعية الوطني، والذين يجب أن يرعى أيضا التنسيق بين الوزارات المعنية.

فرص العمل/الدخل و البرامج التكميلية

٣. تحسين فرص الحصول على العمل من خلال برامج متكاملة، وغيرها من المبادرات في القطاع العام أو الخاص للمستفيدين لتحسين دخلهم وتعزيز فرصهم في التخرج من خلال الحصول على التدريب المهني والمهارة والدعم لبدء مشاريع ادرار الدخل و التوظيف مع المؤسسات العامة أو الخاصة، وخاصة للشباب. بالنظر إلى التحديات التي تواجه اليمن عامة، وعلى مستوى المحافظات أو المديريات، على صندوق الرعاية الاجتماعية على مستوى المديريات تعزيز الحوار مع غيرها من الوكالات الحكومية المحلية والقطاع الخاص وهياكل المجتمع المدني لإيجاد المساحات حيث يمكن للناس المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، إما بالمشاريع الصغيرة أو بالعمل اليومي. يرى المستفيدين أن مثل هذه فرص تعتبر أكثر أهمية بكثير من الحصول على التحويل النقدي الحالي من صندوق الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك من المهم أن يتم تصميم هذه البرامج التكميلية لتناسب الفقراء، وبما يظمن خصوصيات الجنسين والسياقات الاجتماعية والثقافية.

٤. أشار المشاركون إلى الحاجة إلى برامج راعية لمشاريع صغيرة توفر لهم الدعم والمشورة حتى يتمكنوا من الوصول إلى فرص أفضل. بالنسبة لهم، فقد تم تصميم برامج التمويل الأصغر الحالية للجماعات النشطه اقتصاديا، ولكن ليس للفقراء، والمحتاجين إلى الدخل لإطعام أسرهم. و ينبغي على صندوق الرعاية الاجتماعية على الصعيد الوطني تعزيز قدرة إدارة المستفيد وتوسيع دورها ليشمل تسهيل وصول المستفيدين إلى فرص التدريب الموجهة نحو السوق والقطاعين العام والخاص التدريب على العمل، ولعب دورا المناصرة في الدعوة لمنح القروض لصالح الفقراء وتحديد الوسائل المناسبة للسداد دون خصم أقساط من الدعم.

٥. صندوق الرعاية الاجتماعية، وبدعم من الوزارات الأخرى والمؤسسات الوطنية المعنية وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، ينبغي أن يقدم مجموعة من الأنشطة التكميلية الإضافية لزيادة تأثير التحويلات النقدية، مع التركيز على دور المجتمعات المحلية والأسر والثقافة في بناء المشاركة المجتمعية، التماسك والاندماج الاجتماعي، ومساعدة الأسر الفقيرة لتخرج من براثن الفقر. من خلال نظام لإدارة الحالات التي يمكن أن يقودها مسؤولون صندوق الرعاية الاجتماعية (مع التعويض المناسب لدورهم الإضافي)، وينبغي أن تشمل هذه الأنشطة التوعية وإسداء المشورة والمساعدة القانونية والتعبئة، وبرامج الممارسات السلوكية، والإدماج الاجتماعي، والدعوة والتشبيك بين ممثلي المستفيدين هياكل /لجان / المنظمات غير الحكومية بشأن القضايا التي لها تأثير على مصادر رزقهم (الجنس، والزواج المبكر، والطلاق، والقضايا المتصلة بالتهميش، القات، الانضمام إلى الجماعات المسلحة، والإحباط، والاستغلال الجنسي / التحرش، وما إلى ذلك). ينبغي أن يضع صندوق الرعاية الاجتماعية تدابير التطبيق العملي للتأثير على سياسات وإجراءات الوزارات المعنية والمؤسسات الأخرى.

٦. ينبغي لصندوق الرعاية الاجتماعية على مستوى المديرية تعزيز ودعم المبادرات التي يقودها المجتمع والمشاركة المجتمعية، وتعزيز الروابط مع تنمية المهارات وأنشطة التدريب المهني في قطاعات أخرى، لإنشاء بيئة صحية قوية لتمكين المستفيدين من إدرار الدخل والتخرج من برامج الحماية الاجتماعية.

طرق تقديم خدمات البرنامج

٧. يجب على صندوق الرعاية الاجتماعية الوطنية التحديد والتعاقد مع الوسطاء الذين سيقومون بتقديم خدمات التحويلات النقدية من خلال عملية مناقصة شفافة على أساس قدراتهم وآلية الوصول، مع شروط تعاقد وأحكام واضحة، تنفذ من خلال المراقبة التي تقوم بها صندوق الرعاية الاجتماعية والاستفادة من نظام الشكاوى والتظلمات. يجب أن تشمل الأحكام والشروط (ولكن لا تقتصر على) ما يلي:

- مواقع نقاط خدمات التسليم (مريحة وعلى مقربة من المستفيدين) وأماكن انتظار (مظللة من الشمس والمطر لضمان الكرامة في حين أنها تراعي الفوارق بين الجنسين)؛
- معدل الانتظار (الطابور) وقت استلام الحوالة النقدية؛
- قدرة الموظفين المطلوبة لتسليم الحوالات في الوقت المتفق عليه؛
- توفير بدائل أو حلول أخرى من قبل الوسيط لضمان التسليم في حالة توقف النظام، الخ.

٨. على الحكومة المركزية اكشاف إمكانية إعادة تنظيم وإعادة هيكلة صندوق الرعاية الاجتماعية كأن تكون منظمة مستقلة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية. ذا لم يكن ذلك ممكنا في المدى القصير، ثم إمكانية تحسين النظم المالية والإدارية لصندوق الرعاية الاجتماعية، لامركزية اتخاذ القرار إلى مستويات أدنى، وتعزيز الرقابة والتقييم، وتعزيز المساءلة وتقديم التقارير إلى الجهات المانحة، والتعلم من التجربة الناجحة للصندوق الاجتماعي للتنمية.

التنسيق والعمل المشترك مع الفاعلين الرئيسيين

٩. تقييم القدرات المؤسسية والأدوار الحالية للوزارات، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات الخيرية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية عادة في الحماية الاجتماعية، وتحديد العلاقات بين هذه الجهات المعنية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، مثل وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية .وهذا ينبغي أن يشمل ما يلي:

- **تقييم الترتيبات المؤسسية الحالية والتنسيق؛**
- **التعرف على نقاط الضعف والثغرات، و**
- **اقتراح التوصيات لتنسيق الترتيبات وتعزيز القدرات وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة.**

١٠. ينبغي أن لا يصرف الانتباه و الحماس المتزايد على التوسع في خدمات التحويلات النقدية كتدخل واحد للأسر الضعيفة من المشاريع التي تمولها الجهات المانحة الحالية، عن تعزيز أو تقويض نوعية خدمات الحماية الاجتماعية.

١١. تنفيذ مبادرات بناء القدرات التي تمولها الجهات المانحة بالتشاور الوثيق والمشاركة النشطة من جانب الإدارات ذات الصلة وموظفي صندوق الرعاية الاجتماعية لضمان نقل المعرفة والدراية وتعزيز استدامة المبادرات.

١٢. صندوق الرعاية الاجتماعية يحتاج إلى إنشاء وصيانة نظام معلوماتي شامل عن نظام الإدارة الإلكترونية على الصعيد الوطني لتمكين تسجيل ورصد جميع المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية. هذا يتطلب الدعم المالي من وزارة المالية، فضلا عن التعاون من وكالات تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

١٢.٣ الخطوات التالية

وسوف تكون نتائج هذه الدراسة كتغذية راجعة في أشكال مختلفة على مختلف المستويات، بما في ذلك المجتمع والمديرية وعلى المستوى الوطني في ندوة للفاعلين الرئيسيين في صنعاء والدوليين (في لندن .(بعد مناقشات مع الفاعلين الرئيسيين، وكلاهما من صندوق الرعاية الاجتماعية، دفيد داخل اليمن ودفيد لندن، سيتم تقديمها في مؤتمر محلي من أربع صفحات، استنادا إلى التقرير الكامل وتسليط الضوء على النتائج الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والبرامج. وهذه الندوة المحلية ستكون جاهزة للفعاليات الوطنية والدولية.

وفيما يتعلق بالمشروع البحثي العالمي، سيتم إعداد تقرير متكامل وتقرير خلاصة لإعطاء لمحة عامة عن النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والبرامج من دراسات الحالات القطرية الخمس (اليمن وكينيا وموزامبيق والأراضي الفلسطينية المحتلة وأوغندا) والرسم أيضا على خلفية استعراض الأدبيات والعمل الذي تم القيام به الإثنوغرافية في كينيا وموزامبيق وأوغندا. وهذا سيكون جاهزا في الوقت المناسب للنشر الدولي.

وأخيرا، بالاعتماد على النتائج من جميع المنتجات المذكورة أعلاه، والأدلة المتوفرة وأدوات الرصد والتقييم التشاركي، والوثائق الأخرى ذات الصلة والمناقشات (على سبيل المثال على القيمة المالية)، والتوجه لمشاركة المستفيدين في رصد وتقييم وتطوير برامج التحويلات النقدية.

المراجع

-

أرنولد، سي.، كونواي، تي. وقرينزلاند، إم، (٢٠١١) التحويلات النقدية ورقة إثبات .لندن: وزارة التنمية الدولية شعبة السياسات.

- أسعد، آر، برسوم جي، كوبيتو أي، .وإيجل د، " (٢٠٠٩) .Dإقصاء الشباب في اليمن :معالجة التوأمة في التنمية البشرية والموارد الطبيعية ."مبادرة شباب الشرق الأوسط ورقة عمل رقم ٩ .مركز ولفنسون للتنمية، دبي: كلية دبي للإدارة الحكومية.
- بارينتوس أ، وهولم د، (٢٠٠٨) .الحماية الاجتماعية للفقراء والأشد فقرا: المفاهيم والسياسات والسياسة .باسينغستوك: بالغريف ماكميلان.
- بارينتوس أ، ونيرو زارازوا إم،" (٢٠١١) تمويل الحماية الاجتماعية للأطفال في سياقات الأزمة '، استعراض سياسات التنمية ٢٩ (٥): ٦٠٣-٦٢٠.
- باولش بي، نجوين مينه أتش تي، ، فونج ثي، و فام بي تي، (٢٠١٠) الأقليات العرقية الفقر في فيتنام .ورقة العمل رقم ١٦٩ . مانشستر: مركز الفقر المزمن للبحوث.
- باتولي أ، آل الحوري إم، سيكويز إم، ولوفغرين إتش، وباورنك إم،" (٢٠١٢) تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في اليمن: تقييم ."بحوث السياسية ورقة عمل ٦٠١٣ .واشنطن، البنك الدولي.
- بريزينقر سي، انجليكر دبليو، وإيكر أو، ' (٢٠١١)دعم البترول في اليمن: الاستفادة من الإصلاح من أجل التنمية ." ورقة مناقشة ٠١٠٧١ .واشنطن، .:DC
- شيمنقوي إم أ، ' (٢٠٠٧)الإنفاق العام والحد من الفقر في الاقتصاد القائم على النفط: حالة اليمن ." ورقة مناقشة ٠٠٧٠١ .واشنطن، DC:

مركز الفقر المزمن للبحوث) (٢٠٠٨) وتقرير الفقر المزمن ٢٠٠٨-٠٩: هروب براثن الفقر .مانشستر: مركز البحوث المزمن الفقر.

- منظمات المجتمع المدني (الجهاز المركزي للإحصاء) (٢٠٠٦) 'المساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤ ." صنعاء: منظمات المجتمع المدني.
- ديفيرو اس، " (٢٠١٠)الحماية الاجتماعية في أفريقيا: حيث في المرة القادمة؟" ورقة مناقشة .برايتون، :UKمركز الحماية الاجتماعية (CSP)في معهد دراسات التنمية، وبرنامج الحماية الاجتماعية في معهد التنمية ما وراء البحار، ومدرسة التنمية الدولية في جامعة ايست انجليا(UEA-DEV) ، والجوع الإقليمي وبرنامج الضعف (RHVP)
- ديفيرو اس، ساباتس ويلر أر، ' (٢٠٠٤) الحماية الاجتماعية التحويلية .ورقة عمل ٢٣٢ .برايتون: معهد دراسات التنمية.
- دفيد وزارة التنمية الدولية (٢٠١١) مراجعات المنهجية في تنمية الدولية: مبادرة لتعزيز الأدلة سياسة مستنيرة .لندن: وزارة التنمية الدولية.
- دفيد وزارة التنمية الدولية) (٢٠١١) صندوق الرعاية الاجتماعية اليمن: دراسة الجدوى وملخص التدخل .لندن: وزارة التنمية الدولية.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واليونيسيف (٢٠١٢)الحماية الاجتماعية: من أولويات التنمية في جدول أعمال آخر-٢٠١٥ الأمم المتحدة الإنمائي . المواضيعية فكر السلام.
- فريق العمل للأمم المتحدة حول جدول أعمال النظام بعد عام ٢٠١٥ الأمم المتحدة الإنمائي.
- الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) (٢٠١٢) "اليمن صندوق الرعاية الاجتماعية بعثة مراقبة ."مشروع تقرير."
- فارنجتون جي، سلاتر آر، وهولمز آر، ' (٢٠٠٧) ربط الحماية الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية .دراسة موجزة ٢٨ .لندن.ODI :
- الحكومة اليمنية (الحكومة اليمنية) (٢٠٠٢) "في اليمن رقة استراتيجية الحد من الفقر ."صنعاء: الحكومة اليمنية.
- الحكومة اليمنية (الحكومة اليمنية) (٢٠٠٦) "في اليمن خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الثالثة للحد من الفقر DPPR) .(٢٠١٠-٢٠٠٦صنعاء: الحكومة اليمنية.

- الحكومة اليمنية (الحكومة اليمنية) (٢٠١١) 'خطة التنمية للحد من الفقر الخاصة بالفترة ٢٠١١-٢٠١٥ .صنعاء: الحكومة اليمنية.
- هاغن زانكر جي، هولمز آر، (٢٠١٢) الحماية الاجتماعية في نيجيريا: التقرير التجميعي .لندن: معهد التنمية ما وراء البحار ونيجيريا اليونيسيف.
- هاربر سي، وجونز إن، " (٢٠١١) آثار الأزمات الاقتصادية على رفاه الطفل .وضع السياسات استعراض ٢٩ (٥): ٥١١-٥٢٦.
- هيكي اس إن ، " (٢٠٠٩) السياسة لحماية أفقر:؟ تجاوز" آلة مكافحة السياسة "" الجغرافيا السياسية ٢٨ (٨): ٤٧٣-٤٨٣.
- هولمز آر، وجونز ان، يصدر قريبا (٢٠١٣) الجنس والحماية الاجتماعية في العالم النامي: ما وراء الأمهات وشبكات الأمان .لندن: كتب زيد.
- هولمز آر، وجونز ان، (٢٠٠٩) الأوضاع 'الاجتماعية' العودة إلى الحماية الاجتماعية :إطار لفهم الروابط بين المخاطر الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر .لندن.ODI :
- هولمز آر، وجونز ان، " (٢٠١١) لماذا هي الحماية الاجتماعية وسياسة المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية ." نشرة IDS ٤٢ (٦).

هولمز آر، وجونز ان، ' (٢٠١٠) الحماية الاجتماعية البرمجة: الحاجة إلى عدسة الجنسين ODI .أوراق إحاطة، العدد ٦٣.

- هيومان رايتسووتش (منظمة مراقبة حقوق الإنسان) (٢٠١١) "كيف جئت إلى السماح تزوجت الفتيات الصغيرات؟ زواج الأطفال في 'اليمن .البحث التقرير .نيويورك: هيومنرايتسووتش.
- منظمة العمل الدولية (منظمة العمل الدولية) (٢٠١١) مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٠، ٢٠١١، التقرير السادس: الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية والعولمة العادلة .السادسة البند على جدول الأعمال .جنيف: منظمة العمل الدولية.
- منظمة العمل الدولية (منظمة العمل الدولية) (٢٠٠٨) "برنامج القطرية للعمل اللائق: اليمن (٢٠٠٨-٢٠١٠)، متوفر في : http://www.ilo.org/public/english/bureau/program/dwcp/download/yemen.قوات الدفاع الشعبي.
- جونز ان، وشاهرخ تي، ' (٢٠١٢)مسارات الحماية الاجتماعية: تشكيل نتائج العدالة الاجتماعية الأكثر تهميشا للآخر والآن ٢٠١٥- .'ملاحظة الخلفية .لندن: معهد التنمية ما وراء البحار.
- جونز ان، وسومنر أ، فقر الأطفال (٢٠١١) والقرائن وسياسة: تعميم للأطفال في التنمية الدولية .لندن: الصحافة السياسات.
- جونز ان، هاربر سي، واتسون سي، (٢٠١٠) وانطلاقا من الفقر المزمن للبنات: حفز التغيير التنمية من خلال بناء المؤسسات الاجتماعية فقط .مانشستر:

جونز ان، صامويل اف، جيسباي ال، وبريسلر مارشال اي، (٢٠١١) إعادة النظر في التحويلات النقدية في تعزيز صحة الأم: الممارسات الجيدة من البلدان النامية .لندن.ODI :

- كبير ان، " (٢٠٠١) موارد الوكالة، الإنجازات: تأملات في قياس تمكين المرأة '، في مناقشة تمكين المرأة – النظرية والتطبيق . ستوكهولم: سيدا.

كبير ان، (٢٠١٠)الأهداف الإنمائية للألفية توفر طريقا لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ تحدي عدم المساواة المتقاطعة .برايتون IDS : وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- ماريوت أ، وغودينغ ك، (٢٠٠٧) المساعدة الاجتماعية والإعاقة في البلدان النامية .برايتون :سايتسيفرالدولية.
- ماركوس آر، برزنيتو بي، كولين أي، جونز ان، " (٢٠١١)الأطفال والحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عملية رسم الخرائط، ورقة العمل ٣٣٥.لندنODI :، متوفر في: http://www.unicef.org/socialpolicy/files/wp-٣٣٥_children_social_protection_mena_FINAL.pdf.
- ميتس آر، " (٢٠٠٤)الإعاقة والتنمية ."ورقة معلومات أساسية أعدت للإعاقة والتنمية الاجتماع جدول أعمال البحوث، واشنطن، DC، ١٦نوفمبر تشرين الثاني.

- وزارة الصحة (٢٠٠٦) "الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات .رصد حالة النساء والأطفال ." صنعاء: وزارة الصحة.
- مولينو ام، (٢٠٠٧) التغيير والاستمرارية في الحماية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية: الأمهات في خدمة الدولة؟ جنيف : UNRISD.
- مولينو ام، (٢٠٠٩) التحويلات النقدية المشروطة: مسار 'لتمكين المرأة؟ مسارات رقة العمل IDS٥ .، :Susses. ISBN X ٥٦٢ ٨٥٨٦٤ ١ ٩٧٨ (http://www.pathwaysofempowerment.org/PathwaysWP٥-website.pdf.
- مونت دي، " (٢٠٠٦) هذه هي حياتي – الحياة مع الإعاقة في اليمن: دراسة نوعية .ترونديهايم.SINTEF :
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي) (٢٠١٢) "البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤ ."صنعاء.
- مور ك، " (٢٠٠٥) التفكير حول الفقر الشباب من خلال عدسات الفقر المزمن من الفقر دورة الحياة، والفقر بين الأجيال ."ورقة عمل ٥٧ .مانشستر:
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١١) وجهات نظر حول التنمية العالمية ٢٠١٢: التماسك الاجتماعي في عالم التحول .باريس :
- أكسفورد السياسات الإدارية (٢٠١١) "استشارات لدعم منظمة رعاية وصندوق تأهيل المعاقين .أوكسفورد.OPM :
- برومان " (٢٠١١) اليمن صندوق الرعاية الاجتماعية بعثة المراقبة '، متوفر في : http://www.proman.lu/index/projects/projects_reference_٣٤٧.
- رضوي اس، أرزا سي، برونستين اي ،كوك اس، وغولدنغ ك، (٢٠١٢) المتوازن جنسانيا آثار العولمة: العمالة والحماية الاجتماعية . جنيف :
- ساباتس رول آر، وايت ام، " (٢٠٠٣) الهجرة والحماية الاجتماعية: ورقة مفهوم .' العمل T٢ الورق .برايتون.IDS :
- منظمة العالم الآمن (٢٠١٢) 'تجاوز الوعود: تصورات وأولويات ومشاركة الشباب في اليمن تمر بمرحلة انتقالية ." البحث التقرير.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الامم المتحدة الانمائي) (٢٠١١' (aمشروع وثيقة البرنامج القطري لليمن (٢٠١٢-٢٠١٥ .(صنعاء .برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الامم المتحدة الانمائي) (٢٠١١" (bالتقييم القطري المشترك .جمهورية 'اليمن .صنعاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الامم المتحدة الانمائي) (٢٠١١ (cتقرير التنمية البشرية .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الامم المتحدة الانمائي) (٢٠١٢) 'مؤشرات التنمية البشرية: ٢٠٠٢-٢٠١١ ." نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الامم المتحدة الانمائي) وجمهورية اليمن ' (٢٠١٠)الوطني الثاني تقرير أهداف التنمية الألفية، اليمن .صنعاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمهورية اليمن.
- المفوضية (مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) (٢٠١١) عمليات القطرية للمفوضية '٢٠١١-الشخصي اليمن .تحديث الاستئناف العالمية .جنيف: المفوضية.
- اليونيسيف)صندوق الأمم المتحدة للطفولة) (٢٠١٠) "تقرير اليونيسيف السنوي لليمن"، متوفر في : http://www.unicef.org/about/annualreport/files/Yemen_COAR_٢٠١٠.pdf.
- اليونيسيف)صندوق الأمم المتحدة للطفولة) (٢٠١١) "اليمن MENA :الشخصي المساواة بين الجنسين، وضع الفتيات والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ."نيويورك: اليونيسيف.
- اليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) (٢٠١٢) 'الإحصائيات المتعلقة بالأطفال الفقر: اليمن .نيويورك: اليونيسيف.
- برنامج الأغذية العالمي (برنامج الأغذية العالمي) (٢٠١٠) "اليمن: مسح شامل للأمن الغذائي ."روما: برنامج الأغذية العالمي.
- البنك الدولي (٢٠٠٢) "الفقر والتحويلات في اليمن، والبنك الدولي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سلسلة أوراق العمل.

- البنك الدولي (٢٠٠٧) 'مسح ميزانية الأسرة ." صنعاء: البنك الدولي.
- البنك الدولي (٢٠٠٩) "وثيقة المشروع الطوارئ على الأغذية الاتحاد الأوروبي أزمة مرفق الاستجابة السريعة وبموجب برنامج الغذاء العالمي في الاستجابة للأزمات في مقدار ١٧.٥ مليون يورو لجمهورية اليمن لتعزيز السلامة المشروع الطارئ صافي الاجتماعي ."رقم التقرير: ٥٠٣٣٠ .YE–الإنسان وحدة تطوير القطاع .الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .واشنطن، :DCالبنك الدولي.
- البنك الدولي (٢٠١٠) "وثيقة معلومات المشروع '، وتقييم المرحلة: اليمن – صندوق الرعاية الاجتماعية.
- البنك الدولي (٢٠١١) 'حالة التنفيذ والنتائج: اليمن، صندوق الرعاية الاجتماعية مشروع الدعم المؤسسي "، متوفر في:
البنك الدولي (٢٠١٢" (aنظرة عامة الدولة: اليمن .واشنطن، :DCالبنك الدولي.
- البنك الدولي (٢٠١٢" (bالجمهورية اليمنية – المشترك التقييم الاجتماعي والاقتصادي، والمجلد .' ١ .واشنطن، :DCالبنك الدولي.
- 'إعادة الهيكلة المعتمدة في حالات الطوارئ الأمان الاجتماعي تعزيز صافي EC) الأغذية مرفق المنح) مشروع والأوروبية أزمة الغذاء الاتحاد الاستجابة السريعة مرفق اتفاقية المنحة(TF٠٩٥٨٧٩) ، بمبلغ ١٧٥٠٠٠٠٠ يورو، ١ مارس '٢٠١٢البنك الدولي (٢٠١٢ .(cرقم التقرير: ٦٦٧٣٦ .YE–واشنطن، :DCالبنك الدولي.
- البنك الدولي، الحكومة اليمنية (الحكومة اليمنية) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الامم المتحدة الانمائي) (٢٠٠٧) "تقييم الفقر في اليمن ."صنعاء: البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة اليمنية.
- زينة دي، " (٢٠١٠) للتحويلات النقدية المشروطة في اليمن مخطط(CCTSY) ، محافظة الحديدة، تقرير التقييم النوعي ." مشروع.

المرفقات

المرفق ١ : رسم تخطيطي متكامل الإطار المفاهيمي

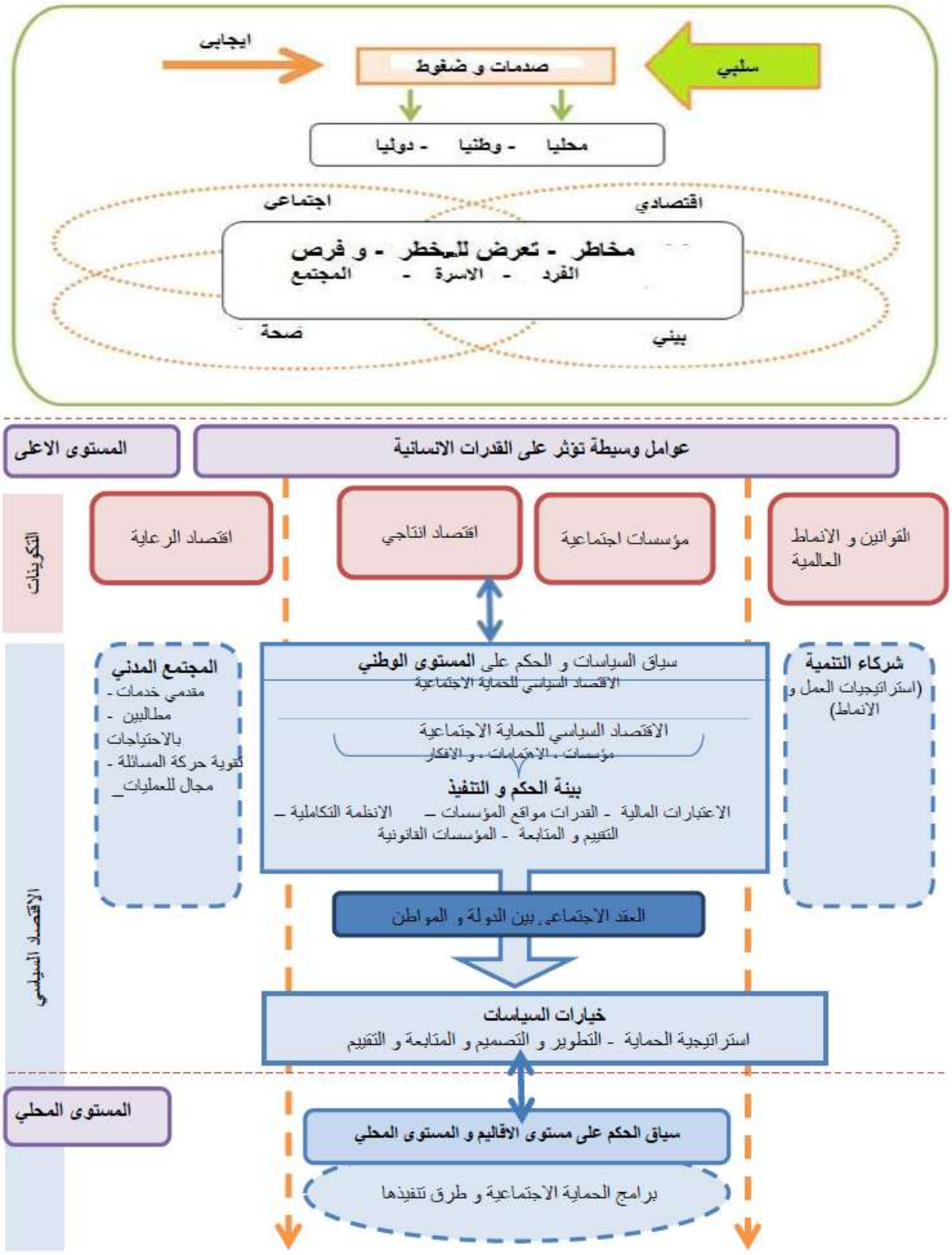

المرفق ٢: مواقع تنفيذ الدراسة

مديرية زبيد ، محافظة الحديدة

مؤشرات زبيد الرئيسية

- نسبة الفقراء مئوية لسيّئ: ٠.٣٦
- فجوة الفقر: ٠.١
- كثافةِ الفقرِ: ٠.٠٣٩
- عدد تقديري للفقراء: ٥٦,١٥٥
- عدد تقديري للفقراء في فجوةِ الفقرِ: ١٥,٥١٨
- تقدير الناسِ المتأثرين بكثافةِ الفقرِ: ٦٠٠٧
- معدل التعليم (الذكور): ٣١%
- معدل التعليم (النساء): ٥٣.٥٦%
- معدل الالتحاق بالتعليم الاساسي (الذكور): ٨١%
- معدل الالتحاق بالتعليم الاساسي (النساء): ٧٤.٤%

المصدر:

١. تقييم الفقر ٢٠٠٩
٢. تعداد السكان ١٩٩٤

مدي[٣٠]رية القاهرة – جزء من مدينة تعز

مؤشرات القاهرة الرئيسية

- نسبة الفقراء مئوية لسيّئ: ٠.١٦
- فجوة الفقر: ٠.٠٤
- عدد تقديري للفقراء: ٢٣,٩٩٠
- عدد تقديري للفقراء في فجوةِ الفقرِ: ٥,٨٠٥
- تقدير الناسِ المتأثرين بكثافةِ الفقرِ: ٢٠٢١

المصدر:

٣. تقييم الفقر ٢٠٠٩
٤. تعداد السكان ١٩٩٤

[٣٠] الصور: ثابت بجاش

المرفق ٣: مصفوفة العمل الميداني و لمحة موجزة

لمحة موجزة

الأدوات	مديرية زبيد – محافظة الحديدة	مديرية القاهرة – محافظة تعز	عدد أدوات البحوث – لكل موقع
الفقر واستراتيجيات التعامل رسم الخرائط رسم الخرائط المؤسسية عمل معا	تم عمله في البداية، بعدد ١٠ مشاركين • ٣ مستفيدين كبار ذكور. • ٢ غير مستفيدين كبار ذكور. • ٢ مستفيدين الشباب ذكور • ٣ شباب غير مستفيدين ذكور	تم عمله في البداية، بعدد ١٢ مشارك • ٢ مستفيدات كبار أناث. • ٢ غير مستفيدات كبار أناث. • ٢ مستفيدات شباب أناث • ٢ غير مستفيدات شباب أناث • ٤ موظفات من الصندوق مديرية القاهرة بتعز	٢ تمارين (١في كل موقع) (١ مع الرجال و ١ مع النساء) مع مشاركين من مختلف الفئات بما في ذلك: ٢٢ شخصا، ١٢ امرأة، ١٠رجال، كبار ١١، الشباب ١١، المستفيدون ٩، غير المستفيدين ١٣
مناقشات مجموعة التركيز (المجموع ٨) (٤ لكل موقع)	• مستفيد ذكر كبار (١) • مستفيدات الكبار (١) • شباب ذكور غير مستفيدين (١) • شباب إناث غير مستفيدات (١)	• مستفيد ذكر كبار (١) • مستفيدات الكبار (١) • شباب ذكور غير مستفيدين (١) • شباب إناث غير مستفيدات (١)	٨ مجموعة نقاش، ٦٥ مشارك، ٣٣ رجل و ٣٢ امرأة، و ٣٦ في الحديدة، ٢٩ في تعز. ٣٦ مستفيد / بالغين بما في ذلك ١٨ رجل و ١٨ امرأة، ٢٩ غير مستفيد بينهم ١٥ من الذكور شباب، ١٤ شابات
مقابلات مع المدلين الرئيسيين للمعلومات على مستوى المجتمع المحلي (٨)، (٤في كل مديرية)	• ١ قائد مجتمعي المجلس المحلي • ١منفذ مدير فرع الصندوق في منطقة زبيد • ١ قائد شبابي ذكر ناشط اجتماعي • ١ قائدة شبابية المنظمات غير الحكومية في زبيد • ١ قائد مجتمعي (عاقل)	• ١ منفذ – مدير فرع الصندوق في مديرية القاهرة • ١ ناشط شبابي وقائد إحدى المنظمات غير الحكومية لحقوق الشباب • ١ ناشط شبابي من الفئات المهمشة، وهي منظمة غير حكومية لمجتمع المهمشين • ١ ناشطة شبابية عضوة نشطة في مختلف المنظمات النسائية غير الحكومية	٩ مقابلات مع المدلين الرئيسيين للمعلومات على المستوى المحلي بما في ذلك: ٢ قادة المجتمع ٢المنفذين ٥ قادة شباب من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية (٢ إناث و ٣ ذكور–٢ يعملون مع الفئات المهمشة)
مقابلات معمقة ٥ في كل موقع (أجمالي ١٠مقابلات)	• ذكر شباب – الأسرة مستفيدة • ذكر كبار – غير مستفيد • ذكر – كبار مستفيد • ٢ إناث شباب – مستفيدات • إناث كبار غير مستفيدات • إناث كبار مستفيدات	• ذكر كبير مستفيد • ٢ كبار الذكور غير المستفيدين • إناث كبار مستفيدات • إناث شباب غير مستفيدات • ٢ إناث شباب أسرمستفيد ة	١٤ مقابلة معمقة، ٨مع النساء، ٦ مع رجال و ٨ مع الشباب، ٦ مع الكبار، ٥ غير المستفيدين، ٩ المستفيدين / من الأسر المستفيدة على النحو التالي: ٢ ذكور مستفيدين شباب و ٣ بالغين ذكور غير مستفيدين، ١ مستفيد كبار من الذكور، ٢ مستفيدات كبار ٤ إناث المستفيدين الشباب ، ١ إناث كبار غير مستفيدات، ١ إناث شابات غير مستفيدات
قصص الحياة:	• الذكور البالغين – المستفيدين • ذكر الشباب – المستفيدين	• الذكور البالغين – المستفيدين • الذكور الكبار المستفيدين	المجموع ٩ قصص حياة، ٨ مع المستفيدين،

	• الإناث الكبار المستفيدات • أناث الشباب المستفيدات	• ٢ أناث المستفيد الشباب • الشباب غير المستفيدات إناث	١ غير المستفيدين، ٤ ذكور و ٥ إناث، ٤ أشخاص بالغين، ٥ الشباب
دراسات الحالة: المجموع ٢ (١ لكل موقع)			
	• إناث الكبار المستفيدات	• الشباب الذكور غير المستفيد	٢ دراسات الحالة (١ ذكر غير مستفيد، ١ إنثى مستفيدة)
الملاحظة:	• مراقبة التسليم / تسجيل الحدث • مكتب صندوق الرعاية • المجموعة المهمشة من الشباب منازلهم والانضمام إليهم في الوقت الذي يعملوا كحمالين	• مكتب الصندوق، الموظفات وقت العمل • رصد الصراعات بين وسيطة من الإناث والعملاء وموظفين الصندوق (وسيطة بين الأسر الفقيرة ومصادر الرعاية الاجتماعية، ويشمل أنواع الاستغلال)	
مقابلات مع المدلين الرئيسيين للمعلومات على المستوى الوطني (المجموع ٨)	الاتحاد الأوروبي، وزارة التنمية الدولية، والبنك الدولي، واليونيسيف، على المستويين الوطني والمحافظة والرعاية ومكتب منظمة أوكسفام الحديدة، والصندوق على مستويات المحافظة والمستوى الوطني		٨
المجموع			١٣٢ مشتركا في المجموع

مصفوفة العمل الميداني

الأدوات	متى وكيف	مع من	مديرية زبيد–الحديدة	مديرية القاهرة–تعز
رسم خرائط الفقر واستراتيجيات التعامل رسم الخرائط المؤسسية (نسخة مبسطة)	في البداية	المخطط: ٢تمارين (١ في كل موقع) (١ الذكور والإناث ١) (١ في الحديدة و١ في وتعز) (فصل مجموعات الذكور والإناث) ٨–١٠ أشخاص، المستفيدين من البرنامج وغير المستفيدين مع ضمان تمثيل الشباب	رسم الخرائط هل الفقر واستراتيجيات المواجهة معاً مع رسم خرائط مؤسسي مبسط في البداية، مجموعة ذكور واحدة بسبب المعايير الثقافية، ١٠ في المجموع * المستفيدين الكبار من الذكور ٣، * الكبار الذكور غير المستفيدين٢ * المستفيدون الشباب ذكور٢ * شباب غير ذكر غير المستفيدين٣	رسم الخرائط هل الفقر واستراتيجيات المواجهة معاً مع رسم خرائط مؤسسي مبسط في البداية، مجموعة ذكور واحدة بسبب المعايير الثقافية، ١٢ في المجموع * المستفيدات الكبار٢، * الكبار الإناث غير مستفيدات ٢ * المستفيدات الشباب أناث٢ * الشباب غير الإناث غير مستفيدات٢ * ٤موظفات من فرع الصندوق في مديرية القاهرة
	تم عمل ٢ :تمارين (١في كل موقع) (١ و ١ مع الرجل مع المرأة) مع المشاركين من مختلف الفئات بما في ذلك: ٢٢ شخصا، ١٢ امرأة و ١٠ رجال، كبار ١١، الشباب ١١، المستفيدون ٩، غير المستفيدين ١٣			

مناقشات مجموعة التركيز المجموع ٨ (٤ لكل موقع) مع التأكد من أن الحوار في المنطقة التي يقيم فيها الفقراء / كثافة المشاركين في البرنامج	بعد تحديد المجتمع، ومنذ ذلك الحين فصاعدا.	المخطط: * ٢ أشخاص (مجموعتي الذكور والإناث منفصلتين) * ٢ الشباب (مجموعتي الذكور والإناث منفصلتين)	• المستفيدين الكبار ذكور (١) • المستفيدات الكبار أناث (١) • الشباب الذكور غير المستفيدين (١) • الشباب الإناث غير المستفيدات (١)	• المستفيدين الكبار ذكور (١) • المستفيدات الكبار أناث (١) • الشباب الذكور غير المستفيدين (١) • الشباب الإناث غير المستفيدات (١)
	تم عمل: ٨ مجموعات مناقشات، شارك فيها ٦٥ مشارك ٣٣ من الرجال، ٣٢ من النساء، ٣٦ في الحديدة، ٢٩ في تعز .(٣٦ مستفيد / بالغين بما في ذلك ١٨ رجلا، ١٨ امرأة) (٢٩ غير المستفيدين بينهم ١٥ من الذكور الشباب، ١٤ الشابات).			
مقابلات المدلين الرئيسيين للمعلومات عند مستوى المنطقة (المجموع ٨) (٤ في كل موقع)	خلال العمل الميداني (في حين أن أعضاء الفريق الآخرين يقومون بعمل المجموعات	المخطط: • المنفذين الصندوق–١ • قائد مجتمعي / المجلس المحلي • موظفين الصحة • قادة مجموعة نسائية • القادة الشباب • الزعماء الدينيون / المنظمات غير الحكومية	• ١ قائد مجتمعي المجلس المحلي، • ١المنفذة – مدير فرع الصندوق في زبيد • ١ قائد شبابي مجتمعي الذكور بالموقع • ١قائدة شبابية المرأة المنظمات غير الحكومية في زبيد	• ١ المنفذ – مدير فرع الصندوق في مديرية القاهرة • ١ناشط شبابي وقائد إحدى المنظمات غير الحكومية لحقوق الشباب • ١ناشط شبابي من الفئات المهمشة، وهي منظمة غير حكومية في مجتمع المهمشين • ١ناشطة شبابية من الإناث، مدربة في شئون الشباب عضوة ناشطة في مختلف المنظمات النسائية غير الحكومية.
	تم عمل٩ مقابلات مع المدلين الرئيسيين للمعلومات على المستوى المحلي بما في ذلك: (قادة المجتمع ٢، المنفذين ٢، القادة الشباب من الجماعات أو المنظمات غير الحكومية ٥، (٢ إناث و ٣ من الذكور–٢ يعملون مع الفئات المهمشة			
المقابلات المعمقة، المخطط لها (١٠) مجموع ما نفذ ١٤ (٧في كل موقع)	بعد تحديد المجتمع .ومنذ ذلك الحين فصاعدا. تم اختيار المقابلات المعمقة من أفقر الأسر وفقا لترتيبات الفقر الخاصة، انظر أعلاه، تم استخدم معايير تصنيف الفقر المقدمة من المجتمع في اختيار المستجوبين	المخطط: ٥ ذكور و ٥ إناث وزعوا على أساس عازب/ متزوج موظف/ غيرموظفين شباب / الكبار / المهمشين المشردين داخليا /؟ المستفيدين وغير المستفيدين، بما في ذلك المستفيد السابق لمعرفة ما إذا حصل أي تغير ناتج عن التحويل تم عمل: ١٤ مقابلة معمقة، ٨مع النساء، ٦ رجال و ٨ مع الشباب، ٦ مع الكبار، ٥ مع غير المستفيدين، ٩ مع المستفيدين	الذكور: • ذكر شاب، ٢٥ سنة، يمثل أسرة مستفيدة، عاطل عن العمل، أمي، يرأس الأسرة بعد اختفاء والده الذي حصلت له مشاكل صحة عقلية. • ذكر بالغ ، يعمل مدرسا، له ١٠ أطفال، لا يقدر أن يساعدهم على مواصلة تعليمهم،من التحديات صعوبة توفير الطعام والملابس للعائلة. • مستفيد من الذكور الكبار، لديه العديد من المشاكل الصحية المزمنة، عاطل عن العمل، لا يستطيع العمل • الإناث: شابة، ٢٥ سنة، أمية، مسجلة كمستفيد ببطاقة والدتها على الرغم من أنها لا	الذكور : • ذكر الشباب المستفيد ، ٢٧ سنة، متزوج وله أطفال، والدته ما زالت تعيش معه، لا يوجد لديه منزل في الآونة الأخيرة يعيش في منزل والد زوجته، غير قادر على العمل بسبب حادث في المصنع حيث كان يعمل منذ عدة سنوات. • ذكر، بالغ غير مستفيد، أمي، متزوج ولديه ٥ أطفال، من الفئات المهمشة، يعمل على دراجة نارية، يعيش في منزل واحد صغير مع والديه وأخوته الآخرين الذين متزوجون ولديهم أطفال أيضا. • ذكر، غير مستفيد، ٢٨ سنة، متزوج وله ٥ أطفال، تخرج من الجامعة وعاطل عن العمل، لا يستطيع أن يعمل بسبب

	للمقابلات المعمقة	على النحو التالي: ٢المستفيدون الشباب الذكور ٣الذكور البالغين غير مستفيدين ١المستفيدين الكبار الذكور ٢المستفيدون الإناث البالغات ٤ الشباب المستفيدات الإناث ١غير مستفيدة كبار إناث ١غير المستفيدات الشابات	تعيش مع والدتها ولا تحصل على دعم منها،مطلقة، استأجرت منزل لها ولأولادها ٢، ليس لديهم موارد أخرى عدا: ٣٠٠ ريال / ١.٥ دولار أمريكى فى اليوم من زوجها السابق من بعد قضية أثيرت في المحكمة. بداء ابنها الأكبر بمساعدتها بالعمل في مطعم قريب للحصول على الأجر اليومي. • أنثى مستفيدة، ٢٧ سنة، أمية، من الفئات المهمشة، تزوجت في وقت مبكر، تطلقت وتعمل على رعاية ٦ من أطفال لها، تعيش في كوخ من الأغطية البلاستيكية وأوراق أشجار النخيل، وتعتمد على الدخل من التسول لإطعام أطفالها، الشباب تلقت تحويل لمرة واحدة منذ عام ٢٠٠٨ من الصندوق. • أنثى، كبيرة غير مستفيدة، ٣٠ سنة، عازبة، تعيش مع شقيقها وعائلته الفقيرة الكبيرة، وحصلت على تدريب كمدرسة بعد الثانوية، وتوظفت وهي الشخص الذي يرعى الأسرة ويلبي احتياجاتها. تعانون من المطالب العالية للأسرة مقارنة مع مستوى الدخل • أنثى، كبيرة، مستفيدة ٤١ سنة، عازبة، تعيش وحدها، متعلمة، كانت تعتمد فقط على يعتمد على ٦٠٠٠ريال = ٢٧.٥$من الصندوق كل ٣ أشهر، وفي الآونة الأخيرة أصبحت تحصل على ١٢٠٠٠ ريال / ٥٥ دولار كوصية من شقيقها الراحل.	إصابة جراء أحداث الأزمة السياسية الأخيرة، يعاني من عدم القدرة على تحمل إيجار منزله. • الإناث: أنثى، مستفيدة، أمية ٥٠ سنة، أرملة، لها ٦ أطفال (٣ بنات و ٣ أولاد، واحد منهم يعاني من آلام العمود الفقري، بالإضافة إلى أطفالها تعيش مع أخوها الذي تعطل بسبب حادث سيارة، وله زوجة و ٣ أطفال .كلهم يعيشون في منزل صغير. • شابة غير مستفيدة، ٢٦ .سنة .تعمل بعد التخرج من الجامعة، مطلقة وزوجها يعاني من مشاكل الصحة العقلية .لديها ٣ بنات وتقوم أيضا برعاية ٦ إخوة و ٥ أخوات لها، جميعهم بالمدارس، وبالإضافة إلى ذلك أنها تستضيف والدتها المريضة بالسرطان. • شابة ٢٠ سنة، عازبة، من عائلة مستفيدة، تعيش مع والديها، و ١٠ اخوة وأخوات، وابن أخ، ٢ من أشقائها لديهم مشاكل الصحة العقلية أحد أشقائها تزوج أيضا في نفس المنزل ولديه ١٠ أطفال. • شابة يتيمة، ١٦ سنة، والدتها هي المستفيدة وتحصل على ١٢٠٠٠ ريال كل ٣ أشهر، ٥٥ $ تعيش مع أمها و ١٠ اخوة وأخوات في منزل صغير جدا من ٣ غرف .تزوج أحد أشقائها ويعيش معهم في نفس المنزل مع زوجته وأطفاله .هذا الأخ الأكبر وزوج أختها يدعموا أمها في نفقات المعيشة وبعض الموارد القليلة من أهل الخير من وقت لآخر .وهي نشطة في فريق المدرسة الموسيقى ولكن يجد صعوبة في تغطية احتياجاتها للملابس الجيدة، والنقل إلى المدرسة، والغذاء في المدرسة والغذاء على مستوى الأسرة .تفتقد إلى الأيام الخوالي قبل وفاة ابيها حيث أصبح العنف في المنزل على أساس يومي بين الإخوة والأخوات. تريد كل فرد من أفراد الأسرة أن يكونوا سعداء.
قصص الحياة	استكشاف تجربة متعمقة للحياة، عن	المخطط: ١أرملة مع أطفال	الذكور • ذكر، بالغ، ٢٧ عاما، يمثل عائلة مستفيدة، استلم تحويل نقدي لمرة	الذكور • ذكر، مستفيد، بالغ، ٤٠ سنة، له ١٠ أطفال، يعمل بالأجر اليومي، ٤ من

	الأشخاص الذين يعانون من المخاطر والضعف، استراتيجيات المواجهة، وكيف تغيرت حياتهم نتيجة للتحويل النقدي	١مطلقة مع أطفال ١مع أو بدون أطفال ١ ذكور / إناث تعمل كليا أو جزئيا ١ ذكر مهاجر من المهمشين تم عمل: المجموع ٩ قصص حياة، ٨ مع المستفيدين، ١ مع غير المستفيدين، ٤ ذكور و ٥ إناث، ٤ أشخاص بالغين و ٥ شباب	واحدة فقط منذ عام ٢٠٠٨، فقير للغاية، من الفئات المهمشة، أمي، تزوج في وقت مبكر، له ٥ أطفال، عاطل عن العمل، ليس له بيت، يعيش مع أمه في كوخ صغير، بطاقة المستفيدين لأمه. • ذكر، شاب، ٢٢ سنة، يمثل أسرة مستفيدة، عاطل عن العمل، طالب جامعي، من التحديات ارتفاع الأسعار، وارتفاع تكاليف الصحة والتعليم والملابس. الإناث: • أنثى مستفيدة، ضعيفة، ٣٧ سنة، مطلقة بعد الزواج عدة مرات، لديها الآن ٣ بنات وولد،تدعم بناتها في تكاليف التعليم الجامعي من خلال الدعم المقدم من الصندوق ودخلها القليل من بيع العطور المحلية الصنع والمنتجات الغذائية .معروف جدا بأنها قوية في ردودها على أي اتهامات أو التحدث ضدها نتيجة لكونها لا تخضع لمعايير التقاليد المجتمعية التي تحكم على المرأة كجزء من المجتمع المحافظ .وقالت انها تعتقد انها إذا احتفظت بالصمت والخجل، لن تتمكن من التحرك بحرية، وتوفر سبل الحياة لأطفالها ." • أنثى، مستفيدة، ٢٠ سنة مدرجة في بطاقة الصندوق الخاص بوالدتها، من مجموعة مهمشة، أمية، تركت زوجها وتزوجت في منطقة أخرى، تتابع في المحكمة للحصول على عملية الطلاق، ليس لديها مكان للعيش مع ٢ بناتها، أنها تعيش مع والدتها وتعتمد على التسول، تحصل والدتها من الصندوق على ٩٠٠٠ ريال ($ ٤٢).	الأطفال مصابين بالثلاسيميا، ويحتاجون لنقل الدم والدواء الذي يتطلب تكاليف لا يقدر على تحملها. • ذكر، بالغ، عاطل، مستفيد، ٣٠ سنة، من الفئات المهمشة، عاد إلى المدرسة بعد انقطاع لعدة سنوات، وهو الآن فى الصف العاشر، ويعيش في منزل متواضع مع شقيقه المتزوج ولديه أطفال، لديه أيضا ٤ إخوة آخرين يعيشون في نفس المنزل وأيضا كلهم عاطلين. الإناث: • أنثى، ٢٤سنة، مستفيدة معاقة جسديا، تخرجت من المدرسة الثانوية، تعيش مع عائلتها، توفى والدها الذي كان يوفر الخبز للأسرة في حادث سيارة، عائلتها أسرة فقيرة جدا، تعودت على العمل كمتطوعة في جمعية رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي كانت جيدة جدا بالنسبة لها للتفاعل مع غيرها من الرغم من أنها كانت تعتمد على ساق واحدة فقط في التنقل ومع ذلك منذ عدة أشهر كسرت ساقها، ونتيجة لذلك هي قاعدة فى المنزل، لم تمارس أي وظيفة ولا يوجد لديها بدائل دخل لها ولعائلتها، وتشعر بالوحدة واليأس. • إنثى، ٢٥سنة، غير مستفيدة والديها منفصلين، تخرجت من الجامعة، تعيش مع والدتها، و ٢ اخوة ، و ٤ أخوات، تقاعدت والدتها بعد أن كانت تعمل كعاملة نظافة في مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية في تعز، لا يوجد لدى الأسرة مصدر دخل آخر غير المبلغ المحدود من بدل التقاعد. • أنثى، ٤٥سنة، مستفيدة، تخلى عنها زوجها قبل ١١ عاما ولم يطلقها، تم تجاهلها من قبل زوجها مع ٨أطفال لها، لديها مشاكل صحية خطيرة (الكبد والكلى)، لا يوجد لديها مكان للذهاب في أعقاب مشكلتها مع زوجها، عاشت في منزل صغير جدا ينتمي إلى أخيها . خلال السنتين الماضية يحاول شقيقها مغادرتها المنزل مع أولادها، بدأ يقطع عليها المياه، وليس لديها دخل آخر غير المساعدة من الصندوق و قليل من

				المال من الابن الأكبر الذي بدأ العمل في نوع بسيط من النشاط بالأجر اليومي.
دراسات الحالة المجموع ٢ (١لكل موقع)		أرملة شابة أو امرأة مطلقة لها الأطفال (لفهم مدى تعرض الأطفال للخطر) الشباب، ذكر، من الأخدام العاطلين عن العمل / يعملون أعمال دنيا، يمكن أن تكون قضايا المساواة بين الجنسين مختلفة من موقع لآخر. تم عمل: ٢ دراسات حالة (١ ذكر غير مستفيد، ١ إنثى مستفيدة)	أنثى: • الحالة ١: أنثى، أرملة، ٢٨ سنة، لها ٤ بنات، كان زوجها يعاني من مشاكل الصحة العقلية، كانت تعتمد بشكل رئيسي على دعم الرعاية الاجتماعية، وأحياناً دعم خيري من بعض الأفراد، وقالت انها لم تحصل على الدعم خلال هذا العام، ووعدت بالحصول على تغيير البطاقة حتى تتمكن من الحصول على الدعم نفسه مرة أخرى، تعيش مع أولادها في منزل صغير جدا مستأجرة غرفة ١، لا توجد أي مساحة للطهي، وما إلى ذلك.	ذكر: • الحالة ١: شاب، ذكر، غير مستفيد، ٢٥ سنة، أعمى جزئياً، ويعاني من تشوهات خلقية في الصدر، ملتزم بإنهاء دراسته الجامعية، متطوع مع جمعية للمعاقين بصرياً، يعمل في جلب العمل الخيري للمعاقين، لديه ٥ أخوة آخرين والذين يعانون أيضاً من العمى الجزئي. والده وأخوه الأكبر يعانون من مشاكل صحية عقلية، ولا يوجد لهم مسكن، ويسكنون في منزل امرأة مسنة حيث ترعاهم مؤقتاً.
الملاحظة:	عندما يتصاعد الوضع وفقاً للمستجدات في المنطقة	• تسليم النقد • زيارة تقييمية من قبل المنفذين (الباحثين الاجتماعيين) للمرافق الصحية.	• التسليم، التسجيل/ الإغاثة الإسلامية • مكتب الصندوق، الفئات المهمشة من الشباب–منازلهم والإنظمام إليهم عندما يعملون كحمالين.	• مكتب الصندوق، موظفة، وقت العمل • ملاحظة الصراع بين الوسيطة من النساء والمستفيدات وموظفات الصندوق بما في ذلك الاستغلال.
المقابلات مع الفاعلين الرئيسيين على المستوى الوطني	متابعة العمل الميداني كرئيس لفريق البحث من خلال الانظمام اليهم في عملهم الميداني.		• الاتحاد الأوروبي • دفيد • البنك الدولي • اليونيسيف • كير • أكسفام • صندوق الرعاية الاجتماعية	
اجتماعات أخرى قصيرة للتنسيق والتشاور			• القادة التقليديين (عاقل، ذكر) • مدير فرع الصندوق بالمحافظة، ذكر • مدير مكتب اليونسيف بمحافظة الحديدة، (ذكر) • قائد فريق أكسفام بمحافظة الحديدة للبرامج الانسانية بما فيها مشروع التحويلات النقدية في نفس المنطقة مع تدخلات حياتية مثل الصحة والتعليم والتغذية	

المرفق ٤: أدوات وأدلة الدراسة

مناقشات مجموعة التركيز – المستفيدون الدراسة الرئيسية – كبار

إجراء رسم خرائط تفصيلية مستوى الضعف في الأسرة واستكشاف ما يلي:

اختيار مناقشات مجموعة التركيز يجب أن يساعد على إلقاء الضوء على الفوارق بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية

الموضوع ١: مواطن الضعف الرئيسية واستراتيجيات المواجهة: (لا تستغرق أكثر من ١٥ دقيقة لمناقشة سياق الضعف لأنه يكون قد حصلت بالفعل على معلومات من مجموعات الحوار).

- ماذا يفعل الناس لكسب العيش في هذا المجتمع؟
- ما هي التحديات الاقتصادية الرئيسية يواجهها الناس في هذا المجتمع؟ (استوضح: انعدام الأمن الغذائي والبطالة والمخاطر البيئية وارتفاع الأسعار والجفاف).
- ما هي التحديات الرئيسية الاجتماعية التي يواجهها الناس في هذا المجتمع؟ (استوضح: الاستبعاد الاجتماعي (من المعلومات، من الاحتفالات، من التشبيك) على أساس التمييز من العمر، والجنس، والعرق، والإعاقة، والوضع الصحي).
- هل هناك مصادر للتوتر والتي تؤدي إلى العنف والصراع؟
- هل هناك تحديات خاصة يواجهها الأطفال والشباب وكبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، في هذا المجتمع؟
- هل هناك أي تغييرات ملحوظة في التحديات التي تواجهها في هذا المجتمع (على مر الزمن، وطبقا للموسم، وفقا لنوع الصعوبة).
- ماذا يعني لكم كونكم فقراء في هذا المجتمع؟ (ابحث عن نوع الجنس والمنطقة، والفوارق العمرية).

- ماذا يفعل الناس عندما توجد صعوبة؟
- استوضح (اقتصادياً): تخفيض الاستهلاك، تأخذ المزيد من العمل، يطلب أفراد الأسرة غير العاملين لتحمل المزيد من العمل، وبيع الأصول (هل ممتلكات المرأة أو الرجل)، استراتيجيات المشاركة، تقاسم العمل (عدم وجود التحكم عندما يتم طلب عوائد العمل = علامة على حالة حزن شديد)، والاقتراض / الخوض في الدين، وطلب الدعم من الأسرة الكبيرة أو الأصدقاء، الهجرة محليا أو دوليا، الاعتماد على التحويلات).
- استوضح (اجتماعياً): تسعى للمساعدة القانونية، والبحث عن المشورة، والحصول على الرعاية الاجتماعية، الشراب والدخان، والانخراط في السلوكيات الخطرة (المخدرات، والجنس الخطير أو الجنس التجاري).
- ما هي أشكال الدعم الذي يتلقى الناس في المجتمع على مر الزمن، من، الحكومة والمؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية، والأسرة، وما إلى ذلك؟
- أيها كانت الأهم ولماذا؟
- إذا كان لديك المزيد من المال، على ما ذا كنت ستنفقه (مثل الصحة، والتعليم، وشراء الأراضي، وإقامة الأعمال التجارية الصغيرة، وغيرها)؟

الموضوع ٢: برنامج التحويل النقدي:

التصورات عن البرامج والعضوية / والاستهداف

- مماذا يتكون البرنامج / ماذا يفعل البرنامج بالنسبة لك؟
- من أين تعتقد يأتي هذا النقد؟
- هل تعتقد أنه هو هدية، أو إحسان، أو حق أوتعويض؟ (حاول الحصول على قضايا الحقوق / الاستحقاقات، الدولة / المواطن).

- ماذا تعرف عن أهداف البرنامج؟ كيف تسنى معرفة ذلك؟
- هل هناك أي حالات لاستخدام النقد؟
- هل كان لديك أي تدريب / معلومات أو معرفة عن البرنامج؟ إذا كان الأمر كذلك، من الذين قدموا هذا؟ وفي أي شكل؟
- هل يوجد لدى البرنامج أي نوع من المنتديات / المناسبات عندما يمكنكم اللقاء ومناقشة القضايا الاجتماعية مثل الحقوق والتمييز لمعاملة أفضل من الآخرين، وتغيير المواقف الاجتماعية / الأعراف؟
- إذا لم يكن كذلك، هل تعتقد أنه من المفيد عمل مثل هذه المنتديات؟ وفي أي نوع من أنواع القضايا؟
- للمرأة: كمرأة هل تشعري بأنك قادرة على المشاركة الكاملة في هذه المناسبات؟ *هل يتم تشجيعك / مساعدتك / دعمك (رعاية الأطفال والنقل، وما إلى ذلك) على المشاركة الكاملة في هذه المناسبات؟

- كيف يتم اختيار الناس لاستلام النقد؟
- من يختارهم؟
- ما رأيك في عملية الاختيار؟ وهل تغيرت مع مرور الوقت؟ (على سبيل المثال دوران الأسر كمستفيدين من البرنامج).
- ماذا كان تأثير العملية الاختيار هذه على العلاقات المجتمعية، وديناميكياته؟ (على سبيل المثال إيجابية أو سلبية).
- هل بعض الناس يستلمون التحويلات النقدية والذين لا ينبغي أن يستلمونها / هل هناك بعض الناس الذين يستحقون ذلك ولكن لا يحصلون عليه ؟ لماذا تعتقد أن هذا يحصل؟

الوصول والتوزيع:

- كم هو المبلغ النقدي الذي يعطى ؟ كم مرة؟ على يد من؟ هل فترات التسليم مناسبة؟
- ما هي أبعد نقطة للاستلام؟ هل هناك قضايا مرتبطة بالسلامة في الوصول إلى النقد؟ (خاصة للبنات / نساء).
- هل المبلغ النقدي الكافي؟
- هل الدفعات منتظمة ويمكن التنبؤ بها؟
- هل هناك شروط (رسمية وغير رسمية) تتعلق بالحصول عليها (مثل حضور جلسات للتوعية، أوإرسال الأطفال إلى المدارس، وإرسال الأطفال إلى المستشفى، وما إلى ذلك)؟ إذا كان الأمر كذلك، ما وكيفية تنفيذ تلك؟ إذا لا، هل تعتقد أنه يجب أن تكون هناك شروط؟
- بالإضافة إلى النقد هل هناك أي شيء آخر معين (المعلومات، الوصول إلى الخدمات الأخرى، وما إلى ذلك)؟ ما رأيك في هذا؟
- هل تعتقد أن التحويل النقدي هو أفضل / أنسب لإعطائه للأسر والجماعات الضعيفة ؟ إذا لا، ماذا يمكن أن يعطى، على سبيل المثال الغذاء، وما إلى ذلك؟

الاستخدام (املاء المصفوفة)..

- في ماذا يستخدم الناس الاموال؟
- من الذي يقرر من الأسرة كيف ينبغي استخدام النقدي؟
- هل تعتقد أنه يتم استخدام النقد بأفضل طريقة ممكنة؟ إذا لم يكن كذلك، كيف يمكن تحسين ذلك؟
- هل هناك استخدامات معينة من النقد وخاصة فيما يتعلق بالأطفال (الرسوم المدرسية والكتب والزي المدرسي والأحذية والمواد الغذائية)؛ من الذي يقرر استخدام النقدي لذلك؟

وصف الأسرة	استخدام المال؟ على سبيل المثال (الأعمال	من الذي يقرر	هل قرار الاستخدام؟ وصنع

	الصغيرة على سبيل المثال، الاستهلاك، والوصول إلى خدمة للأطفال، والنقل)؛ نسبة ما ينفق على السلعة) X بما في ذلك الرشوة)	بشأن الاستخدام	القرار على المال في منزلك يتغير منذ إدخال برنامج التحويل النقدي؟
على سبيل المثال نوع الأسرة (أرملة، جدة مقدم الرعاية، ذكر يرأس الأسرة، أنثى ترأس الأسرة			

الآثار:

- ما هي الآثار الإيجابية للتحويلات النقدية؟
- على الأفراد (التحقيق: السن، والقدرة، والاختلافات بين الجنسين).
- على الأسر (التحقيق: الذكور أو الإناث التي تعيل الأسر، الأسرة الممتدة، والأسر متعددة الزوجات، وما إلى ذلك).
- على المجتمع ككل؟ (سواء من حيث الترابط الاجتماعي – التواصل مع أقرانهم – – التواصل مع السلطات)؟
- ما هي الآثار المحددة للتحويلات النقدية على الأطفال في المنزل (يمكن أن تكون إيجابية أوسلبية)؟)على سبيل المثال وصمة العار والإقصاء في المدرسة، الضغط على الانخراط في أمور جنسية).
- في التفكير عن أهم الوسائل لهذا البرنامج التي قد تغير من حياتكم، ما يتبادر إلى الذهن؟
- هل أثرت التحويلات النقدية على وضعك النفسي بأي شكل من الأشكال؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟ (ترجمة حسب مقتضى الحال)
- ما هي الآثار السلبية لبرنامجالتحويل النقدي؟
- هل خلقت توترات / مشاكل / قضايا / صراعات داخل الأسرة، وبين الأسر والمجتمعات، بما في ذلك بين أولئك الذين حصلوا على النقد وأولئك الذين لا يحصلون عليه؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف تجلى هذا التوتر؟
- ما الذي برأيكم يمكن عمله لتخفيف هذه التوترات؟
- هل أثر ذلك على عروض العمل وتخصيص الوقت داخل الأسرة؟ لتتنافس مع غيرها من الأنشطة، الخ.

المساءلة

- عموما، هل أنت راض عن البرنامج والطريقة التي يعمل بها في مجتمعك؟
- يفترض لهذا البرنامج الوصول إلى الأسر الأكثر فقرا / الأيتام والأطفال الضعفاء، هل تعتقد أن هذا يحدث في الواقع؟
- بعض الناس يقولون ان النقد يذهب الى الأشخاص الخطأ؟ ما رأيك؟ هل توجد هذه المشكلة في هذا المجتمع؟
- بعض الناس يقولون أنهم لا يلقون معاملة بكل احترام من قبل موظفي البرنامج؟ هل هذا موجود في مجتمعك؟
- لنفترض أنه لم يتم اختيارك لدخول هذا البرنامج، هل هناك أي شيء يمكن القيام به لمعالجة هذا الوضع؟ شكوى؟ إلخ
- لنفترض أنه تم التعامل معك بطريقة غير عادلة، ماذا كنت ستفعل؟
- هل تعرف أن هناك عملية لضمان أن الجميع يحصلوا على المبالغ المجددة لهم؟
- هل هناك مساحة مناسبة لك للتحدث إلى موظفي البرنامج حول كيفية إدارة البرنامج والتسليم؟
- هل هناك مساحة مناسبة بالنسبة لك للتعبير عن مخاوفك؟
- هل تشعرين بالقدرة على تقديم شكوى كمرأة؟ كعضو في الفئات المستبعدة (ذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن والشباب والمتعايشين مع فيروس الأيدز)؟
- هل هناك مسؤول عن نظام لعملية التشكي؟)إن أمكن تتبع عدد المشتكين، الخ).
- إذا كان هناك نظام للشكاوى، هل تعتقد أنه يمكن تحسين ذلك؟ (ما هو نوع الآلية التي تفضل (التحدث مع ممثل منتخب؟ التحدث لعاقل

القرية؟ للموظفين بالعيادة؟ إلى منفذ البرنامج؟ تعبر عن مخاوفك في الإذاعة المحلية؟ برسالة نصية أو الهاتف المحمول (وسيلة مجهول)، هل تفضل أن لا يكون هناك نظام الشكوى؟).

- هل قمت بتقديم شكوى في أي وقت مضى لتعبر عن مصدر يقلقك؟ إذا كانت الإجابة بنعم، لمن، وحول ماذا؟ إن لم يكن، لماذا لا؟
- ما ذا حدث بعد تقديم شكوى؟
- هل تعرف أي تغييرات على البرنامج نتيجة لشكواك؟
- هل كنت تشعر بالقلق إزاء الوقوع كضحية وستعاقب نتيجة للتعبير عن قلقك الخاص بك؟ كيف كنت ضحية / ما نوع العقاب؟ ؟ الخ...

الموضوع ٣: برامج الخدمات التكميلية

- هل هناك أنواع أخرى من الخدمات / البرامج التي ترغب أن تكون مرتبطة / ويستفاد منها؟ (مثل التعليم، منح تدريبية، رعاية الأطفال، والوقاية من العنف، والمساعدة القانونية، والتدريب الزراعي والبرمجة لسبل العيش، ومجموعات التمويل المتناهي الصغر، والتدريب المهني).
- كيف يمكن لمنفذي البرامج أن يساعدوكم على الوصول إلى هذه الخدمات أو البرامج الأخرى؟

- في بعض البلدان، الناس لديهم بطاقة هوية تساعدهم على الوصول إلى أنواع مختلفة من البرامج التي تحق للمستضعفين.
- ما هي أنواع البرامج برأيك التي يجب أن تكون من حقكم؟
- هل تعتقد أن هذا النوع من النظام، أي مع بطاقة الهوية، سيكون مفيد؟ (معتمدة على سبيل المثال في غانا، المستفيدين من التحويل يمكنهم الحصول على التأمين الصحي المدعوم).
- هل يمكن أن يكون هناك صعوبات في الحصول على هذا العمل؟ (على سبيل المثال القيام بأعمال الوثائق والتفاوض لتعميد الوثائق، والدفع للوسطاء، إصدار بطاقات هوية مزورة، وتبادل بطاقات الهوية، والحاجة إلى تسجيل المواليد، والسفر إلى المكاتب لتسجيل مشاريع سياحية، وما إلى ذلك).
- إذا كنت تعتقد أنه يمكن أن يكون هناك صعوبات، ما يمكن عمله؟

المحور ٤: التوجهات المستقبلية

- إذا توقف البرنامج، فما ذا سيكون آثار ذلك على حياتك (على سبيل المثال لم تعد قادر على الاستثمار في سين وصاد وما إلى ذلك؟
- كيف ترى استمرار البرنامج في المستقبل؟
- كيف يمكن لأعضاء في المجتمع أن يصبحوا أكثر مشاركة في البرنامج، أن يعطى لهم رأي في ذلك؟ (على سبيل المثال اقتراح / شكوى عبر مقالة / هواتف نقالة).

مقابلات معمقة – المستفيدين من البرنامج الدراسة الرئيسية – كبار والشباب
تحقق: لماذا، ماذا، أين، كيف، متى، من، وكيف في كثير من الأحيان...
جمل التحقق:
•قل لي المزيد عن ذلك...
•ماذا يعني ذلك...
•هل لك أن تشرح أفضل / أكثر....
•أعطني أمثلة...

•كيف يتم ذلك /كيف / ماذا تعني....

المعلومات الأساسية الديموغرافية: الجنس والعمر والعرق، والدين، ونوع المستجوب، اسم المجتمع، التاريخ، الخ.

١. الوضع العائلي وترتيبات المعيشة

- ما هي مسؤوليتك الرئيسية نحو عائلتك؟ (بالغين: الأم، عامل، مقدم الرعاية، وما إلى ذلك .(هل أنت متزوج، مطلق، أرمل؟ منذ متى وأنت تعيش مع الذي هو رب الأسرة (العمر، الجنس والعلاقة مع المستجوب)، وعدد الأطفال، عدد المعالين أخرى (مثل أفراد الأسرة الأكبر سنا، والأعضاء المتعايشين مع الإعاقة أو المرض)، من هو الراعي الرئيسي في منزلك؟
- كم عدد سنوات الدراسة هل كان لديك؟ هل كان لديك غير ذلك من أشكال التعليم؟ (التدريب الذاتي ، وتعليم الكبار، الخ).

٢. الأسرة وسبل العيش الفردية واستراتيجيات المواجهة

- ما هو مصدر الرزق الرئيسي؟
- هل تكسب المال، وإذا كان الأمر كذلك كيف؟
- ماذا تفعل رب الأسرة لكسب العيش؟
- من يفعل ماذا في الأنشطة المنزلية؟ ولماذا؟ من يملك ماذا؟ (على سبيل المثال: الأرض، المنزل والثروة الحيوانية، الخ).
- ما هي الصعوبات / التحديات، الخ هل تواجهها؟ عندما تكون في صعوبة ماذا تفعل؟)أي ما هي الاستراتيجيات الخاصة بك للتعامل؟) ما مدى فعالية هذه الاستراتيجيات (بعد كل استراتيجية للمواجهة نسأل ما مدى فعاليتها...)؟
- ما هي أشكال الدعم التي تلقيتها على مر الزمن، من، الحكومة والمؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية، والأسرة، وما إلى ذلك؟
- أيها كانت أهم ولماذا؟
- كيف هذا الشكل من الدعم مقارنة هذا البرنامج؟
- ماذا تعني لك أن تكون فقير؟

٣. الشبكات الاجتماعية (الخلافات بين رجال / نساء، وكبار / صغار، الخ).

- إذا كنت لديك متاعب (الاقتصادية) بحاجة إلى دعم مالي إلى من ترجع؟ ما هو الدعم تتلقى (الاقتصادية والعينية)؟
- إذا كنت تشعر بالحزن، لست على ما يرام، تتلقى معاملة سيئة، التمييز، وما إلى ذلك ماذا تفعل؟ إلى من ترجع ليهتم بك؟ الزوج، الأولاد، الدولة، لا أحد ؟...
- هل تقدم الدعم للآخرين؟ لمن، لماذا؟ وهل تغير هذا مع مرور الوقت...
- هل علاقاتك الاجتماعية تتغيرت مع مرور الوقت (أيضا بسبب برنامج التحويل النقدي)؟ كيف، لماذا، منذ متى...
- هل أنت عضو في مجموعة؟ (الرسمية وغير الرسمية، مثل الأقارب أو الجماعات العشائرية، الرحلات، الجماعات الدينية، الخ).
- إذا لم يكن لماذا؟
- إذا كانت الإجابة بنعم، منذ متى؟ ماذا تفعل / ما هي أهداف المجموعة؟ ما هي الفوائد التي تحصل عليها من الانتماء إلى المجموعة؟

٤. الديناميكيات داخل الأسرة / التوترات

- من يتخذ القرارات والضوابط للموارد (النقدية، والأراضي، والحيوانات، والمباني، العمل، أفراد الأسرة الوقت، وما إلى ذلك) في منزلك؟ لماذا هذا هو الحال؟ هل هو دائما على هذا النحو؟ /من يتخذ القرارات في الأسرة؟)على سبيل المثال: الرعاية للأطفال، كبار السن والمرضى

وذوي الاحتياجات الخاصة واستخدام الآخرين للعمل الاستهلاك بيع الأصول؟؟)

- هل لديك خلافات داخل الأسرة / العائلة؟ إذا كان الأمر كذلك، على ماذا؟ عند مواجهة الخلافات مع أعضاء الأسرة الآخرين كيف يتم حلها؟ ماذا يحدث؟ وهل تغير ذلك؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا، منذ متى، وما إلى ذلك؟
- كيف يتم معاملتك داخل أسرتك والمجتمع؟
- هل أنت على علم بحقوقك كشخص بالغ / امرأة / رجل / ذوي الاحتياجات الخاصة / مجموعة أقلية عرقية؟ ما هي هذه الحقوق؟ ما الذي يمكن أن يساعد لكم للوصول إليها؟ (البلدان لمعرفة ما هي قوانينها بشأن فرص المناهضة للتمييز وعلى قدم المساواة).

٥. برنامج التحويلات النقدية

التصورات للبرامج العضوية / الاستهداف

- منذ متى وانت عضو في برنامج استلام التحويلات النقدية؟ منذ متى وانت كان عضوا في برنامج التحويل النقدي؟ (مدة).
- من أين تعتقد يأتي هذا النقد؟
- هل تعتقد أنه هو هدية، أو إحسان، أو حق أوتعويض؟ (حاول الحصول على قضايا الحقوق / الاستحقاقات، الدولة / المواطن).
- ماذا تعرف عن أهداف البرنامج؟كيف تسنى معرفة ذلك؟
- هل هناك أي حالات لاستخدام النقد؟
- هل كان لديك أي تدريب / معلومات أو معرفة عن البرنامج؟ إذا كان الأمر كذلك، من الذين قدموا هذا؟ وفي أي شكل؟
- هل يوجد لدى البرنامج أي نوع من المنتديات / المناسبات عندما يمكنكم اللقاء ومناقشة القضايا الاجتماعية مثل الحقوق والتمييز لمعاملة أفضل من الآخرين، وتغيير المواقف الاجتماعية / الأعراف؟
- إذا لم يكن كذلك، هل تعتقد أنه من المفيد عمل مثل هذه المنتديات؟ وفي أي نوع من أنواع القضايا؟
- للمرأة: كمرأة هل تشعري بأنك قادرة على المشاركة الكاملة في هذه المناسبات؟ *هل يتم تشجيعك / مساعدتك / دعمك (رعاية الأطفال والنقل، وما إلى ذلك) على المشاركة الكاملة في هذه المناسبات؟
- كيف يتم اختيار الناس لاستلام النقد؟
- من يختارهم؟
- ما رأيك في عملية الاختيار؟ وهل تغيرت مع مرور الوقت؟ (على سبيل المثال دوران الأسر كمستفيدين من البرنامج).
- ماذا كان تأثير العملية الاختيار هذه على العلاقات المجتمعية، وديناميكياته؟ (على سبيل المثال إيجابية أو سلبية).
- هل بعض الناس يستلمون التحويلات النقدية والذين لا ينبغي أن يستلمونها / هل هناك بعض الناس الذين يستحقون ذلك ولكن لا يحصلون عليه ؟ لماذا تعتقد أن هذا يحصل؟
-

الوصول / التوزيع

- من الذي تقوم بجلب المبلغ؟ ولماذا؟
- أين تذهب للحصول على النقد؟ من الذي يعطيها لك (المدير، الجهة المانحة، مقدمي الرعاية، مكتب البريد..)؟
- هل هو نفس الشخص / المكان في كل مرة؟
- هل تذهب وحدك أم يرافقك شخص ما؟ إذا كانت الإجابة بنعم، من، في كل مرة، الخ.
- هل أنت قادر على استخدام المال حسب الحاجة بمجرد استلامه؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟
- كم تستلم؟
- هل هو دائما نفس المبلغ؟ إذا تغير منذ متى ولماذا؟
- هل المبلغ النقدي كافي؟ (للاحتياجات الغذائية، وما إلى ذلك) (إذا لم يكن كذلك، لماذا لا)؟

- هل تعتقد أن إعطاء النقدي هو الأنسب ؟
- هل تعتقد أنه يمكن إعطاء بنود أخرى، على سبيل المثال الغذاء، وما إلى ذلك؟
- كيف ومتى تستلم التخويل النقدي؟
- هل الدفعات منتظمة ويمكن التنبؤ بها؟
- كيف يمكنك أن تعرف عندما يكون يوم دفع الرواتب؟
- هل فترات التسليم مناسبة، هل ينبغي أن يكون أكثر / أقل؟ (نفس المبلغ ولكن عبر فترات مختلفة).
- متى كانت آخر مرة قمت فيها بتلقى النقد؟
- بالإضافة إلى النقد هل يعطى أي شيء آخر معين (دقق: المعلومات، الوصول إلى الخدمات الأخرى، وما إلى ذلك)؟
- ما رأيك في هذا؟ هل هناك أي شيء آخر كنت تريد أن يقدموه؟
- منذ متى وهم يوفرون هذه الأشياء الأخرى؟
- هل هناك شروط معينة حتى تستلم النقد؟ (هل يجب عليك القيام ببعض الأشياء كي تستلم النقدي، مثل حضور دورة لزيادة الوعي، أوإرسال الأطفال إلى المدرسة، وما إلى ذلك .(إذا كان الأمر كذلك، ما هي؟ إذا لا، هل تعتقد أنه ينبغي أن يكون؟
- ما هي التحديات التي واجهتها في الحصول على النقد؟ (دقق :وقت السفر للحصول عليها، التكاليف الأخرى التي ينطوي عليها خسائر السفر، وقت العمل، وصمة العار المرتبطة بالحصول عليها، وما إلى ذلك).

الاستخدم

- من الذي يحتفظ بالنقد بعد استلامه؟ هل يكن دائما على هذا النحو؟ هل تم التغيير ومتى ولماذا، وما إلى ذلك؟
- ما رأيك في ما ذا ينبغي ان يستخدم المبلغ؟
- هل تقرر في ما ذا ينبغي ان يستخدم المبلغ؟ أم أنك تعطى تعليمات حول كيفية الاستخدام؟ إذا كانت الإجابة بنعم، من الذي يعطيك هذه التعليمات؟
- في ما ذا يستخدم المبلغ؟ (الادخار أوالاستثمار في الثروة الحيوانية الأطفال، والزراعة..).
- هل يستخدم للأسرة أو للشخص المستهدفة من قبل البرنامج؟ لماذا؟
- آخر مرة استلمت فيها المبلغ ما ذا فعلت به؟
- هل أي من النقد يستخدم للأشياء التي هي ذات فائدة خاصة لأطفالك؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي؟ /هل هناك استعمالات معينة من النقد تتعلق بالأطفال (الرسوم المدرسية والكتب والزي المدرسي والأحذية والطعام)، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه وكيف تتم؟
- هل تعتقد أن المال يستخدم بأفضل طريقة ممكنة؟ إذا لم يكن كذلك، كيف يمكن تحسين ذلك؟
- ما هي أنواع التغييرات التي ستحسن الاستخدام الأفضل للمال؟
- ما هي مصادر دخل الأسرة (بما في ذلك التحويل النقدي؟ (يتم تصنيفها من حيث الأهمية (١ إذا كان أكثر أهمية، و٥ إذا كان أقل أهمية). (ما مدى أهمية التحويل النقدي لك / النفقات المنزلية؟ كيف تقارن التحويلات الأخرى / الدخل الآتي إلى المنزل؟ إذا صغير أو كبير، لماذا، وما إلى ذلك؟) (مفيد للباحث أن يعمله في جدول الملاحظات).
- ماذا سيحدث / ما يمكن أن تفعله إذا لم يكن لديك ذلك؟
- ما هي نسبة الإنفاق الخاص الذي يغطيه التحويل النقدي؟ (مخطط دائري – حول مختلف النفقات والإيرادات ونسبة الإنفاق لكل إيراد).

الآثار

- كيف كانت حياتك قبل أن تتلقى التحويلات النقدية؟ (دقق: الاجتماعية والاقتصادية والإدراج / جوانب الاستبعاد).
- ما هي الآثار الإيجابية للتحويلات النقدية؟

- لك كفرد (التحقيق: السن، والقدرة، والاختلافات بين الجنسين).
- على عائلتك / بعض أفراد أسرتك، ما ذا، لماذا (التحقق: ذكر مقابل أنثى، من يعول الأسرة، الأسر الممتدة، والأسر متعددة الزوجات، وما إلى ذلك).
- على المجتمع ككل (سواء من حيث رأس المال الترابط الاجتماعي – التواصل بأقرانهم – التواصل بالسلطات)؟
- هل التحويل النقدي:
  - غير علاقتك مع زوجتك؟ إذا كان الجواب نعم، كيف، للأفضل / للأسوأ؟
  - غير علاقتك مع الأعضاء الآخرين في الأسرة؟ إذا كان الجواب نعم، كيف، للأفضل / أسوأ؟
  - غير وضعك في المجتمع؟ إذا كان الجواب نعم، كيف، للأفضل / أسوأ؟
- هل أثرت التحويلات النقدية على نفسيتك الخاصة بأي شكل من الأشكال؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟ (ترجمة حسب مقتضى الحال).
- ما ذا كانت الآثار المحددة للتحويل على أطفالك؟ الإيجابية والسلبية (مثل القدرة على الذهاب إلى المدرسة بشكل منتظم، وصمة العار والإقصاء في المدرسة، وأقل ضغط على الانخراط في أمور جنسية).
- ما هي الآثار السلبية لبرنامج التحويل النقدي؟
- هل هذا البرنامج خلق توترات / العنف (بين الأجيال وبين الرجل والمرأة / (المشاكل / القضايا بين الناس داخل نفس الأسرة، بما في ذلك بين أولئك الذين حصلوا على النقد وأولئك الذين لا يحصلون عليه؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف وقد تجلى هذا التوتر /كيف ترون هذه التوترات؟
- ما الذي يمكن عمله برأيك لتخفيف هذه التوترات؟
- وهل أثرت على عروض العمل وتخصيص الوقت داخل الأسرة؟ تتنافس مع غيرها من الأنشطة، الخ؟
- إذا توقف البرنامج، فما سيكون آثار ذلك على حياتك (على سبيل المثال لم تعد قادر على الاستثمار في أي شيء؟
- هل هناك أشخاص آخرين مثلك ولكنهم ليسوا فى البرنامج؟ كيف تغيرت الأمور لأسرتك مقارنة بهم مع مرور الوقت؟ (على سبيل المثال بناء المسكن والمدخرات، وأنماط الاستهلاك).

المساءلة

- عموما، هل أنت راض عن البرنامج والطريقة التي يعمل بها في مجتمعك؟
- يفترض لهذا البرنامج الوصول إلى الأسر الأكثر فقرا / الأيتام والأطفال الضعفاء، هل تعتقد أن هذا يحدث في الواقع؟
- بعض الناس يقولون ان النقد يذهب الى الأشخاص الخطأ؟ ما رأيك؟ هل توجد هذه المشكلة في هذا المجتمع؟
- بعض الناس يقولون أنهم لا يلقون معاملة بكل احترام من قبل موظفي البرنامج؟ هل هذا موجود في مجتمعك؟
- لنفترض أنه لم يتم اختيارك لدخول هذا البرنامج، هل هناك أي شيء يمكن القيام به لمعالجة هذا الوضع؟ شكوى؟ إلخ
- لنفترض أنه تم التعامل معك بطريقة غير عادلة، ماذا كنت ستفعل؟
- هل تعرف أن هناك عملية لضمان أن الجميع يحصلوا على المبالغ المجددة لهم؟
- هل هناك مساحة مناسبة لك للتحدث إلى موظفي البرنامج حول كيفية إدارة البرنامج والتسليم؟
- هل هناك مساحة مناسبة بالنسبة لك للتعبير عن مخاوفك؟
- هل تشعرين بالقدرة على تقديم شكوى كمرأة؟ كعضو في الفئات المستبعدة (ذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن والشباب والمتعايشين مع فيروس الأيدز)؟
- هل هناك مسؤول عن نظام لعملية التشكي؟)إن أمكن تتبع عدد المشتكين، الخ).
- إذا كان هناك نظام للشكاوى، هل تعتقد أنه يمكن تحسين ذلك؟ (ما هو نوع الآلية التي تفضل (التحدث مع ممثل منتخب؟ التحدث لعاقل القرية؟ للموظفين بالعيادة؟ إلى منفذ البرنامج؟ تعبر عن مخاوفك في الإذاعة المحلية؟ برسالة نصية أو الهاتف المحمول (وسيلة مجهول)، هل تفضل أن لا يكون هناك نظام الشكوى؟).
- هل قمت بتقديم شكوى في أي وقت مضى لتعبر عن مصدر يقلقك؟ إذا كانت الإجابة بنعم، لمن، وحول ماذا؟ إن لم يكن، لماذا لا؟

- ما ذا حدث بعد تقديم شكوى؟
- هل تعرف أي تغييرات على البرنامج نتيجة لشكواك؟
- هل كنت تشعر بالقلق إزاء الوقوع كضحية وستعاقب نتيجة للتعبير عن قلقك الخاص بك؟ كيف كنت ضحية / ما نوع العقاب؟
- هل أنت على علم بأي عمليات للتقييم؟ هل شاركت في أي عمليات للتقييم؟ أو هل تم إشراكك في نتائج أي تقييم؟
- هل تعتقد أن الموظفين على دراية كافية بالبرنامج ما هي نقاط الضعف / الصعوبات التي تواجهها النساء والفئات الضعيفة (ذوي الاحتياجات الخاصة، وما إلى ذلك)؟ هل هم على بينة من الخدمات المتاحة للتصدي لها؟ هل هم على بينة من الدعم اللازم لمعالجتها؟

التوجهات المستقبلية

- إذا توقف البرنامج، فما ذا سيكون آثار ذلك على حياتك (على سبيل المثال لم تعد قادر على الاستثمار في سين وصاد وما إلى ذلك؟
- كيف ترى استمرار البرنامج في المستقبل؟
- ما هي التغييرات سوف تقوم بها، إن وجدت؟
- ماذا يمكن أن يتحسن؟ (التحقق: الاستهداف، والتكرار، المبلغ، البرامج التكميلية، الوصول إلى التقييمات والمعلومات /الدروس المستفادة ، والحصول على التدريب المهني ومحو الأمية والدعم النفسي والاجتماعي، والصحة الإنجابية، الخ).
- كيف يمكن لأعضاء في المجتمع أن يصبحوا أكثر مشاركة في البرنامج، أن يعطى لهم رأي في ذلك؟ (على سبيل المثال اقتراح / شكوى عبر مقالة / هواتف نقالة).

مقابلات مع المدلين الرئيسيين للمعلومات
قادة المجتمعات المحلية ومنفذي البرامج وصانعي السياسات الحكومية، ومحللي الحماية الاجتماعية – الدراسة الرئيسية من أصحاب المصلحة الحصول على المستوى الوطني وهيكل السياسات الرئيسية وموظفي البرنامج على مستويات مختلفة المشاركة في برنامج التحويلات النقدية
أ . قادة المجتمع
لتغطية المواضيع: • ما هو دورك في برنامج التحويلات النقدية / ما هي علاقتك بالبرنامج ؟ • هل تشارك في تحديد المستفيدين؟ إذا نعم، كيف؟ • ما هي القضايا الرئيسية، والمشاكل والتحديات في تحديد المستفيدين (صلاحية التحقق من التحديد وما يحدث للفئات الجديدة الضعيفة). • كيف يتم تحديد وتسجيل فئات معينة؟ • هل أعداد المستفيدين المحتملين مقيد؟ كيف يمكنك التحدد من بين المؤهلين؟ • هل تعتقد أن المعايير التي وضعها البرنامج للفئات الضعيفة المؤهلة يتلائم مع أشد الفئات ضعفا في منطقتك؟ إن لم يكن، تعتقد ما هي الفئات الضعيفة التي استبعدت ؟ • ما هو السياق السياسي لبرنامج التحويل النقدي؟ وهل يوجد أي علاقة للقادة السياسيين؟ • هل أنت تشارك في تنفيذ ورصد البرامج، • ما هي القضايا الرئيسية، والمشاكل والتحديات في تنفيذ ورصد البرامج،

- هل تعمل مع منفذي البرامج؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟
- كيف يتم وصول النقد إلى المستفيدين ؟ هل هناك قضايا / اهتمامات؟)مخاطر السرقة، أوأنهم يحتاجون الى سماسرة، الخ).
- كيف ينظر أفراد المجتمع إلى التحويل النقدي؟
- ما هي توقعاتهم؟ كيف سيستفيدون من ذلك برأيك؟
- هل هناك أنشطة التوعية المرتبطة بهذاالبرنامج؟ (على سبيل المثال عندما تحدث عملية استلام النقد هل يحدث هناك لقاء مجتمعي؟ إذا كان الأمر كذلك، ماذا يترتب؟ (تشجيع للادخار؟ دور البنوك المحلية وخطط الادخار؟ كيف يتم تشجيع القرارات الاستثمارية؟).

الآثار المترتبة على التحويلات النقدية:

- ما هي تأثيرات البرنامج على المجتمع ككل (موجبة، سالبة)، وكيف أنها لم تغير على مر الزمن (تغيير دائم أو تغيير أكثر عابرة فقط؟)؛
- هل تم استبعاد مجموعات اصبحت أكثر تمكنا؛
- هل النساء والمعوقين، وما إلى ذلك أصبحوا أكثر تمكنا، وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن أن ينظر لهذا ؟
- هل الناس/ المجموعات المستبعدة أكثر قدرة على التحدث إلى اصحاب السلطة، للمطالبة بمستحقاتهم، وحقوق، وما إلى ذلك؟
- هل لدى البرنامج أي آثار غير مقصودة، (تقسيم المجتمعات / تعزيز الانقسامات الاجتماعية، التقسيم الاجتماعي / التجزئة) (ولا سيما فيما يتعلق بأي عواقب تنقل للأجيال الحالية / الرعاية والدعم الممارسات)
- مقارنة مع برامج أخرى / مصادر الدعم (الزكاة، والتحويلات المالية، المنظمات غير الحكومية، والمعاشات التقاعدية الرسمي، الخ) كيف ترى هذا البرنامج؟ ما مدى أهمية ذلك بالمقارنة مع هؤلاء البرامج الآخرى؟ (مبلغ ونوع الدعم، الدعم النفسي والاجتماعي)، والاتساق والانتظام، وما إلى ذلك) كيف يرى الأشخاص الآخرين ذلك؟

الأهلية

- هل الاستهداف عادل إلى حد ما، هل تعتقد أن بعض الناس قد استفادوا أكثر من غيرهم؟ إذا كانت الإجابة بنعم، لماذا؟
- هل يتم الوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر؟ (الفئات الضعيفة خاصة، الأيتام والأطفال الضعفاء والمسنين والمعوقين، وما إلى ذلك).
- هل هناك بعض الناس الذين لا يستلمون ولكنهم يستحقون ذلك؟ وهل هناك بعض الناس الذين يحصلون على المبلغ، ولكنهم لا يستحقونه، أو في حاجة إليه؟
- هل تدخلت للتأثير على عملية الاختيار؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟ لماذا؟
- هل سبق وتدخلت لاستبعاد الناس من البرنامج؟ كيف؟ لماذا؟ ما أثر ذلك؟
- كيف يمكن أن المبادئ التوجيهية للبرنامج أن تتكيف مع احتياجات وديناميكيات مجتمعك؟

التحديات

- ما هي العقبات الرئيسية التي تعترض البرنامج ولا تجعله يعمل بشكل جيد؟ (فهم المخطط، وعدم توافر السيولة النقدية، والقدرات والمواقف من الموظفين، وما إلى ذلك).
- هل يخلق أي توترات – على سبيل المثال بين المستفيدين وغير المستفيدين، أو داخل الأسرة بين الرجل والمرأة، والأشقاء، وكبار السن والشباب، وما إلى ذلك؟
- هل البرنامج أدى إلى توترات في المجتمع الأوسع؟ إذا كان الأمر كذلك، بين من، لماذا، ما الذي يمكن عمله لمعالجتها؟
- هل تعتقد أن المستفيدين يفضلون الحصول على شيء آخر؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي؟

- هل تعتقد أنه ينبغي أن توضع شروط على تلقي النقد؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا؟ وما هي برأيك؟
- ما رأيك ما هي بعض التحديات التي قد تكون من منظور منفذي البرامج (بما في ذلك الامكانيات من حيث القدرة، عجز فى الكادر النسائي، الوعي – الوقت والميزانية).
- هل تعتقد أن هذه التحديات هي خاصة بهذه المنطقة أو ترى أنها شاملة فى البلد بشكل عام؟ ما هي الأأفكار للتغلب عليها؟

التوجهات المستقبلية:

- إذا توقف البرنامج، فما ذا سيكون آثار ذلك على حياتك (على سبيل المثال لم تعد قادر على الاستثمار في سين وصاد وما إلى ذلك؟
- كيف ترى استمرار البرنامج في المستقبل؟
- ما هي التغييرات سوف تقوم بها، إن وجدت؟
- ماذا يمكن أن يتحسن؟ (التحقق: الاستهداف، والتكرار، المبلغ، البرامج التكميلية، الوصول إلى التقييمات والمعلومات /الدروس المستفادة ، والحصول على التدريب المهني ومحو الأمية والدعم النفسي والاجتماعي، والصحة الإنجابية، الخ).
- كيف يمكن أن تصبح البرنامج أكثر اتجاه نحو الطفل، والعمر، والعجز، وتراعي الفوارق بين الجنسين؟).
- كيف يمكن لأعضاء في المجتمع أن يصبحوا أكثر مشاركة في البرنامج، أن يعطى لهم رأي في ذلك؟ (على سبيل المثال اقتراح / شكوى عبر مقالة / هواتف نقالة). إذا كان الأمر كذلك، كيف؟ هذا من شأنه أن يكون مفيدا من وجهة نظركم؟ لماذا / لماذا لا؟
- ما الذي يمكن القيام به لضمان أن مجموعات مختلفة (رجال / نساء والشباب والبالغين)، يشاركوا في المناقشات ذات الصلة بالبرنامج؟ هل تعتقد أن هذا قد يكون من المفيد؟ لماذا أو لماذا لا؟
- في بعض البلدان، الناس لديهم بطاقة هوية تساعدهم على الوصول إلى أنواع مختلفة من البرامج التي تحق للمستضعفين.
- ما هي أنواع البرامج برأيك التي يجب أن تكون من حقكم؟
- هل تعتقد أن هذا النوع من النظام، أي مع بطاقة الهوية، سيكون مفيد؟ (معتمدة على سبيل المثال في غانا، المستفيدين من التحويل يمكنهم الحصول على التأمين الصحي المدعوم).
- هل يمكن أن يكون هناك صعوبات في الحصول على هذا العمل؟ (على سبيل المثال القيام بأعمال الوثائق والتفاوض لتعميد الوثائق، والدفع للوسطاء، إصدار بطاقات هوية مزورة، وتبادل بطاقات الهوية، والحاجة إلى تسجيل المواليد، والسفر إلى المكاتب لتسجيل مشاريع سياحية، وما إلى ذلك).
- إذا كنت تعتقد أنه يمكن أن يكون هناك صعوبات، ما يمكن عمله؟
- بما ذا ستنصح كعاقل حي / منفذين، صناع السياسات، ونواب، والجهات المانحة، وما إلى ذلك (الناس في السلطة بما يجب أن ترتبط ببرنامج التحويل النقدي على الكيفية التي يمكن بها تحسين هذا البرنامج)؟

ب. منفذي البرنامج

(على مستوى المجتمع، متطوعي مجتمع، والناس على مستوى المديرية، أسئلة التركيز تختلف)

لتغطية المواضيع:

تفاصيل عن البرنامج:

- الترتيبات المؤسسية لتنفيذ البرامج: (أي وزارة / دائرة؟ تتعاون مع الإدارات الأخرى)؟
- منذ متى، من الذي يستهدف، وكيف يتم الاستهداف؛
- كم هو المبلغ الذي يعطى؟ وكل كم يعطى؛
- من الذي يعطي / كيف يتم توزيعها؛

- كيف يتم التوزيع في المجتمع / على مستوى القرية؛
- ماذا بعطى أيضاً (المعلومات، الوصول إلى الخدمات، وما إلى ذلك)؛
- هل هناك شروط مرتبطة بالتحويلات النقدية، وإذا كان الأمر كذلك كيف يمكن رصدها؟، إن لم يكن لماذا؟

آليات المساءلة:

- هل هناك عملية لضمان أن الجميع يحصلوا على نفس المبلغ / الذي يحق لهم؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي الآلية، هل هي فعالة؟
- هل هناك مساحة لأفراد المجتمع لتقديم شكوى؟ إذا كان الجواب نعم، لمن ومتى، وكيف؟ إن لم يكن، هل تعتقد أن هذا يمكن أن يكون مفيد؟ كيف يمكن ان تعمل؟

فوائد البرنامج:

- هل تم استبعاد المجموعات التي أصبحت أكثر تمكنا؛
- هل للبرنامج لديه أي آثار غير مقصودة أو منافع؛
- هل يوجد استفادة من جانب التطوير المهني / بناء القدرات لمنفذي البرامج؟

التحديات للبرنامج:

- ما هي التحديات التي تواجه المستفيدين: هل المبلغ النقدي كافي؛ هل يتلقونه بفترات مناسبة، هل تعتقد أن المستفيدين يحصلون على شيء آخر، ما هي؟ هل تعتقد أنه ينبغي وضع شروط (رسمية وغير رسمية) على تلقي النقد، إذا كان الأمر كذلك لماذا وما هي؛
- هل تعتقد أن البرنامج قد أدى إلى توترات داخل الأسر أو بين الأسر في المجتمع الأوسع، وإذا كان الأمر كذلك، بين من، لماذا؟ ما الذي يمكن عمله لمعالجة هذه التوترات؟ التحقق: على أي تأثير في حالة الاستبدال أو التعاقب بين الأجيال / نظم التضامن ... دقق أيضا على أية حالة من حالات العنف داخل الأسر بسبب التحويلات النقدية؟
- هل تعتقد بعض الناس قد استفادوا أكثر من الآخرين؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف، لماذا؟
- هل تعتقد أن التوزيعات في هذا المجال كانت عادلة؟
- ما هي التحديات التي يواجهها المستفيدون؟
  - الاستهداف وتحديد المستفيدين المؤهلين (البطاقة، شهادات الميلاد).
  - ضعف كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يمكن أن يأتوا إلى الاجتماعات المجتمعية.
  - عدم وجود موظفين مؤهلين.
  - نقص وسائل امواصلات للوصول إلى الأسر البعيدة.
  - عدم وجود دعم من غيرهم من مقدمي الخدمات.
  - عدم وضوح أهداف البرامج.
  - التعرض لضغوط ليتم إعطاء الناس الذين ربما لا يستحقون ذلك؛
- هل تلقيت تدريب فيما يتعلق بالبرنامج؟ مثل العمل مع الفئات المستبعدة؟ بقضايا النوع الاجتماعي؟ وهل كان هذا التدريب مصمم خصيصا لتلبية احتياجات التنفيذ العملي؟
- هل يتم القيام بأي شكل من أشكال التقييم والمتابعة؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بذلك؟ (على سبيل المثال المؤشرات)؟
- ما هي التحديات اللوجستية المحددة التي تواجه؟ على سبيل المثال التواصل مع المستفيدين ومع رؤسائهم، في الحصول على النقد

من البريد / البنوك، في اعداد التقارير، في تحديث الملفات / السجلات، وما إلى ذلك في التنسيق بين الوزارات؟

- كيف يتم تقاسم الدروس المستفادة من هذا البرنامج؟ ما هي التحديات من حيث تعلم الدروس؟
- كيف تقاسم المعارف من هذا البرنامج؟ ما هي التحديات في تبادل المعرفة؟

البرمجة في المستقبل:

- كيف ترى استمرار البرنامج في المستقبل؟
- ما هي التغييرات سوف تقوم بها، إن وجدت؟
- ماذا يمكن أن يتحسن؟ (التحقق: الاستهداف، والتكرار، المبلغ، البرامج التكميلية، الوصول إلى التقييمات والمعلومات /الدروس المستفادة ، والحصول على التدريب المهني ومحو الأمية والدعم النفسي والاجتماعي، والصحة الإنجابية، الخ).
- كيف يمكن أن تصبح البرنامج أكثر اتجاه نحو الطفل، والعمر، والعجز، وتراعي الفوارق بين الجنسين؟).
- إذا غير المستفيد سكنه، هل يمكن أن يبقى في البرنامج في موقعه الجديد؟ إذا لا، ما الذي يمكن القيام به للحفاظ عليه في البرنامج؟
- هل طلب من بعض الناس مغادرة البرنامج؟
- هل هناك حوافز لتشجيع الناس على ترك البرنامج؟
- ماذا يحدث إذا تغيرت الأوضاع الأسرية؟ أي أنها لم تعد مؤهلة؟
- هل الناس يأتون لإعادة التسجيل؟
- هل تعتقد أن أعضاء المجتمع ينبغي أن يصبحوا أكثر مشاركة في البرنامج؟ إذا كان الجواب نعم، كيف، لماذا، وإذا لا، لماذا لا؟

ج. المصممين لسياسة البرنامج ممثلي الحكومة أو المنظمات غير الحكومية / المنظمات الدولية

مصممي سياسة البرنامج على مستوى الحكومة أو المنظمات غير الحكومية

(بالإضافة إلى أسئلة محددة مسبقا صممت لكل مؤسسة على أساس قضايا محددة الخاصة بصندوق الرعاية الاجتماعية لتناول المواضيع التالية:

- المنظمات غير الحكومية الدولية (ما لديهم من مشاريع في هذه المديريات / المجتمعات المحلية)؟ ما هي أهدافها؟ ما هي حالات الضعف التي يهدفوا إلى معالجتها؟
  - ما هي برامج التحويلات النقدية ألأخرى؟
  - ماهي روابط هذا البرنامج مع البرامج الأخرى للتحويلات النقدية لحماية اجتماعية أوسع في البرمجة؟
  - هل اتخذت أي خطوات لتعزيز التنسيق مع صندوق الرعاية الاجتماعية؟ كيف؟ كيف يجري هذا التنسيق على المستوى المحلي؟ وبالنظر إلى ما لدى الناس من معلومات عن تسجيلهم في هذا البرنامج ومدى ارتباط التسجيل ببرامج أخرى؟ سياسة البرنامج – هل كان لديك أي مناقشات صريحة مع صندوق الرعاية الاجتماعية حول كيفية عمل البرامج في وقت واحد؟
  - كيف تم تصميم هذا البرنامج، من المصمم، ومدى ملكية الحكومة لهذه العملية؟
- ما ذا يعتقدون عن فوائد البرنامج/ النجاحات والتحديات (ما هو الدليل الذي يستندون عليها): (في اشارة الى البرنامج مع المنظمات غير الحكومية الأخرى / مع واضعي السياسات لصندوق الرعاية الاجتماعية)؟
- ما نوع المعلومات التي تعطى للناس حول هذا البرنامج؟ من خلال أية وسائل؟
  - ما هي الفوائد الرئيسية؟
  - كيف تغيرت حياة الناس؟
  - التغيير غير المقصود / والفوائد؟
  - وإذا كان يلزم وضع شروط؟
  - هل يجب أن يتم الاستهداف في شكل مختلف؛

- إذا كان النقد كافي؛
- إذا كانت ترى ضرورة لمنح شيء آخر؛
- هل يتم تفعل عملية التقييم والمتابعة؟ ما هي بعض التحديات للقيام بعملية التقييم والمتابعة؟
- هل التنسيق كاف فيما بين الوكالات الحكومية المشاركة في البرنامج والبدء في تنفيذ التقييم والمتابعة؟
- إذا كانت هناك وصول كافي للخدمات تكميلية؛
- إذا كان البرنامج قد خلق التوترات بين أفراد المجتمع (بما في ذلك التوترات بين الأجيال)؛
- إذا كان قد عانى من هيمنة المتسلطين / أو ما إذا كان بعض الناس قد تلقوا الدعم وهم لا يستحقون والعكس بالعكس؟
- التحديات المتعلقة بأنظمة التقييم والمتابعة والمؤشرات؟
- التحديات الإدارية في الاستهداف / التحديد / التنفيذ، التوزيع، الخ؟
- الاستدامة المالية (الذي تمويلها).

البرمجة المستقبلية:

- كيف ترى استمرار البرنامج في المستقبل؟
- ما هي التغييرات سوف تقوم بها، إن وجدت؟
- ماذا يمكن أن يتحسن؟ (التحقق: الاستهداف، والتكرار، المبلغ، البرامج التكميلية، الوصول إلى التقييمات والمعلومات /الدروس المستفادة ، والحصول على التدريب المهني ومحو الأمية والدعم النفسي والاجتماعي، والصحة الإنجابية، الخ).
- كيف يمكن أن تصبح البرنامج أكثر اتجاه نحو الطفل، والعمر، والعجز، وتراعي الفوارق بين الجنسين؟)
- كيف تنظرون لقضايا التخرج والخروج؟ كيف ينبغي / هل تقوم بإخراج الناس من البرامج؟ إذا نعم،، ما هي المعايير، وما إلى ذلك؟
- ونظرا لمدى انتشار الفقر، ما هي وجهات نظركم حول المصلحة العامة مقابل الاستهداف؟.
- كيف يمكن لأعضاء في المجتمع أن يصبحوا أكثر مشاركة في البرنامج، أن يعطى لهم رأي في ذلك؟ (على سبيل المثال اقتراح / شكوى عبر مقالة / هواتف نقالة). إذا كان الأمر كذلك، كيف؟ هذا من شأنه أن يكون مفيدا من وجهة نظركم؟ لماذا / لماذا لا؟
- ما الذي يمكن القيام به لضمان أن مجموعات مختلفة (رجال / نساء والشباب والبالغين)، يشاركوا في المناقشات ذات الصلة بالبرنامج؟ هل تعتقد أن هذا قد يكون من المفيد؟ لماذا أو لماذا لا؟
- في بعض البلدان، الناس لديهم بطاقة هوية تساعدهم على الوصول إلى أنواع مختلفة من البرامج التي تحق للمستضعفين.
- ما هي أنواع البرامج برأيك التي يجب أن تكون من حقكم؟
- هل تعتقد أن هذا النوع من النظام، أي مع بطاقة الهوية، سيكون مفيد؟ (معتمدة على سبيل المثال في غانا، المستفيدين من التحويل يمكنهم الحصول على التأمين الصحي المدعوم).
- هل يمكن أن يكون هناك صعوبات في الحصول على هذا العمل؟ (على سبيل المثال القيام بأعمال الوثائق والتفاوض لتعميد الوثائق، والدفع للوسطاء، إصدار بطاقات هوية مزورة، وتبادل بطاقات الهوية، والحاجة إلى تسجيل المواليد، والسفر إلى المكاتب لتسجيل مشاريع سياحية، وما إلى ذلك).
- إذا كنت تعتقد أنه يمكن أن يكون هناك صعوبات، ما يمكن عمله؟
- بما ذا ستنصح كعاقل حي / منفذين، صناع السياسات، ونواب، والجهات المانحة، وما إلى ذلك (الناس في السلطة بما يجب أن ترتبط ببرنامج التحويل النقدي على الكيفية التي يمكن بها تحسين هذا البرنامج)؟
- ما هي التحديات التي تواجهها للتأثير على الحكومة / لتغيير سياسة، استخدام الأدلة من التدخلات؟
- ما هي سبل الاستفادة من سياق سياسة معينة في اليمن؟ من الذي يستهدف؟ ما هي القنوات؟
- من هم أصحاب الفاعلين الرئيسيين الذين يمكن أن يأثروا ويكون لهم السلطة؟
- ما هي القضايا التي لم يمكن طرحها؟ إذا كنت لا تستطيع الاقتراب منها مباشرة، كيف تتعامل معها بشكل غير مباشر / السبل البديلة؟

د. المصممون لسياسة البرنامج – الجهات المانحة

(بالإضافة إلى أسئلة محددة مسبقا صممت لكل مؤسسة على أساس قضايا محددة الخاصة بصندوق الرعاية الاجتماعية لتناول المواضيع التالية:

- ما رأيك في شبكة الأمان (سياسة حماية الاجتماعية) في هذا البلد؟ وما هي الفئات الضعيفة التي ينبغي أن يشملها الضمان؟ هل معايير الاستهداف تعني شيء بالنسبة لليمن؟
- هناك نقاش دائر حول الدولة مقابل القطاع الخاص لتوفير الضمان الاجتماعي، ما هو رأيك وخبرتك على ذلك؟ هل يمكن / القطاع الخاص الخاص توفير العمل في هذا السياق؟)بما في ذلك المنظمات الدينية) هل يمكن أن يستهدفوا الفئات الأكثر عرضة للخطر؟ إيجابيات وسلبيات ؟
- ما هي برامج الحماية الاجتماعية الموجودة؟
- هل توجد برامج أخرى للتحويلات النقدية؟
- ما هو شكل البرامج الأخرى التي تشكل جزءا من شبكة الأمان؟
- ما مدى معرفتهم بهذا البرنامج؟ نقاط القوة والضعف مقابل البرامج الأخرى للحماية الاجتماعية في البلاد.
- روابط هذا البرنامج مع البرامج الأخرى (داخل البلد– البرمجة– ووضع الميزانية)
- ما هي الفوائد الرئيسية لبرنامج التحويلات النقدية / والبرامج الأخرى؟
- كيف تغيرت حياة الناس (الفوائد الاقتصادية والاجتماعية)؟
- ما هو التغيير غير المقصود / تعديل في أي فوائد، القائمة الرسمية، آليات التضامن بين الأجيال (إيجابية؟ سلبية)؟
- التغيرات في العلاقات بين الدولة والمواطن / العقود الاجتماعية / الإدارة / المحاسبة؟
- هل حدثت مكاسب في شرعية الحكومة / دليل على أنه قد جعل الحكومة أكثر شعبية؟
- من يحصل على الفضل في نتائج البرنامج؟
- ما هي التحديات الرئيسية؟
- ما إذا كان ينبغي أن توضع الشروط،
- ما إذا كان ينبغي أن يحدث استهداف في شكل مختلف؛
- عملية الاختيار.
- ما إذا كان يتم التآزر مع ما يكفي من الحماية غير الرسمية النهج /شبكة الأمان الاجتماعي (مثل الدعم الأسري، والتحويلات المالية، دعم الهيئات الدينية / برامج الضمان، الخ)؟
- ما إذا كان هناك رابط كافية لخدمات تكميلية؛
- ما إذا كان قد خلق التوترات بين أفراد المجتمع.
- ما إذا كانت مستدامة (ماليا).
- يمكن أن يكون تحديا مشتركا على النخبة المحلية، ما الشكل الذي يتخذه؟ كيف يمكن تجنب ذلك، التعامل معها، وما إلى ذلك؟ (أذكر أدلة من الميدان حول دور القادة كمثال)
- هل هناك أية آليات لضمان المساءلة العامة / في هذا البرنامج؟ ما هي هذه الآلية؟ هل تتواجد في مستويات مختلفة (الوطني والمحلي) ما هي وجهات نظركم عنها؟ هل هي فعالة، إن لم يكن، لماذا لا، الخ.

البرمجة المستقبلية:

- كيف ترى استمرار البرنامج في المستقبل؟

- ما هي التغييرات سوف تقوم بها، إن وجدت؟
- ماذا يمكن أن يتحسن؟) للتحقق: الاستهداف، والتردد، المبلغ، برامج تكميلية، المتابعة والتقييم، تعلم الدرس / تبادل المعارف الخ) كيف يمكن أن الآثار الإيجابية تسهم في تعزيز البرامج؟
- كيف تنظرون لقضايا التخرج والخروج؟ كيف ينبغي / هل تقوم بإخراج الناس من البرامج؟ إذا نعم،، ما هي المعايير، وما إلى ذلك؟
- ونظرا لمدى انتشار الفقر، ما هي وجهات نظركم حول المصلحة العامة مقابل الاستهداف؟
- ما هي التحديات التي تواجهها للتأثير على الحكومة / لتغيير سياسة استخدام الأدلة من التدخلات؟
- ما هي سبل الاستفادة من سياق سياسة معينة في اليمن؟ من الذي يستهدف؟ ما هي القنوات؟
- من هم الفاعلين الرئيسيين الذين يمكن أن يأثروا ويكون لهم السلطة؟
- ما هي القضايا التي لم يمكن طرحها؟ إذا كنت لا تستطيع الاقتراب منها مباشرة، كيف تتعامل معها بشكل غير مباشر / السبل البديلة؟

قصص الحياة – مع الكبار والشباب، من الذكور والإناث

أهداف قصص الحياة هي:

- استكشاف معمق لتجارب الأفراد المخاطر والضعف، والعوامل الفردية والمنزلية والمجتمع والسياسة المتاحة لهم والتي تشكل استراتيجيات التأقلم المرونة.
- للحصول على فهم الأهمية بالنسبية لبرنامج التحويلات النقدية مع مرور الوقت في حياة الأفراد المتنوعة"

النطاق:

- في كل موقع سيتم أخذ ٨ قصص للحياة من بين المستفيدين من برامج التحويلات النقدية وسيتم تحديدها خلال مناقشات مجموعة التركيز والمدلين الرئيسيين للمعلومات، ولكن سوف تشمل على الأرجح ١ ذكر و١ أنثى و٣ شباب و ٣ بالغين (ضمان التوازن بين الذكور والإناث ومدى السن).
- سوف تستمر المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة
- سيتم منح المستجوب مشروب / الغذاء تعويض على وقتهم
- تسجيل العمر والجنس

الإعداد:

- كما هو فى المقابلات الأخرى، بمجرد بداية الحديث، سيتم تسجيل قصص الحياة ثم ترجمتها الحرفية وكتابتها.
- تجدر الاشارة إلى أنه سيتم أخذ ملاحظات إضافية من قبل الباحث
- الأوراق والأقلام يجب أن يتم تقديمها إلى المقابلة.

يرجى أن تكون مستعدا لأنه في بعض حالات قصص الحياة لن تعمل، إذا كان الأمر كذلك بعد حوالي ١٠ دقائق وشعر الباحث أنه لا جدوى إما أنه ينبغي أن تأتي المقابلة إلى نهايتها بأدب، أو تحويل الحديث إلى مقابلة معمقة، قد يكون هذا الحال خاصة مع الشباب الذين لديهم تاريخ أقصر وربما ينعكس على خبرة أقل في التعبير عن قصة حياته. يمكن ملاحظة العمل مع كبار السن أيضا أنه يأخذ وقت – ونحتاج أن يكون مبني على الاحتياجات والقصص والذكريات وغالبا ما تكون مصادر مهمة للمعلومات – قد يكون نفس الأشخاص ذوي الإعاقة

يرجى أيضا أن تكون مستعد أن الناس الذين عانوا مآسي مختلفة قد لا يرغبوا في التحدث في أي تفاصيل حول هذه والباحثين في

حاجة إلى أن يكونوا حساسين بشأن ما إذا كان ينبغي أن تستمر المناقشة، وإعطاء الشخص الخيار لقضاء راحة قصيرة، وقد تكون لطريقة الإصغاء قيمة.

دليل الأسئلة (الشباب / الكبار؛ ذكر / أنثى)

مقدمة

- المعلومات الأساسية (الاسم، العمر، الجنس، مكان الولادة، الترتيبات المعيشيةالخ)
- شرح أهداف هذه الدراسة وشكل المقابلة

عن البرنامج التحويلات النقدية

- منذ متى وانت عضو في برنامج / تلقي التحويلات النقدية؟
- كيف تم اختيارك؟ من الذي اختارك؟
- أين تذهب للحصول على النقد؟ الذي يعطيها لك؟
- كم المبلغ الذي تتلقى؟
- كيف ومتى تتلقى المبلغ؟
- بالإضافة إلى النقد هل تتلقى أي شيء آخر معين (التخفق: المعلومات، الوصول إلى الخدمات الأخرى وما إلى ذلك)؟
- هل هناك شروط ملحقة الحصول على المبلغ؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي؟ إذا لا، هل تعتقد أنه ينبغي أن يكون؟
- ماذا عن استخدام النقد؟ ما هي الفائدة الأكثر أهمية؟
- كيف تقيم الأهمية بالنسبية للبرنامج بالمقارنة مع غيره من أشكال الدعم الاجتماعي رسمية أو غير رسمية (مثل من الأصدقاء والأقارب والجيران والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك)؟

الماضي القريب للفرد (٢/٣ سنوات للشباب، ٥ سنوات للبالغين) (إعطاء أمثلة)

- هل لك أن تخبرنا عن حياتك على مدى عامين أو ثلاثة أعوام / الخمس الماضية؟
- هل كل شيء يسير على ما يرام ولا سيما خلال هذه الفترة؟ ماذا كانت التغييرات الإيجابية؟ من وعن ماذا كان مسؤولا؟
- ما هي التحديات التي واجهتها خاصة خلال السنتين أو السنوات الثلاث / الخمس الماضية (فترة أطول لكبار السن)؟
- هل لك أن تشرح لماذا تعتقد أنك واجهت هذه التحديات؟
- هل حاولت أو عائلتك التغلب على هذه التحديات؟ ما هي الاستراتيجيات التي استخدمتها؟ ما مدى فاعلية هذه الاستراتيجيات؟ مدى أهمية الموارد لعائلتك / هل التشبيك ساعد على التغلب على التحديات؟ هل تغيروا، هل تدهورت الأوضاع، أوتحسنت، وما إلى ذلك مع مرور الوقت، إلى الآن؟
- كيف ترى الخيارات المتاحة أمامك / الاستراتيجيات كانت مماثلة أو مختلفة عن الفتيات / الفتيان والنساء / الرجال (الجنس الآخر لمقابلته) من نفس العمر؟
- هل برنامج التحويل النقدي يقدم الدعم للتغلب على هذه التحديات؟ إذا لا – لماذا لا؟ إذا كانت الإجابة بنعم – ما هي الطريقة؟
- عندما بدأ البرنامج، كيف كان يعمل؟ كيف هو عمل البرنامج الآن؟
- كونك عضوا في البرنامج كيف تتأثر اختياراتك وقراراتك؟
- هل الوصول إلى برنامج التحويل في وقت سابق غير في شكل حياتك وخياراتك؟
- هل اتخذت خطوات لتأمين مستقبلك، والاستثمار في أي مجال، وما إلى ذلك مع التفكير في أنك قد تترك البرنامج؟

الباحث توجه الأحداث الرئيسية على جدول زمني على مدى العامين / ثلاثة أو ال ٥ الماضية من أجل تلخيص المحتوى (الخطوة ١ في الرسم البياني أدناه).

الماضي البعيد:

الباحث يستخدم جدولا زمنيا أطول لجعل المناقشة حول فترة زمنية أطول (على سبيل المثال الباحث يرسم خط زمني أطول تحت الخط الذي أعلاه (جدول زمني أقصر) ورسم السهام بين الاثنين لاظهار الصلة فى الخطوة ٢ (مع الرسم البياني أعلاه).

- ارجع بالتفكير إلى عندما كنت أصغر سنا، يمكنك رسم الأحداث الرئيسية في حياتك حتى الآن (الإيجابية والسلبية) لماذا كانت هذه مهمة؟
- على المستوى الفردي (مثل التعليم والصحة والعمل)
- على مستوى الأسرة (فرص كسب العيش مثل؛ موارد الأسرة المتاحة؛ القرارات في الأسرة للإنفاق على التعليم الصحي، والدخل، والتغيرات في الأسرة)الولادة والوفاة والزواج والطلاق وغيرها،))؛
- على مستوى المجتمع (مثل التمييز / الاستبعاد من الأنشطة المجتمعية أو الموارد؛ الاستبعاد من المشاركة في صنع القرار المجتمع، والعنف).
- كيف الطريقة التي أنت / أو عائلتك عاشت بها حتى الآن أثرت على طريقة التعامل مع التحديات التي تم تحديدها من قبل؟
- هل فكرت يوما أنه إذا كنت قد قدمت خيارا مختلفا من قبل، ستكون حياتك مختلفة الآن؟ ماذا كنت قد فعلت بشكل مختلف؟
- كيف يمكن أن الوصول إلى برنامج التحويل في وقت سابق غير في شكل حياتك وخياراتك لو كان موجودا؟
-

خطط المستقبل (يرجى ملاحظة أنه في بعض الحالات (على سبيل المثال إذا كان الشخص المسنين وسوء جدا) أسئلة حول المستقبل قد تكون حساسة جدا في هذه قد لا يكون من المناسب أن نسأل في كل شيء، أو أن يطلب منهم بسرعة)

- نظرا لظروفك الحالية ما الذي تخطط له على المدى القصير؟ ما هي خططك على المدى الطويل؟
- إلى أي مدى يمكن للبرنامج التحويل أن يساعدك على تحقيق خطط المدى القصير وخطط المدى الطويل؟
- كيف قام برنامج التحويل بالتغيير لتلبية احتياجاتك بشكل أفضل؟
- هل وجهة نظرك هي نفس وجهة نظر الآخرين في الأسرة أو لهم وجهات نظر مختلفة؟

الملاحظة
مواقع المراقبة: الرجاء تكييف أدناه وفقا لذلك. • المواقع الرئيسية للمستفيدين وغير المستفيدين – مثل نقاط التسليم، مكتب بريد، وبنك، مدرسة، سوق، عيادات، مركز خدمة المجتمع، الخ. • الذهاب في اجتماعات، جولة رسمية أو غير رسمية... • التجمعات غير الرسمية الأخرى – اجتماعات المرأة ، الخ. • نقاط التسليم النقدي – مكتب البريد أو البنك؟ • زيارة الرصد المنفذة للموقع

مواضيع للرصد:

- التفاعلات والعلاقات، وما إلى ذلك بين الناس، وفقا لاختلاف العمر والجنس ومستوى التعليم، الخ.
- كيف يمكن لسياسة التغيير أن تؤثر على تقديم الخدمات للمستفيدين ،، الخ.
- هل مقدمي الخدمات / منفذي البرامج يعاملون الجميع بنفس الطريقة؟ (على أساس نوع الجنس، العمر، ومستوى التعليم، واللباس، وما إلى ذلك)
- هل الخدمة / برنامج التسليم الكافي (التأخير على سبيل المثال، عدم وجود المعدات وساعات الفتح، مواقف الموظفين، ومستويات الموظفين، ولماذا)؟ حاول أن تعطي معدل تقييمي، سيء، معقولة، جيد جدا، للتحسين...
- هل كان التفاعل الاجتماعي بين المستفيدين أعيد تشكيله؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟ (على سبيل المثال المخاوف، وصمة العار؟ مواقف الموظفين)؟

كيفية مراقبة:

- سوف يكون الباحث جالسا / أو واقفاً / لمراقبة الوضع في سياق تجول الناس
- يجب أن ينسجم المراقب قدر الإمكان – الملابس المواقف، الخ.
- إذا كان ذلك مناسبا قد تبدأ الدردشة مع الناس، على سبيل المثال قد يعلق حول كيف هو عليه الجو الساخن، طول قائمة الانتظار، الدردشة تكون غير رسمية، ولكن لا ينبغي أن تبدو مثل أي مقابلة مع أخذ الملاحظات
- إذا كان يمكن طرح الأسئلة المناسبة، للمستفيدين، الآخرين في جميع أنحاء لمعرفة ما يحدث أو ما حدث في حالة معينة

طول وقت الاطلاع:

- نصف يوم + (حد أدنى ٣ ساعات)

الأشياء أن نأخذ في الاعتبار / ملاحظة:

- كم عدد الناس في قائمة الانتظار
- هل الطابور منظم؟
- المناطق المحيطة بها، الأشياء المادية، وحالة صلاحية مياه الشرب والمأوى والمرافق الصحية
- كيفية تنظيم الناس ترتيبات الجلوس،، الخ.
- الذي هو الحاضر، ما يرتدي الناس، وكيف يقدمون أنفسهم، والطريقة التي يتحدثون، الخ
- ما إذا كان الناس يأتون وحدهم أو برفقة، إذا برفقه منهم ... (خاصة كبار السن، والأطفال، الأشخاص ذوي الإعاقة)
- ما يفعل الناس، ما يحدث؟
- أي مصادر للتوتر بين أفراد المجتمع؟ بين أفراد المجتمع والمستفيدون؟
- الإفراط في سماع المحادثات حول عدم الرضا / الرضا عن أداء البرنامج أو الخدمة
- عندما لا يحدث النشاط – الوقت، وتسلسل الأحداث، الخ.
- حيث أنه يحدث
- كيفية تنظيم النشاط
- الفعاليات / الوضع / الحدث الأبرز، ووصف بالتفصيل
- ردود فعل الناس، والمشاعر، التعبير، وما إلى ذلك سواء اللفظي وغير اللفظي

- كيف هو الرد غير اللفظي في التفاعلات الشعبية
- هل بعض أعضاء الفريق يقفون أكثر من غيرهم؟ لماذا تعتقد أن هذا يحدث وإلى ما قد يشير؟
- تحقق ما يفعله الناس، ردود أفعالهم، وما إلى ذلك بعد أن يترك المرفق، غالبا ما يتم التقاط الكثير عندما يغادرون، ويشعر بالراحة أكثر عند الانتهاء، الخ.
- هل من العار أن يكون في قائمة الانتظار؟
- سافر المسافة للوصول إلى العيادة نقطة التسليم،

الإرشاد لكتابة الملاحظات:

- لاحظ التاريخ وطول الفترة الزمنية للمراقبة
- لا تقفز الى استنتاجات مباشرة
- البحث عن مزيد من الأدلة، نطلب من الناس للتأكد من الأشياء (تثليث)
- كيف أن ما يجري هناك يؤثر على الوضع، كيف كنت تعتقد أثرت على الوضع، إذا لا شيء واضح جدا ، كيف ردوا الناس إليكم
- دع الكمبيوتر في حقيبتك ولكن لا يظهر للناس، إذا تحتاج لتدوين الملاحظات على الفور القيام بذلك سرا) خارجا)
- اكتب كل الملاحظات في نهاية كل فترة من المراقبة، وتوفير قدر من التفصيل ممكن، ووصف ما رأيت حرفيا
- بقدر الامكان سجل التعبيرات الممكنة، سبل الأشياء قائلا، وما إلى ذلك حرفيا، كلمة بكلمة أي، مشيرا من الذي قال هذا الجنس، والعمر، في أي سياق / الوضع، الخ.
- الفرق بين ملاحظة ما تراه، والحقائق، وتفسيرها الخاص للأحداث، أي ما هو رأيك بما كان يحدث، وكيف تفسرون ذلك، على مشاعرك رؤيتها تحدث، وكيف تفسر ردود فعل الآخرين، الخ.

دراسات الحالة

الهدف هو فهم الشخص في السياق الأوسع المنزل / الأسرة / المجتمع

- يمكن أيضا التحدث إلى أشخاص آخرين حول كيفية النظر إلى الأسرة من قبل الآخرين، على سبيل المثال التحدث إلى المنفذين، والبعض الآخر في المجتمع، الخ.
- يمكن تحديد دراسة حالة بعد أن عثر على حالة مثيرة للاهتمام، أو يمكن أن تكون من مقدمي الخدمات، من خلال مجموعة النقاش، الخ.
- هل يمكن أن تقوم ربما بدراسة حالة الأسرة / العائلة التي تم استبعادها من البرنامج
- يمكن أيضا أن تطلب المزيد حول ما هي الأنشطة اليومية، سبل معيشتهم، وما إلى ذلك (داخل وخارج المنزل) كيف يقضون يومهم؟
- يمكن استخدام المقابلة المعمقة أو دليل قصة الحياة كنقطة بداية
- ينطوي أيضا على محادثات غير رسمية والملاحظات في أوقات مختلفة من اليوم، والرسومات، الخ.
- يمكن التحدث أيضا لمختلف أعضاء الأسرة وطرح الأسئلة المماثلة لكنها مصممة لهم
- قد تضطر إلى العودة عدة مرات للأسرة.

الملحق رقم ٥: مثال عن قصة حياة-نموذجين لقصص الحياة

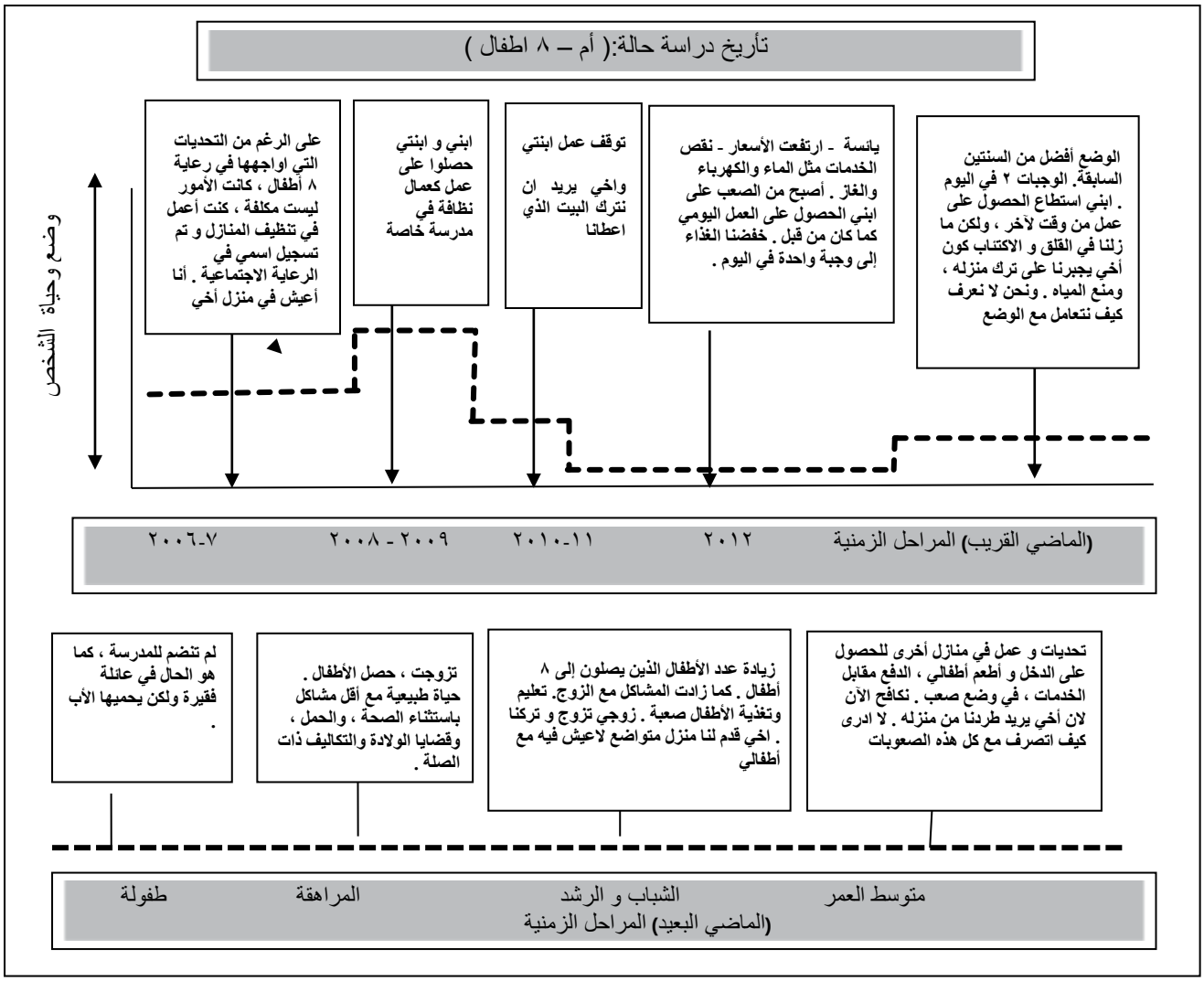

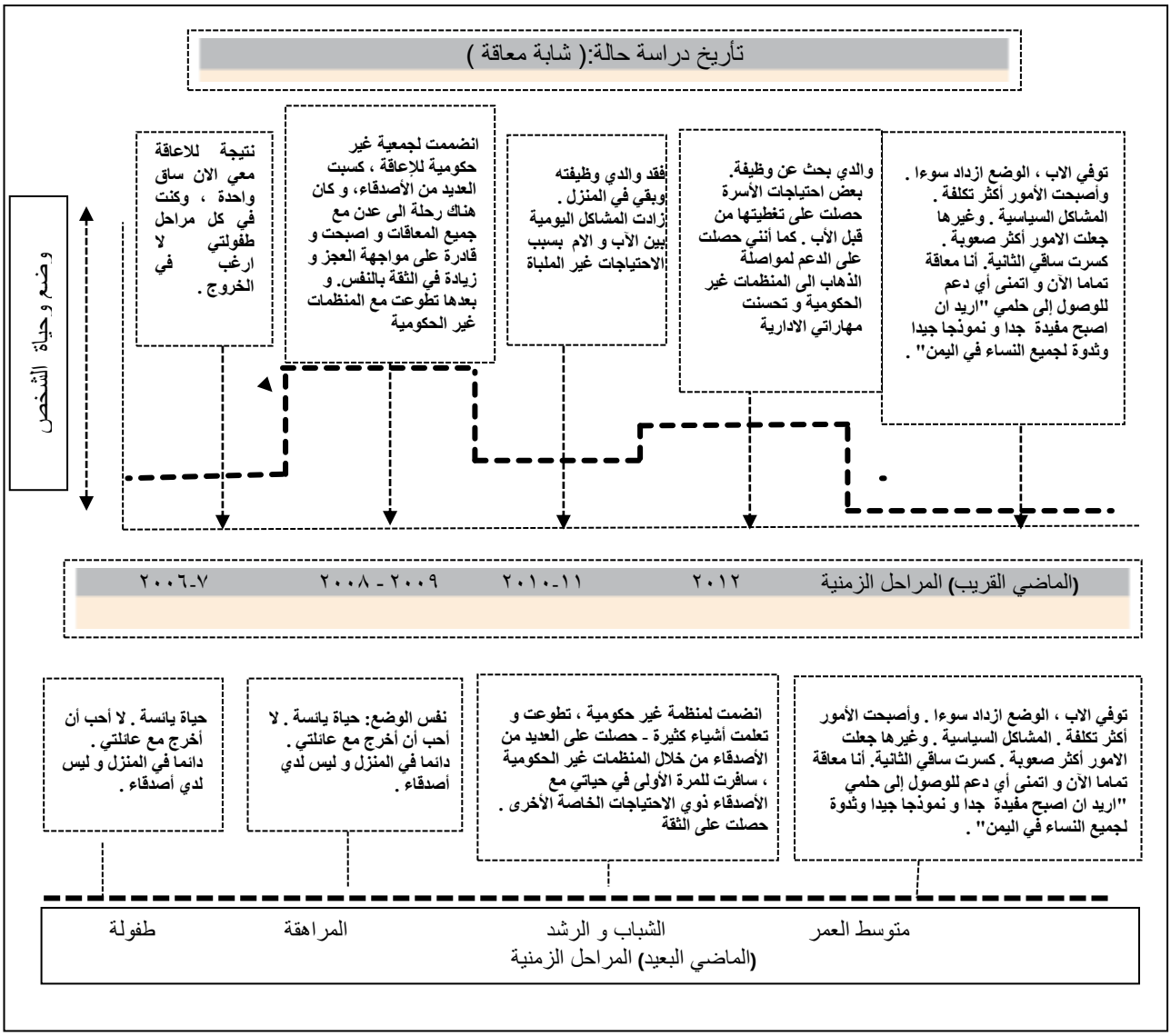
تأريخ دراسة حالة:(شابة معاقة)
وضع و حياة الشخص
توفي الاب ، الوضع ازداد سوءا . وأصبحت الأمور أكثر تكلفة . المشاكل السياسية . وغيرها جعلت الامور أكثر صعوبة . كسرت ساقي الثانية. أنا معاقة تماما الآن و اتمنى أي دعم للوصول إلى حلمي "اريد ان اصبح مفيدة جدا و نموذجا جيدا وثدوة لجميع النساء في اليمن" .
والدي بحث عن وظيفة. بعض احتياجات الأسرة حصلت على تغطيتها من قبل الأب . كما أنني حصلت على الدعم لمواصلة الذهاب الى المنظمات غير الحكومية و تحسنت مهاراتي الادارية
فقد والدي وظيفته وبقي في المنزل . زادت المشاكل اليومية بين الآب و الام بسبب الاحتياجات غير الملباة
انضممت لجمعية غير حكومية للإعاقة ، كسبت العديد من الأصدقاء، و كان هناك رحلة الى عدن مع جميع المعاقات و اصبحت و قادرة على مواجهة العجز و زيادة في الثقة بالنفس. و بعدها تطوعت مع المنظمات غير الحكومية
نتيجة للاعاقة معي الان ساق واحدة ، وكنت في كل مراحل طفولتي لا ارغب في الخروج .
(الماضي القريب) المراحل الزمنية
٢٠١٢
٢٠١٠-١١
٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
٢٠٠٦-٧
توفي الاب ، الوضع ازداد سوءا . وأصبحت الأمور أكثر تكلفة . المشاكل السياسية . وغيرها جعلت الامور أكثر صعوبة . كسرت ساقي الثانية. أنا معاقة تماما الآن و اتمنى أي دعم للوصول إلى حلمي "اريد ان اصبح مفيدة جدا و نموذجا جيدا وثدوة لجميع النساء في اليمن" .
انضمت لمنظمة غير حكومية ، تطوعت و تعلمت أشياء كثيرة - حصلت على العديد من الأصدقاء من خلال المنظمات غير الحكومية ، سافرت للمرة الأولى في حياتي مع الأصدقاء ذوي الاحتياجات الخاصة الأخرى . حصلت على الثقة
نفس الوضع: حياة يائسة . لا أحب أن أخرج مع عائلتي . دائما في المنزل و ليس لدي أصدقاء .
حياة يائسة . لا أحب أن أخرج مع عائلتي . دائما في المنزل و ليس لدي أصدقاء .
متوسط العمر
الشباب و الرشد
المراهقة
طفولة
(الماضي البعيد) المراحل الزمنية

.

الملحق ٦ :قائمة المدلين الرئيسيين للمعلومات

	المدلين الرئيسيين للمعلومات على المستوى الوطني	المنظمة/ المنصب
١	قاسم خليل	نائب مدير صندوق الرعاية الاجتماعية على المستوى المركزي
٢	عبد الكريم صلاح	مدير عام السياسات – صندوق الرعاية الاجتماعية على المستوى المركزي
٣	مانفرد فيمهولز	مدير برنامج/ مفوض الاتحاد الأوروبي فى اليمن
٤	ساره سبنسر	مستشار التنمية الاجتماعية باليمن/ وشمال افريقيا والشرق الأوسط (ديفيدDFID)
٥	ماريا هونج	ضابطة عمليات–قطاع التنمية باليمن/ وشمال افريقيا والشرق الأوسط–مكتب البنك الدولي باليمن
٦	بثينه الإرياني	مسوؤلة السياسات –مكتب اليونيسيف/اليمن
٧	ليديا ثنكا	مديرة المشروع –أكسفام/ مكتب الحديدة
٨	جف جوا	مدير منظمة كير الدولية فى اليمن
	المدلين الرئيسيين للمعلومات على مستوى المديرية والمجتمع	
١	يوسف يحي الإمباري	قائد مجتمعي / أمين عام سابق للمجلس المحلي بمديرية زبيد
٢	عبد الرحمن الدهبلي	مدير فرع مكتب الصندوق بمديرية زبيد
٣	أنور الوصابي	ناشط شبابي / زبيد
٤	حموده دخن	رئيسة جمعية تنمية المرأة / عضو المجلس المحلي زبيد
٥	محمد شمس الدين منصوب	رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بمديرية القاهرة/ قائد مجتمعي
٦	نوفل أمين عبد الحق	مدير فرع صندوق الرعاية بمديرية القاهرة
٧	محمد عبد الله فارع	أمين عام مؤسسة تنمية الشباب/مدرب وناشط في حقوق الانسان/إداري بالمجلس المحلي/مديرية القاهرة
٨	غمره العريقي	مديرة ادارة تنمية الشباب –جمعية نادي الأسرة السعيدة/ مديرة مالية بجامعة تعز/ مدربة وناشطة شبابية